

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**جامعة شندي**  
**كلية الدراسات العليا والبحث العلمي**



**التحليل المالي وأثره على قرارات الاستثمارات المالية**  
**في البنوك السودانية**  
(دراسة ميدانية بنك فيصل الاسلامي السوداني)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف: د. مهند جعفر حسن حبيب  
أستاذ المحاسبة المساعد  
جامعة شندي - كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال

إعداد الطالب: وليد فاروق عثمان أحمد

1439هـ / 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الاستهلال

قال تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ  
الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ  
الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ  
وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ( ٢٧٥ )

# الإهداء

إلى التي غرست في قلبي حب الله وبذرت في نفسي المعرفة، إلى التي  
أرضعتني الطهر والعفاف إلى نبع الحب والحنان إلى البلسم الشافي، إلى من تعبت  
لراحتي وشقيت لسعادتي، إلى من علمتني الصبر والمثابرة أساس سعادتي  
وهنائي...

إلى درة قلبي .. أمي الغالية...

إلى من علمني الأخلاق السامية والطريق القويم إلى النيل النابض الذي يمتلئ  
شجاعة ومروءة، إلى من عرك الحياة وسهر الليالي من أجلنا، إلى الأبد الذي  
أعطى بلا حدود مصدر فخري واعتزازي...

إلى غزي ومفخرتي .. أبي الغالي...

إلى العقول النيرة والقلوب الحنونة إلى من شاطروني أفراحي وأفراحي  
وأعانوني بعقولهم وقلوبهم سندي وعضدي...

إلى أملي ومستقبلي .. إخوتي الأعزاء...

إلى من شاركوني الحياة حلوها ومرها الزملاء والزميلات، إلى النسور  
التي لا تحلق إلا في الأعالي...

إلى أصدقائي .. المخلصين الأوفياء...

# شكر و عرفان

الحمد والثناء للواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً  
أحد . كما أحمده على فضله عليّ بنعمة العلم والمعرفة حمداً كثيراً طيباً  
مباركاً....

والشكر أجزله للدكتور / مهند جعفر حسن حبيب لعطائه الفياض بالوصايا  
والتوجيهات إلى أن خرجت رسالتي المتواضعة هذه وله مني أسمى آيات التقدير  
والعرفان....

كما أخص بالشكر أسرة إدارة جامعة شندي والأخ الكريم  
الدكتور / ناصر محمد عثمان - وكيل جامعة شندي والأخ الكريم الأستاذ/  
محمد صديق حسن مدير مركز تقنية المعلومات والإخوة الزملاء بمكتب وكيل  
الجامعة والإدارة المالية والإدارة الهندسية، وأعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة  
بكلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الأعمال جامعة شندي والأسرة بنك فيصل  
الاسلامي السوداني ..

كل التحايا وكل الشكر لكل من أنام لي درب العلم والمعرفة  
وكل من وقف عي في إعداد هذا البحث مع أطيب الأمنيات وأصدق الدعوات...  
الباحث...

## المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحليل المالي على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي السوداني. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بأساليب التحليل المالي وقلة المعرفة بما يقدمه من معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية مما ينعكس على نجاح وفشل البنوك إضافة إلى التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه وكيفية الاستفادة منه في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في البنوك السودانية. حيث افترض الباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي، إضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية المستقبلية، وأخيراً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقارير التحليل المالي والقرارات الاستثمارية للبنوك التجارية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لدى البنك تزيد من دقة نتائج التحليل المالي. أوصت الدراسة بأن الإفصاح عن كافة المعلومات يؤدي للتقليل من مخاطر الاستثمار والعمل على توفير المعلومات الشاملة بالقوائم المالية للحصول على نتائج تحليل مالي دقيقة.

## **Abstract**

This study is aimed to determine the impact of financial analysis on the financial investments in Sudanese banks applied to Faisal Islamic Bank in Sudan. The problem of the study was a weak interest in financial analysis methods and a lack of knowledge of the financial information it provides to assist in the decision-making to process investment reflecting the success and failure of banks in addition to identifying the dimensions and advantages of financial analysis, and how to leverage it to improve efficiency and effectiveness Financial investments in Sudanese banks. The study was assumed a statistically significant relationship between the disclosure of accounting information and the accuracy of the results of the financial analysis, as well as a related relationship statistical significance between the analysis of financial statements and the making of future investment decisions, and finally there is a statistically significant relationship between reports Financial analysis and investment decisions of commercial banks. The study found several results, the most important of which is that the disclosure of all accounting information in the bank's financial statements increases the accuracy of the results of the financial analysis. The study recommended that the disclosure of all information would reduce the risk of investment and work to provide comprehensive information on financial statements to obtain the results of accurate financial analysis.

# فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و-ز	فهرس الموضوعات
ح-ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
	المقدمة
١	الإطار المنهجي للبحث
٥	الدراسات السابقة.
	<b>الفصل الأول</b>
	<b>الإطار النظري للتحليل المالي</b>
١٢	المبحث الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي
٢٨	المبحث الثاني: أنواع ومجالات التحليل المالي
	<b>الفصل الثاني</b>
	<b>الإطار النظري للتقارير والقوائم المالية</b>
٤٣	المبحث الأول: مفهوم وأهمية وأهداف القوائم المالية
٦٤	المبحث الثاني: أنواع ومحتويات التقارير والقوائم المالية
	<b>الفصل الثالث</b>
	<b>الإطار النظري للاستثمار</b>
٨٧	المبحث الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار
١٠٢	المبحث الثاني: أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية
	<b>الفصل الرابع</b>
	<b>الدراسة الميدانية</b>
١٢١	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني
١٣٨	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

	الخاتمة
١٦٢	النتائج
١٦٣	التوصيات
	قائمة المصادر والمراجع
١٦٤	المصادر والمراجع
١٧٣	الملاحق

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٢٦	فروع بنك فيصل الاسلامي السوداني	(١/١/٤)
١٣٨	صدق وثبات الاستبانة	(١/٢/٤)
١٤٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(٢/٢/٤)
١٤١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(٣/٢/٤)
١٤٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(٤/٢/٤)
١٤٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(٥/٢/٤)
١٤٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(٦/٢/٤)
١٤٥	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(٧/٢/٤)
١٤٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى	(٨/٢/٤)
١٤٦	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية	(٩/٢/٤)
١٤٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة	(١٠/٢/٤)
١٤٧	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة	(١١/٢/٤)
١٤٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة	(١٢/٢/٤)
١٤٨	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة	(١٣/٢/٤)
١٤٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة	(١٤/٢/٤)
١٤٩	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة	(١٥/٢/٤)
١٥٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة	(١٦/٢/٤)
١٥٠	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة	(١٧/٢/٤)
١٥١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية عشر	(١٨/٢/٤)
١٥١	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية عشر	(١٩/٢/٤)
١٥٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة عشر	(٢٠/٢/٤)

١٥٢	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة عشر	(٢١/٢/٤)
١٥٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة عشر	(٢٢/٢/٤)
١٥٣	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة عشر	(٢٣/٢/٤)
١٥٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة عشر	(٢٤/٢/٤)
١٥٤	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة عشر	(٢٥/٢/٤)
١٥٦	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى	(٢٦/٢/٤)
١٥٨	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية	(٢٧/٢/٤)
١٦٠	عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة	(٢٨/٢/٤)

# فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
٢٥	الأطراف المستقيمة من التحليل المالي	(١/١/١)
٢٨	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم	(١/٢/٢)
١٢٠	مراحل عملية الاستثمار	(١/٢/٣)
١٣٧	الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الاسلامي السوداني	(١/١/٤)
١٤٠	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(١/٢/٤)
١٤١	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(٢/٢/٤)
١٤٢	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(٢/٢/٤)
١٤٣	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(٣/٢/٤)
١٤٤	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(٤/٢/٤)
١٤٥	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(٥/٢/٤)

# فهرس الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
١٧٣	الاستبانة	١
١٧٨	محكمو الاستبانة	٢

# المقدمة

تشتمل على:

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

ثانياً: الدراسات السابقة

## أولاً: الإطار المنهجي للبحث

### تمهيد:

ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة كباقي وظائف المنشأة الأخرى حينما أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمنشآت.

وتشير كلمة تحليل في اللغة إلى تبسيط الشيء أو تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها، والتحليل المالي لا يخرج في إطاره العام عن معنى التحليل من حيث تفكيك البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة من أجل التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات.

وبذلك فإن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها، والتي يجري إعدادها وفق قواعد وأسس محددة طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وذلك بمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة، بهدف تقويم قرار معين أو دراسة فرصة استثمارية حيث يمكن من خلال ذلك تقييم الأداء المالي والاستثماري للمنشأة ومن ثم الوقوف على حقيقة وإمكانية التنبؤ بأسعار أسهمها، سواء كان التقييم شاملاً للمنشأة كلها أو بعضها (كتحليل السيولة أو تقييم الربحية وهكذا..).

ويعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية و بالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

## ١/١ مشكلة البحث:

إن المحافظة على حقوق أصحاب المصالح وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين والمرقبين ، فإن ذلك يتطلب توفير الثقة في المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وتتمثل مشكلة البحث في ضعف الاهتمام بأساليب التحليل المالي وقلة المعرفة بما يقدمه من معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية مما ينعكس على نجاح وفشل البنوك. ومن كل هذه الأمور تتلخص مشكلة البحث في:

ما هو أثر التحليل المالي للمعلومات المحاسبية على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية ؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية:

١. ما مدى تأثير التحليل المالي في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية؟
٢. ما مدى قدرة وكفاءة المحللين الماليين في التنبؤ بفعالية الاستثمارات المالية باستخدام أدوات التحليل المالي؟
٣. هل تستخدم أدوات التحليل المالي كنظام إنذار مبكر يجنب الخسائر المستقبلية الناجمة عن الأخطاء في اتخاذ القرارات الاستثمارات؟

## ٢/١ أهداف البحث:

يرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه وكيفية الاستفادة منه في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.
٢. تسليط الضوء على الجوانب الفكرية للتحليل المالي والاستفادة منها في تطوير مفهوم ومعايير تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.
٣. التعرف على انعكاسات عملية التحليل على جودة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للبنوك التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية .
٤. إعداد نموذج كمي يمكن الاعتماد عليه في تحديد سعر السهم لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية.
٥. الخروج بعدد من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير عمل البنوك وترشيد اتخاذ القرارات.

### ٣/١ أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث في أنها تبحث في عملية التحليل المالي للمنشآت الاقتصادية التي تتداول أسهمها لذلك تأتي هذه الدراسة للتأكيد على أهمية التحليل المالي وأثره على الاستثمارات المالية مما يحقق الاستفادة في تطوير الممارسة المحاسبية وأعمال المراجعة، وبالتالي تحقيق جودة المعلومات والتي تنعكس على قرارات المستثمرين.

وأيضاً ترجع أهمية البحث في التوسع في تطبيق عمل التحليل المالي في البيئة الاقتصادية والاستفادة منه في تطوير الممارسة المحاسبية وبالتالي تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية في المنشآت المالية مما ينعكس على البيئة الاقتصادية بالإيجاب وإثراء المكتبات بموضوع الدراسة ، حيث ناقش موضوع حيوي وفي غاية الأهمية.

### ٤/١ فروض البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرضيات الآتية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي.

٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية المستقبلية.

٣. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التحليل المالي والقرارات الاستثمارية للبنوك التجارية.

### ٥/١ منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على مناهج متعددة منها:

المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والمنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة البحث واستنباط فروض حلها والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة فروض الدراسة بالإضافة للمنهج الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة الميدانية باستخدام التكرارات والنسب والجداول والرسوم البيانية.

## ٦/١ حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان - بنك فيصل الاسلامي السوداني

الحدود الزمانية : ٢٠١٧م

## ٧/١ مصادر جمع البيانات:

اعتمد البحث على مجموعتين من المصادر في الاطار النظري اعتمد على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والمجلات العلمية والرسائل الجامعية وفي الاطار التطبيقي (الميداني) اعتمد على أداة الدراسة الاستبانة.

## ٨/١ هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ، تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، **الفصل الأول** الإطار النظري للتحليل المالي ويشتمل على مبحثين، **المبحث الأول:** التحليل المالي (المفهوم والنشأة والتطور) ، **المبحث الثاني:** أنواع ومجالات التحليل المالي ، **الفصل الثاني** الإطار النظري للتقارير والقوائم المالية ويشتمل على مبحثين، **المبحث الأول:** مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية، وتناول **المبحث الثاني** : أنواع ومحتويات التقارير والقوائم المالية ، **الفصل الثالث** الإطار النظري للاستثمار ويشتمل على مبحثين، **المبحث الأول:** مفهوم وأهمية الاستثمار، وتناول **المبحث الثاني:** الاستثمارات المالية. **الفصل الرابع** الدراسة الميدانية وتشتمل على مبحثين، **المبحث الأول:** نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني ، وتناول **المبحث الثاني** إجراءات الدراسة وتحليل البيانات وتناول **المبحث الثالث** اختبار الفرضيات. وختم بخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات والملاحق .

## ثانياً: الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

### (١) دراسة هاجر (٢٠٠٩م)<sup>(١)</sup>

تناولت الباحثة في دراستها دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية بالتطبيق على البنك الزراعي السوداني . وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى إمكانية استخدام التحليل المالي في الحصول على مؤشرات يمكن عن طريقها تقويم كفاءة الأداء بالنسبة للمصارف السودانية .بالإضافة إلي مدى مساهمة نتائج التحليل المالي على زيادة كفاءة المؤسسات المالية المصرفية والتعرف على نواحي القوة والقصور في الأداء المالي .هدفت الدراسة إلي توضيح طرق استخدام التحليل المالي في المساعدة في رفع كفاءة أداء المصارف وذلك بالتركيز على النسب المالية وبيان أهميتها ، وكذلك التعرف على مدى اهتمام الإدارات المصرفية بنتائج التحليل المالي .حيث افترضت الدراسة التحليل المالي يساعد في قياس كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية .ومن خلال الدراسة توصلت الباحثة إلي نتائج أهمها أن التحليل المالي يساعد الإدارة في القيام بوظائفها بكفاءة ويوفر مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقويم الأداء . أهم توصيات الدراسة الاهتمام بالتحليل المالي حيث يجب علي إدارة البنك الزراعي السوداني تخصيص إدارة معينة للقيام بالتحليل المالي للقوائم المالية باستخدام أشخاص متخصصين .

### (٢) دراسة الطيب (٢٠٠٩م)<sup>(٢)</sup>

تناولت الباحث في دراسته دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي دراسة حالة بنك أم درمان الوطني وتتخلص مشكلة الدراسة في مدى إمكانية بنك أم درمان الوطني علي تحقيق الأرباح من أنشطته المختلفة ، ( التمويلية ، الاستثمارية ، الخدمات المصرفية وغيرها من الأنشطة ) ، بالإضافة إلي مدى قدرة بنك أم درمان الوطني علي الوفاء

(١) هاجر محمد صالح حسين ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ( جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩م )

(٢) الطيب مهدي إبراهيم الأمين ، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ( جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩م )

بالتزاماته قصيرة الأجل وهذا ما يتضح من خلال استخدام التحليل المالي . وهدفت الدراسة لإبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي وذلك باستخدام اسلوب النسب المالية للحصول على مؤشرات تساعد في تقويم الأداء المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة . حيث افترضت الدراسة بنك أم درمان الوطني يستطيع تحقيق الأرباح من أنشطته المختلفة .واعتمد الباحث في دراسته علي مناهج دراسية عدة منها المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والتحليلي .ومن أهم نتائج الدراسة إن بنك أم درمان الوطني قادر علي تحقيق الأرباح من أنشطته المختلفة .وأهم توصيات الدراسة يجب على إدارة البنك إنشاء قسم خاص للتحليل المالي .

(٣) دراسة سهام (٢٠١٠م)<sup>(١)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاستثمار بالأوراق المالية تحكمه قواعد عامة تتعلق بالعوائد المتوقعة من هذا الاستثمار والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. في وجود سوق الخرطوم للأوراق المالية ما هو دور بنك الاستثمار المالي-السودان في جذب المستثمرين وأثر ذلك على قرارات الاستثمار المالي. هدفت الدراسة إلي معرفة أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار المالي ودور تنويع الأوراق المالية في تقليل تلك المخاطر،.خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها يشكل كل من العائد والمخاطرة مفهوميين مترابطين لا يمكن تفسيرهما بمعزل عن بعضهم البعض ويرتبطان فيما بينهما بعلاقة طردية، وعلي ضوءهما تتم المقارنة بين البدائل الاستثمارية. يفضل المستثمرين الاستثمارات غير المعرضة للمخاطر والتي يمكن تحويلها إلي نقد بأسرع ما يمكن. ينشط سوق الخرطوم للأوراق المالية بالأدوات المالية المتداولة فيها والطريقة التي تتم بها عملية التداول، البيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية أو ما يعرف بالاستثمار المالي. أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أهمها على المستثمر الاستثمار في الشركات التي تكون أسهمها رائدة في السوق، كما يجب عليه تنويع محفظة الأوراق المالية، فالمحفظة المتنوعة تكون مخاطرها قليلة. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت

---

(١) سهام محمد علي ، أثر مخاطر الأوراق المالية علي قرارات الاستثمار المالي، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م).

علي أثر مخاطر الأوراق المالية علي قرارات الاستثمار المالي ، وتركزت دراسة الباحث علي أثر التحليل المالي علي الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

#### (٤) دراسة حسن (٢٠١٠م)<sup>(١)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم الأخذ بالمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار التي تواجه الإدارة العليا بالمؤسسات، وما هو أثر المعلومات المحاسبية علي قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية؟ هدفت الدراسة إلي الدور الذي تلعبه المحاسبة كنظام للمعلومات في حث المستثمرين علي الإقبال للتعامل بسوق الخرطوم للأوراق المالية. مساهمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والاستثمار في الأوراق المالية. وتوصلت إلي عدد من النتائج أهمها تعمل المعلومات المحاسبية ذات الخصائص الجيدة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي جذب المزيد. وخرجت الدراسة بتوصيات منها ضرورة مواكبة التطورات الحديثة والتقنيات المتزايدة فيما يختص بالمعلومات المحاسبية المساعدة في سرعة اتخاذ القرار. حتى تكون المعلومات أكثر ملائمة لقرارات الاستثمار فإنها يجب أن تنشر علي فترات دورية قصيرة حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية يليه الربع السنوي ثم النصف السنوي ثم السنوي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في انها ركزت علي المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتركزت دراسة الباحث علي أثر التحليل المالي علي الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

#### (٥) دراسة ناهض (٢٠١١م)<sup>(٢)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في بيان أهمية التحليل الفني علي قرار المستثمرين في بورصة فلسطين ، معرفة مدي إدراك المستثمر في بورصة فلسطين للتحليل الفني ، معرفة مدي اعتماد المستثمر في بورصة فلسطين علي التحليل الفني ، معرفة شقة المستثمر في بورصة فلسطين بالمحلل الفني ، حيث أجريت الدراسة الميدانية علي مجموعة من المستثمرين الناشطين في

(١) حسن حماد بكر، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار ، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م).

(٢) ناهض خضر أبو الطيف، اثر التحليل الفني علي قرار المستثمرين، (الجزائر بسكرة : رسالة ماجستير غير منشور، جامعة محمد خيضر، ٢٠١١م).

شركات الوساطة العاملة في قطاع غزة ، وبلغ مجتمع الدراسة (٧٣) مستثمر الذين يحضرون جلسات التداول اليومية في شركات البورصة . خرجت الدراسة بتوصيات أهمها أن اعتماد المستثمر على التحليل الفني يزيد من قدرته على تحسين قراره الاستثماري ، ويتميز عن بقية المستثمرين إيجاباً.

(٦) دراسة طه (٢٠١١م)<sup>(١)</sup>

تناولت مشكلة الدراسة انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناجم عن مواجهة منتج هذه المعلومات بظاهرة عدم التأكد والتعامل مع العديد من المتغيرات غير مؤكدة النتائج وانتشار ظاهرة التردد لدي المستثمرين، ويترتب على ذلك إفصاح الوحدات الاقتصادية عن تنبؤاتها المالية خلال توفير معلومات إضافية تخفض من مخاطر اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية وهدفت الدراسة إلي محاولة تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام الأساليب الكمية والوصفية المناسبة. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك لوجود المخاطر السالبة فيه لمحدودية الإفصاح المالي وعدم وجود تنبؤات مالية. أما أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة ضرورة إنشاء معايير محاسبية تنظم السياسات لشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلي نشر الوعي الاستثماري.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، وتركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

---

<sup>(١)</sup> طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م).

## (٧) دراسة عفاف (٢٠١٤م)<sup>(١)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية استخدام التحليل المالي في اختيار المؤشرات المالية المناسبة لتقويم كفاءة الأداء المالي لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مع تحديد نقاط القوة والضعف وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما مدى إمكانية استخدام التحليل المالي في تقويم الأداء المالي لمصرف الادخار؟

٢. ما مدى إمكانية استخدام التحليل المالي للتعرف على موقف السيولة بمصرف الادخار؟

٣. ما هي القوائم المالية الملائمة لإجراء عمليات التحليل المالي المختلفة؟

هدفت الدراسة إلي إظهار أهمية التحليل المالي في الاستعادة من بيانات القوائم المالية لمصرف الادخار وإعطاء مؤشرات على أدائه . وتوصلت الباحثة إلي نتائج عديدة أهمها استخدام التحليل المالي الراسي يوضح مدى توازن الهيكل المالي للمصرف خلال العام، التحليل المالي الأفقي يبين درجة نمو المفردات وتمثيلها مقارنة بالأعوام السابقة.

وختمت الدراسة بتوصيات أهمها يجب استخدام التحليل المالي الراسي للمصارف وذلك لضبط هيكلها المالي. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف، وتركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

## (٨) دراسة الجيلي (٢٠١٤م)<sup>(٢)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في إمكانية استخدام مؤشرات كمية لقياس كفاية رأس المال العامل بتحليل الهيكل المالي والسيولة والربحية، وما أثر السياسات الاستثمارية والتمويلية والأساليب والخطط التي تستخدم في اتخاذ القرار على كفاءة رأس المال العامل. هدفت الدراسة إلي دراسة ما هي وأسس إدارة رأس المال العامل في المصارف، التعرف على مدى كفاءة الاستثمار في رأس المال العامل وتحديد الحجم المناسب الذي يؤدي إلي تحقيق الهدف المنشود، توضيح أثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل، مدى إتباع إدارة المصارف لأساليب التخطيط

(١) عفاف عبد الله أحمد، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين ، ٢٠١٤م).

(٢) الجيلي محمد الحسن، تقويم كفاءة أداء راس المال العامل وأثره في القرارات التمويلية والاستثمارية في المصارف التجارية، (الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٤م).

المالي الذي يساعد في التنبؤ بالاحتياجات المالية والفرص الاستثمارية المستقبلية. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها زيادة مصادر التمويل الخارجية للمصارف التجارية أثر علي كفاءة رأس المال العامل، انخفاض نسبة توظيف الموارد لكثير من المصارف. وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها العمل على زيادة الاستثمار في مكونات رأس المال العامل باتخاذ قرارات تؤدي إلي تعظيم ربحية رأس المال العامل. تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على تقويم كفاءة أداء رأس المال العامل وأثره في القرارات التمويلية والاستثمارية في المصارف التجارية، وتركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

#### (٩) دراسة هزبره (٢٠١٦م)<sup>(١)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية التقليل من المخاطر الائتمانية وماذا يمثل التحليل المالي لطالب الائتمان وكيف يمكن للتحليل المالي الكشف عن مخاطر الائتمان وكيف يمكن للتحليل المالي الكشف عن مخاطر الائتمان وما هي الأدوات التي يستخدمها التحليل المالي للكشف عن المخاطر التي يمكن ان يقع فيها.

هدفت الدراسة الي تحقيق التعرف على التحليل المالي وقوائمه والتعرف على المخاطر الائتمانية وأهمية التحليل المالي في البنوك ومعرفة دور التحليل المالي في الكشف عن مخاطر الائتمان المصرفي والتعرف على الأهمية التي يعطيها التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي؟ وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها يعد التحليل المالي من أفضل أدوات التخطيط واتخاذ القرارات عدم الافصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المقدمة لا تساعد على اجراء تحليل مالي جيد ودقيق. وخرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال التدريب والتأهيل المستمر للتنبؤ بالمخاطر. وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي والتعرف على مخاطرة. وتركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

<sup>(١)</sup> هزبره احلام، دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية المحلي، (الجزائر: رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، ٢٠١٦م).

## (١٠) دراسة مشرف (٢٠١٧م)<sup>(١)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالتحليل المالي وقلة المعرفة بما يقدمه من معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة مما ينعكس على نجاح وفشل البنوك .

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التحليل المالي وضرورة الاهتمام به لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة . هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية . قامت الدراسة على الفرضيات الآتية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية ، اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها يعتمد التحليل المالي الكفاء على مصداقية المعلومات المالية، كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة الافصاح عن كافة المعلومات للتقليل من مخاطر الاستثمار .

يلاحظ الباحث الاختلاف بين هذه الدراسة عن دراسة الباحث بأنها ركزت على أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتركزت دراسة الباحث على أثر التحليل المالي على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية.

---

(١) مشرف الصديق البديري، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة بنك السلام، (رسالة دكتوراه ف المحاسبة غير منشورة، جامعة شندي، ٢٠١٧م).

# **الفصل الأول**

## **الإطار المفاهيمي للتحليل المالي**

**ويشتمل على مبحثين**

**المبحث الأول : مفهوم وأهمية التحليل المالي**

**المبحث الثاني : أنواع ومجالات التحليل المالي**

## المبحث الأول

### ( مفهوم وأهمية التحليل المالي )

أولاً: نشأة وظهور التحليل المالي:

تعتبر الثلاثينيات من القرن العشرين وبالتحديد مرحلة الكساد الكبير الذي الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك هي البداية الواضحة للتحليل المالي إذ انهارت كثير من المنشآت وانتشرت عمليات الغش والخداع مما أدى إلي ظهور الحاجة إلي دراسة محتويات القوائم المالية في إطار تحليلي علمي هادف يوضح ما بين الأرقام من علاقة سببية.<sup>(١)</sup>

وبتطوير الصناعة وكبر حجم المشروعات لجأت بعض المشروعات إلي استخدام البيانات الفعلية المتوفرة من المحاسبة المالية كأساس للرقابة، حيث يمكن مقارنة بيانات العام الحالي مع العام السابق وملاحظة الانحرافات السالبة والموجبة واستخدام المؤشرات التي تساعد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات وظهور ما يسمى (بالتحليل المالي) أو تحليل القوائم المالية.<sup>(٢)</sup> يلاحظ الباحث أن ظهور التحليل المالي ارتبط بتطوير الصناعة وكبر حجم منشآت الأعمال وظهور الحاجات إلي معلومات تساعد في تقييم الأداء المالي من خلال دراسة وتحليل القوائم والتقارير المالية بغرض اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً: مفهوم التحليل المالي:

ليس هنالك تعريف محدد ومتفق على بين الباحثين والكتاب ومنهم من عرفه بأنه "يعني بتحليل البيانات والمعلومات الاقتصادية والمالية بهدف التنبؤ بما ستكون عليه ربحية المنشأة إضافة إلي التعرف على حجم المخاطر التي تتعرض لها تلك الربحية وتمثل تلك المعلومات الأساس في تحديد السعر الذي ينبغي أن يباع به السهم الذي تصدره تلك المنشأة"<sup>(٣)</sup>

يلاحظ الباحث بان التعريف السابق ركز علي أن التحليل المالي يساعد في التعرف على المخاطر التي تتعرض لها الربحية وتحديد الأسعار التي يمكن أن تباع بها أسهم الشركة المصدرة.

(١) وليد ناجي الحيايي ومحمد عثمان البطمة، التحليل المالي، (عمان: دار حسن، ١٩٩٦م)، ص ١٣.

(٢) محمد محمود خير، أصول المحاسبة الإدارية- اتخاذ القرارات والرقابة، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥م)، ص ١٧٦.

(٣) منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق راس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٢م)، ص ٢٨٣.

وكذلك عرف بأنه "هو استقراء عناصر الموقف المالي لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة وهو أداة لتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها"<sup>(١)</sup> يلاحظ الباحث من هذا التعريف انه اعتبر التحليل المالي أداة لتفسير وشرح القوائم المالية وعلاقة الأرقام الموجود بهذه القوائم.

وأيضاً عرف بأنه "عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات بهدف بلورة هذه البيانات إلي معلومات توضح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء زحمة الأرقام وهو يساعد علي تقويم الماضي كما يساعد في استطلاع المستقبل في تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجبة الإتباع من أجل حلها"<sup>(٢)</sup>

كما عرف بأنه "عملية معالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل"<sup>(٣)</sup>

يلاحظ الباحث بان التعريف يتفق مع سابقة بأنه مرآة تعكس ما وراء الأرقام، وتحويل الأرقام إلي بيانات لتساعدها في تشخيص وتقييم أداء المنشآت وحل المشكلات واتخاذ القرارات. كما تم تعريفه بأنه "عملية يتم من خلالها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات"<sup>(٤)</sup> يلاحظ من هذا التعريف لم يذهب بعيداً عن سابقه واعتبر أن التحليل المالي مؤشرات مالية تساعد في تقويم الأداء واتخاذ القرارات.

(١) عبد القادر حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩٣م)، ص ١٠٣.

(٢) مصطفى كامل متولي، بعض الأساليب الفنية في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: عين شمس، ١٩٩٠م)، ص ٢٢٢.

(٣) عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار صفا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ص ١٤١.

(٤) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٣.

وكذلك عرف بأنه "وظيفة الإدارة المالية أو المدير المالي ويتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية والمحاسبية إلي شكل يمكن استخدامه مرشداً لتقييم المركز المالي للمنشأة وتخطيط التمويل المستقبلي وتقييم الحاجة إلي زيادة الطاقة"<sup>(١)</sup> ويلاحظ الباحث أن هذا التعريف أشار إلي أن عملية التحليل المالي من مهام المدير المالي بالمنشأة، ولكنه تطرق إلي أن التحليل المالي يخدم الجهات الداخلية فقط وأهم الأهمية للجهات الخارجية.

كما عرفه آخر بأنه " دراسة انتقادية للقوائم المالية بعد إعادة تبويبها التوييب الملائم لأغراض التحليل مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي تشملها تلك القوائم وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل المالي بغرض توضيح أسباب ما حدث من نتائج وتقييم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة علي أساس سليم بين المشروعات المتماثلة"<sup>(٢)</sup>

وعرف بأنه "عبارة عن دراسة القوائم المالية بعد إعادة تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباط بين عناصرها والتغيرات الطارئة علي هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاقا مجموعة من المؤشرات التي تساعد علي دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة"<sup>(٣)</sup>

يلاحظ أن هذا التعريف يتفق مع سابقة بأنه لا بد من إعادة تبويب القوائم المالي باستخدام الأساليب الكمية لتكون ملائمة لاستخراج مؤشرات ونسب وعمل مقارنات علي أساس سليم واتخاذ قرارات سليمة.

وأيضاً تم تعريف التحليل المالي بأنه "عبارة عن القيام بدراسة وتحليل الأرقام الناتجة عن العلاقات بين البنود والأرقام المختلفة راسياً كانت أو أفقياً التي تشملها القوائم المالية في المركز المالي وقائمة الدخل خلال فترات مختلفة ثلاث فترات مالية علي الأقل للحصول علي نتائج

---

(١) Gitman, L.J., **Principles of Managerial Finance**, (N.Y.Harper Row Publisher, ١٩٧٩), P ٢٥.

(٢) رمضان محمد غنيم، دراسات في المحاسبة الإدارية، (القاهرة: وحدة المطابع والتصوير، ١٩٨٧م)، ص ١٣.

(٣) منير شاكر وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ١٢.

أفضل من خلال هذه النتائج يمكن التعرف على الاتجاه الذي تسير إليه الشركة إيجاباً أو سلباً<sup>(١)</sup>

يلاحظ أن هذا التعريف تطرق إلي أن التحليل المالي يمكن أن يكون راسياً وأفقياً وحدد الفترة التي يمكن عمل تحليل لها راسياً وأفقياً بثلاث فترات مالية علي الأقل لمعرفة الاتجاه الذي تسير فيه المنشأة.

وعرف كذلك بأنه "تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة الاقتصادية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها مستقبلاً"<sup>(٢)</sup>

وعرفه كاتب آخر بأنه "التحليل الذي يستخدمه المستثمرون والمقرضون وغيرهم من المهتمين بالأمر المعلومات المحاسبية التي تنشرها المنشآت الاقتصادية من أجل اتخاذ قرارات مهمة كقرارات الاستثمار والاقتراض وغيرها، فالمستثمر مثلاً يحتاج بين الحين والآخر لاتخاذ قرار بشراء أسهم شركات أخرى أو شراء كميات إضافية أخرى من أسهم الشركات التي يساهم فيها أو بيع بعض وكل الأسهم التي لديه"<sup>(٣)</sup>

ركز هذا التعريف إلي أن هنالك حاجة خارجية لتحليل القوائم المالية للمنشآت الاقتصادية كغايات الاستثمار والاقتراض والتي بموجبها يستطيع المستثمر أن يتخذ القرار الاستثماري المناسب والصحيح.

### ثالثاً: مراحل تطور التحليل المالي:

مر التحليل المالي بالعديد من مراحل التطور يمكن عرضها على النحو التالي:<sup>(٤)</sup>

١. بداية الاهتمام بالتحليل المالي مع زيادة انتشار شركات المساهمة التي فصل فيها بين الإدارة والملكية وأدى ذلك إلي التركيز على قائمة المركز المالي باعتبارها القائمة الأكثر أهمية وذلك بتركيز التحليل علي مصادر التمويل طويل الأجل.

(١) كمال فتحي عبد اللطيف، التحليل المالي ما له وما عليه، (مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ١٥٩، ١٩٩٩م)، ص ٢٣.  
(٢) Gup Benton E., **Principle of financial management**, (New York: Jon Wiley and sons, ١٩٨٣), P٣٤٧.

(٣) منصور السعيدة، المحاسبة الإدارية، (عمان: مؤسسة رام للتكنولوجيا، ١٩٩٣م)، ص ٤٥٣.

(٤) خليل الشماع، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات مع التأكيد علي الشركات، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٨م)، ص ٣٠٢.

٢. اتساع دور المصارف في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية أدى إلي اتساع التحليل المالي للتعرف على نقاط القوة والضعف في الموقف المالي للمشروعات وامتد التحليل المالي ليشمل تحليل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

٣. الفترة من ١٩٢٩-١٩٣٣م والتي عرفت بفترة السداد الكبير للاقتصاديات الرأسمالية توجه الاهتمام نحو عمليات المشروعات وموقف السيولة بها خاصة أن غالبية المشروعات والشركات أعلنت إفلاسها بسبب عدم قدرتها علي تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها مما أدى إلي تحول اهتمام التحليل المالي إلي قائمة الدخل بشكل يفوق الاهتمام بقائمة المركز المالي.

٤. بعد الحرب العالمية الثانية أدى انتشار التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود إلي الاهتمام بقائمة المركز المالي مرة أخرى مع الاهتمام بتحليل قائمة الدخل بصورة متوازنة.

٥. التطور الحاصل في قائمة التدفق النقدي ودورها في التحقق من الوضع المالي والسيولة للمشروعات أدى إلي اتساع نطاق التحليل المالي ليشمل هذه القائمة بجانب المركز المالي وقائمة الدخل للوصول إلي المعلومات المطلوبة من التحليل المالي وحالياً يستخدم التحليل المالي جميع البيانات المحاسبية إلي جانب البيانات الخارجية ذات الصلة بالمشروع.

**رابعاً: أهمية التحليل المالي:**

تتبع أهمية التحليل المالي في اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة للمشروع<sup>(١)</sup>.

فيما يري أحد الكتاب بأن الأهمية تتمثل في:<sup>(٢)</sup>

١. يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

---

(١) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي- منهج علمي وعملي متكامل، (عمان: مؤسسة العراق للنشر، ٢٠٠٤م)، ص ٢٤.

(٢) عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر، ٢٠٠١م)، ص ١٥١-١٥٢.

٢. يساعد التحليل المالي لتقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط للمستقبل لأنشطة المشروع.

٣. يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة. وتتزايد أهميته التحليل المالي نظراً لتعدد الجهات المستفيدة منه وتوضح أهميته من خلال ما يلي: (١)

١. يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.  
٢. تستخدمه الجهات المسؤولة في المصارف التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.

٣. يساعد التحليل المالي في تقويم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى.

٤. يساعد التحليل المالي في تقويم الشركات والمنشآت المختلفة تقويماً شاملاً يمكن من خلاله الحكم عليها وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياته الاقتصادية أم أنها متعثرة.

٥. يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج أعمالها المتعلقة بها من ربح أو خسارة وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتلافي إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

٦. يساعد في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية والحكم على مدى كفاءة إدارة المنشأة.

٧. معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة عموماً والوصول إلي القيمة الاستثمارية للمنشأة وبالتالي الحكم على جدوى الاستثمار في أسهمها إن كانت شركة مساهمة عامة، وتوضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة.

٨. يساعد في تقييم كفاءة السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والإنتاجية.

بشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المنشأة يساعد على تحقيق الأغراض التالية: (١)

(١) وليد ناجي الحيايي ومحمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص ٢١-٢٢.

- أ- معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة.
- ب- تحديد قدرة المنشأة علي الاقتراض والوفاء بالديون.
- ج- الوصول إلي القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار في أسهمها.
- د- الحكم علي مدي صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعيه والتخطيط لها.
- هـ- الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية.
- و- الحكم علي مدي كفاءة إدارة المنشأة.
- ز- توضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة.

كما يري أحد الكتاب أن أهمية التحليل المالي تبرز من كونه أداءً رئيسية لتوفير البيانات والمعلومات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة وانهاج السياسات التي من شأنها الحفاظ علي المركز المالي للمنشأة. (٢)

ويري الباحث بأن أهمية التحليل المالي تتبع من المؤشرات التي تعطى للمهتمين بالقوائم المالية وخاصة المدراء الماليين لتعكس لهم ما تحتويه هذه القوائم من أرقام وإعطاء دلالات واضحة يتم علي ضوءها اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة. هنالك عوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي منها: (٣)

١. **التطور الصناعي الكبير:** لقد أدى هذا إلي الحاجة إلي راس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها، وهذا يتطلب ظهور شركات مساهمة للتغلب علي هذه المشكلة ومن ثم الفصل بين الإدارة والملكية، من حيث الاعتماد علي طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين مع ضرورة تقييم خاصة بأدائهم المالي.

٢. **الائتمان:** وهو الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يصبح تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماتها لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض ويتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

(١) زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدمات، ط٢، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠ م)، ص ٧.

(٢) أبو القاسم محمد الشيخ، برنامج التحليل المالي وقراءة القوائم المالية، (الخرطوم: مكتبة الإدارة العامة، ٢٠٠٣م)، ص ٢.

(٣) منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ص ٨-٩.

٣. أسواق الأوراق المالي: تعرف علي أنها نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية أو أصل معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال، ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال فقد أدى ذلك إلي التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزية.

٤. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح شركات المساهمة في استثمار المدخرات يتوقف علي حماية المستثمر من تلاعب المدراء لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار قوانين للحماية خاصة فيما يتعلق بنشر القوائم المالية.

#### خامساً: أهداف التحليل المالي:

يحقق التحليل المالي عدة أهداف منها: (١)

١. وسيلة فعالة لمعرفة الارتباط والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفرداته وأصوله وخصومه وإيراداته ومصروفاته.

٢. إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه للنقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي تأتي غالباً في شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة.

٣. التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي وذلك من خلال إعداد التنبؤات المالية والتخطيط المالي.

٤. إظهار مدي نجاح المنشأة.

ويري آخر بأن التحليل المالي يحقق الأهداف التالية: (٢)

١. معرفة المركز المالي للمؤسسة.

٢. معرفة مركزها في قطاعها الذي تنتمي إليه.

٣. مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.

٤. المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلي عائد.

٥. اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة.

(١) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية- الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (عمان: دار الحامد للنشر، ١٩٩٩م)، ص ١٠٠.

(٢) هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ص ١٦٥.

٦. تحديد نسب نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.  
٧. تحديد نسبة العائد المحقق علي أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.  
٨. توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.

٩. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.

ويهدف التحليل المالي إلي توفير البيانات ومعلومات تخدم أهداف جميع الأطراف التي لها مصالح مالية لدي المشروع ومن زوايا متعددة ذلك بهدف تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ما يساعد علي ترشيد قرارات هذه الأطراف المختلفة في المركز المالي للمشروع ويمكن حصر أهداف التحليل في الجوانب التالية: (١)

١. يساعد علي تحديد المركز المالي والائتماني للمشروع.
٢. يساعد في التعرف علي القدرة الاستثمارية للمشروع.
٣. يهدف إلي تحديد مدي كفاءة سياسات التمويل.
٤. يهدف إلي تحديد القدرة الايرادية للمشروع.
٥. يعمل علي تقييم المركز التنافسي للمشروع.
٦. استنباط بعض المؤشرات التي توفر لإدارة المشروع أدوات التخطيط والرقابة المالية وتقييم الأداء.

٧. يعمل علي تقييم قدرة المشروع علي الاستمرارية.
٨. يساعد في التنبؤ بمستقبل المشروع من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتجنب إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.  
ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلي تحقيقها: (٢)

١. بيان وضع الشركة المالي بصورته الحقيقية.
٢. تحديد قدرة الشركة علي الاقتراض وخدمة ديونها من الفوائد.

---

(١) خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠١م)، ص ٩٤.  
(٢) فيصل جميل السعيدة ونضال عبد الله، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، (بيروت: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص ١١٠.

٣. الحكم علي كفاءة المنشأة.
  ٤. تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.
  ٥. معرفة وضع الشريحة في القطاع الذي تنتمي إليه.
- فيما يحصرها كاتب آخر في: (١)

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة.
٢. تحديد الانحرافات وذلك بمقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها.
٣. تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
٤. الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
٥. تحديد الفرص المتاحة أمام المنشأة والتي يمكن استثمارها.
٦. التنبؤ باحتمالات الفشل المالي الذي تواجهه المنشأة.

#### سادساً: مجالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية:

١. **تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة علي تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، وتهتم بهذا النوع من التحليل معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقترضين.

٢. **التحليل الاستثماري:** إن من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القروض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم علي سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل علي تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلي بها والاستثمارات في مختلف المجالات. (٢)

(١) عدنان تايه وارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٢١.

(٢) هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.

٣. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا النوع من التحليل هم المقرضون وذلك بهدف التعرف علي الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المنشأة علي سداد التزاماته في الوقت المحدد لها. (١)

٤. **تحليل بعض الحالات الخاصة:** من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات والأصول والخصوم لكل مؤسسة بالإضافة إلي تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة. (٢)

#### سابعاً: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعد الجهات المستفيدة من التحليل المالي وتسعي كل جهة منها إلي الحصول علي إجابات ملائمة حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحها، وعلي المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة وكفاءتها، فمنها من هو علي قدر كبير من المعرفة ويحتاج إلي حقائق متعمقة، ومنها من هو علي معرفة سطحية ويحتاج إلي حقائق عامة سهلة الفهم، خالية من التعقيدات العلمية المتخصصة. (٣)

ويمكن تقسيمها إلي:

١. **المستثمرون:** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد علي المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، ولذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلي عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلاً عن المستثمر المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا. (٤)

(١) عاطف الأخرس وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر، ٢٠٠١م)، ص ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص ص ١٥١ - ١٦٠.

(٣) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، (الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، ٢٠٠٧م)، ص ٢٢.

(٤) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٤م)، ص ٥٣.

## ٢. إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها علي مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة في المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدي كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها. (١)

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة: (٢)

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة علي الاستثمار.
- التعرف علي الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهاة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلي مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة علي أوجه الاستخدام المختلفة.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

٣. الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلي ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلاً التعرف علي ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية. (٣)

(١) منير شاكر وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القارات، ط٢، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ١٨.

(٢) أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار البداية، ٢٠٠٤م)، ص ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص ١٩.

٤. **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف علي مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق وكذلك الفوائد.<sup>١</sup>

ويري الباحث أن أصحاب الديون طويلة الأجل يهتمون بتحليل المالي لمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوي الربحية وتغطيتها للفوائد السنوية، أما أصحاب الديون قصية الأجل فيهتمون بتحليل راس المال العامل والسيولة في المشروع.

٥. **العاملون في المؤسسة:** يمكن القول بصفة عامة أن الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما: (٢)

أ. المساهمون (الملاك).

ب. العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي إذا ما تم دفع توزيعات من الاحتياطيات. يدل هذا علي أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

٦. **المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلي الأهداف التالية: (٣)

أ. التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

ب. تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

ج. مراقبة الأسعار.

د. غايات إحصائية.

---

(١) رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية- مدخل إلي قرارات الاستثمار وسياسات التمويل،(عمان: دار الميسرة للنشر، ١٩٩٧م)، ص ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٣) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، (عمان: دار المستقبل للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٢٨٥.

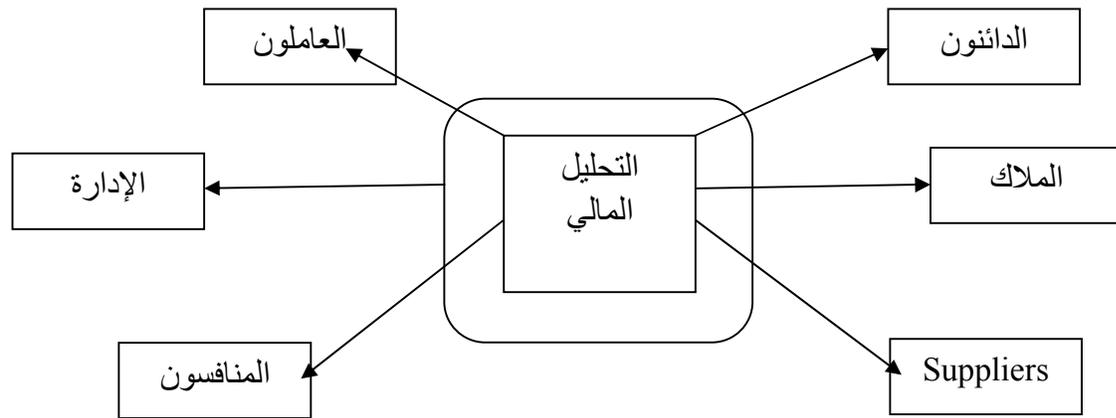
٧. **المؤسسات المتخصصة:** وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي إما مبادرة منها أو بناء على تكليف من احدي المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة، وقد تتولي الوحدة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة للقيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها وتصنيفها الائتماني في السوق، حيث تؤثر نتيجة التحليل المنشورة على قدرة الوحدة الاقتصادية في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض. (١)

٨. **الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:** يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي في الأغراض التالية: (٢)

- أ. تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
  - ب. مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
  - ج. تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.
- وفي ما يحصرها أحد الكتاب في الشكل التالي:

شكل رقم (١/١/١)

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، (الإسكندرية: دار الجامعة، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م)، ص ٢٨٠.

يتضح من الشكل السابق أن هنالك عدة جهات تستفيد من التحليل المالي وكل جهة تهتم بالتحليل من الوجهة التي تخدم مصالحها وتساعد في اتخاذ القرار المناسب بالنسبة لها.

(١) علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، ٢٠٠٢م)، ص ٧٢.

(٢) هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص ١٦٤.

## ثامناً: خصائص المحلل المالي:

في البداية يحسن القول أن المحلل المالي قد يكون شخصاً مفرداً في المنشأة متخصص في إعداد تقرير التحليل المالي، وقد يكون في وظيفة إدارية يناط بها مهام متعددة، إحداها التحليل المالي. وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي يقوم كل موظف بجزء من نشاطات التحليل المالي، وفي ظل هذه الظروف والاحتمالات فإن الخصائص التي سنذكرها تتعلق بكل من يمارس مهام التحليل المالي بشكل فعال وشامل.

وينظر إلي العاملين في مجال التحليل المالي أسوةً بالعاملين في مجالات الاستشارات والبحوث حيث أن نشاطاتهم وإن كانت تبدو لبعضهم دورية متكررة إلا أنها تعتمد علي الإبداع والابتكار والفكر المتعمق.

وجدير بالإشارة إلي أن القائمين بالتحليل المالي في معظم المؤسسات في منطقتنا العربية دون مستوي الطموحات، ودورهم محدود جداً في الحياة العملية للوحدات الاقتصادية، حتى الكبيرة منها. وبناء علي ذلك نري ضرورة وضع بعض الخصائص والسمات التي تميز المحلل المالي الفعال، كي تكون مرشداً للوحدات الاقتصادية عند تعيين المحللين الماليين لديها. ومنها ما يلي: (١)

### أ. التأهيل العلمي:

إن طبيعة العمل في مجال التحليل المالي ترتبط بالدراسات الجامعية في مجال المحاسبة وعلوم إدارة الأعمال المرتبطة بهما، ولهذا فإن الحصول علي الشهادة الجامعية الأساسية في العلوم المذكورة يعتبر شرطاً أساسياً لممارسة التحليل المالي وحبذا لو كان ذلك مدعوماً بالدورات التدريبية في هذا المجال. ويعتبر أكثر ملائمة أن يكون المحلل المالي حاصلاً علي شهادة جامعية فوق الشهادة الجامعية الأساسية، سواء كان ذلك من جامعة أو معهد متخصص في هذه المجالات.

### ب. الخبرات والمهارات العملية:

تكتسب الخبرات العملية بالممارسة، وتكسب المحلل المالي المهارات والقدرات اللازمة لإجراء التحليل المالي بدقة وسرعة، والقدرة علي الاستنتاج والربط بين الموضوعات المختلفة

(١) وليد ناجي الحياي، الأكاديمية العربية بالدنمارك، مرجع سابق، ص ٢٤ - ٢٧.

والمفاضلة بين البدائل، إضافة إلى القدرة علي الاهتمام بالعلاقات السببية بين المؤشرات المالية المختلفة، وبين مختلف عناصر القوائم المالية وبين أية عناصر أخرى في التقارير. ومن المهارات اللازمة مهارة الحكم والاستفادة من المبادئ العلمية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام المخططة والفعلية، وبعدها تشخيص المشكلات وبالتالي القدرة علي تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم التوصل إليها، ويرتبط بالقدرات والمهارات المذكورة مجموعة من المعارف الأساسية التي يجب علي المحلل المالي أن يحصل عليها، كمعرفته الوافية بكافة الجوانب الاقتصادية للقطاع الذي تمارس فيه المنشأة التي يعمل فيها، إضافة إلى معرفته التامة بكل أحوال المنشأة الماضية والحاضرة وتوجهاتها المستقبلية والبيئة التي تعيش وتعمل فيها.

### ج. الصفات الشخصية:

نظراً لطبيعة التحلي المالي فإن من يعمل في هذا المجال عليه أن يتحلي بصفات خاصة مميزة، من أهمها القدرة علي التعامل بالأرقام ولفترة طويلة دون كلل أو ملل إضافة إلى الموضوعية والبعد عن التحيز، والبعد عن السطحية والتوجه نحو العمق والتعمق في تفهم العلاقات بين الأرقام، وإبداء الرأي الفني بعد بذل الجهد الكافي في العمل. وأيضاً التمكن من اللغة التي يعد بها تقريره، والتعامل مع الآخرين بأمزجتهم المختلفة ولذلك عليه أن يتمتع بقوة الشخصية التي تكسبه احترام الآخرين وتقدير عمله، وعليه أن يتمتع بالصبر وضبط النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن التعامل مع الآخرين.

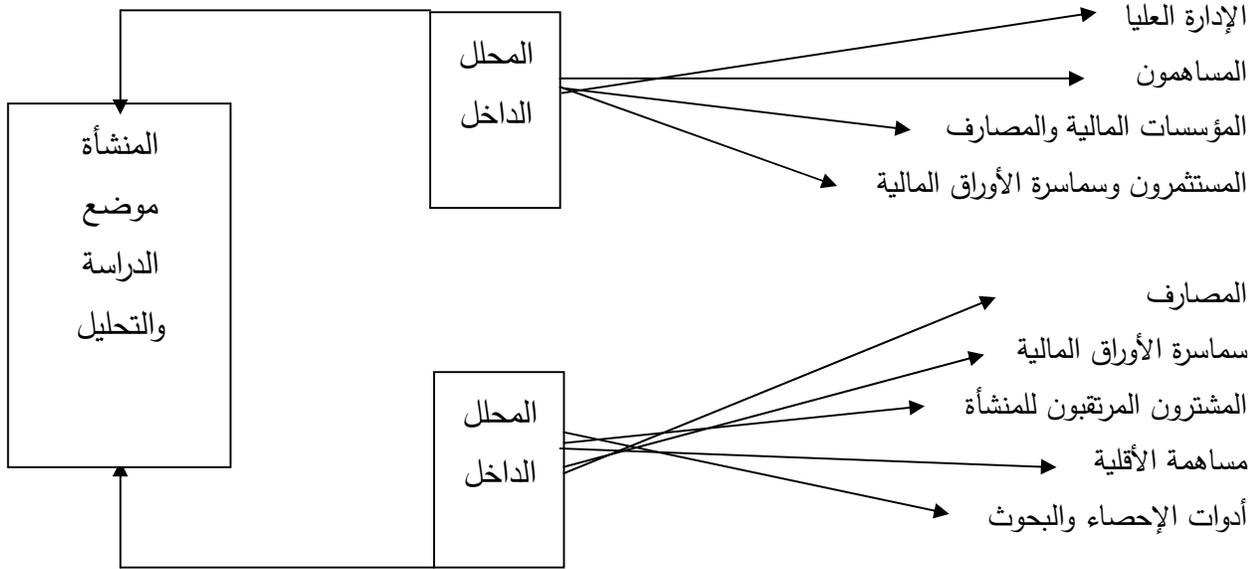
ومما تقدم يري الباحث بأنه لا بد من توافر التأهيل العلمي والخبرات العملية بالإضافة إلى الصفات الشخصية السابقة ومجتمعته حتى يكون هنالك محلل مالي كفء وفعال.

## المبحث الثاني أنواع ومجالات التحليل المالي

أولاً: أهمية المحلل المالي:

يحتل المحلل المالي أهمية خاصة في التنظيم ويخدم عدة أطراف داخل وخارج المنشأة لما يتوافر له من بيانات ومعلومات عن المنشأة ومقدرته علي تحليل تلك المعلومات وتقديمها للجهات المستفيدة بطريقة يسهل فهمها والتعامل معها. (١)

شكل رقم (١/٢/١) يوضح وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم والأطراف التي يخدمها



المصدر: محمد بدر، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين، ٢٠١٢م، ص ٤٤

يستنتج الباحث الأهمية القصوى للمحلل المالي لما يلعبه من دور في توصيل نتائج التحليل المالي لكافة الجهات السابقة الذكر.

ثانياً: مقومات التحليل المالي:

لكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لابد من توافر مجموعة من المقومات منها: (٢)

(١) محمد بدر حامد، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للمصارف، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، ٢٠١٢م)، ص ٤٣ - ٤٤.

(٢) رمضان محمد غنيم، دراسات في المحاسبة الإدارية- اتخاذ القرارات الإدارية والتحليل المالي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ب ت)، ص ١٥.

١. توحيد المصطلحات المستخدمة في إعداد القوائم المالية وتحديد مفهوم كل من هذه المصطلحات تحديداً واضحاً.

٢. توحيد الأسس المحاسبية المتبعة في تحديد نتيجة الأعمال.

٣. توحيد أسس تقويم الأصول بأنواعها المختلفة.

٤. توجيه الاهتمام إلي تحديد المعدلات النموذجية لكل صناعة علي حده أو لكل مجال من مجالات النشاط الاقتصادي.

٥. إعداد جداول إضافية تشمل البيانات التشغيلية المتعلقة بالإجماليات التي تعرفها القوائم المالية وتعتبر هذه الجداول جزءاً مكملاً للقوائم المالية.

ولكي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط تتمثل في الآتي: (١)

١. أن تتمتع المصادر والمعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموثوقية وأن تتسم بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة.

٢. أن يسلك المحلل المالي منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل المالي.

٣. أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها والبيئة المحيطة بها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية).

٤. أن لا يقف المحلل عند مجرد الكشف علي عوامل القوة ومواطن الضعف بل يسعى إلي تشخيص الأسباب واستقراء الاتجاهات المستقبلية.

مما تقدم يلاحظ الباحث أن عملية التحليل تعتمد في المقام الأول علي صحة ودقة البيانات والمعلومات المالية المقدمة من إدارة المنشأة محل التحليل، وأن يختار المحلل المنهج الذي يتبعه في عملية التحليل مراعيًا الهدف الذي من أجله يقوم بعملية التحليل، وحسب خبرة ودراية المحلل عن المنشأة ونتائج التحليل يقدم تقريره الذي يتضمن تشخيص لأسباب مواطن الضعف.

(١) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات، (عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠م)، ص ٤٠.

### ثالثاً: أدوات التحليل المالي:

- إن لكل مؤسسة تسعى للوصول إليها وسائل شتى، ولكي تصل إلي هذه الأهداف عليها أن تستعمل أدوات تحليلية مناسبة من خلالها تحصل علي معلومات يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات، ومن هذه الأدوات التحليلية التي يمكن استخدامها: (١)
- أ. **التحليل المالي بالنسب:** يهتم هذا النوع من التحليل بدراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بهدف الخروج بمعلومات توضح الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- ب. **قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:** هذا النوع من التحليل يركز علي التعرف علي طرق الحصول علي الأموال وطرق استخدامها خلال فترة زمنية محددة، ويفيد هذا النوع من التحليل في التعرف علي المصادر الداخلية والمصادر الخارجية وأهمية كل منها للعمل علي ملائمة هذه المصادر مع الاستخدامات.
- ج. **الموازنات النقدية التقديرية أو كشوف التدفق النقدي:** تساعد هذه الأداة التحليلية علي التعرف علي مواعيد تدفق الأموال من المؤسسة وإليها والتعرف علي حجم الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال الفترة القادمة.
- هـ. **الموازنات التقديرية:** تقوم هذه الأداة التحليلية علي أساس التعرف علي الحجم المتوقع من الموجودات والمطلوبات والحقوق والاحتياجات المالية والتعرف علي حجم الأرباح المتوقعة.
- و. **تحليل التعادل:** هذه الأداة التحليلية تهدف إلي التعرف علي مستوى المبيعات وعدد الوحدات المباعة حتى الوصول للربح قبل الفائدة والضريبة.
- ز. **مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة:** هذه الأداة التحليلية تبين التغيرات التي تحدث في بنود القوائم المالية من سنة إلي أخرى خلال فترة محددة من سنة إلي سنة.
- ح. **مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلي رقم قياسي:** إن هذه الأداة التحليلية تساعد في التعرف علي مدى أكثر من سنتين وذلك للتغلب علي عيوب المقارنة من سنة إلي أخرى.

---

(١) خالد محمود الكحلوت، مدي اعتماد المصارف التجارية علي التحليل المالي في ترشيد القرار الاستثماري، (غزة: رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥م)، ص ٢٥ - ٢٦.

رابعاً: خطوات التحليل المالي:

يتم التحليل المالي على ثلاث خطوات أساسية هي: (١)

### ١. التبويب Classification

ويعني ذلك تبويب الأرقام إلي مجموعات تضم جزئيات متجانسة تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة، ويهدف هذا التصنيف إلي ترتيب الحقائق بشكل يساعد على التعرف على طبيعة المجموعات وأهميتها النسبية وتحديد المشكلة واكتشاف العلاقات بين المجموعات.

### ٢. المقارنة Comparison

ويعني ذلك مقارنة المجموعات بعضها ببعض أو مقارنة عناصر كل مجموعة، وتهدف هذه المقارنة إلي اكتشاف دلالات معينة تثير اهتمام المحلل المالي بكشف النقص عنها ومعرفة طبيعة النقص وأسباب قيامها.

### ٣. الاستنتاج Reactive

يترتب على المقارنة توضيح العلاقة بين الحقائق موضوع الدراسة في التحليل المالي مما يؤدي إلي تحديد المشكلة وتشخيصها واقتراح وسائل العلاج.

### خامساً: مراحل التحليل المالي:

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويمكن حصر هذه المراحل في: (٢)

١. تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جداً أن يحدد المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلي أخرى ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد علي تحديد الهدف بدقة.

٢. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعني أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

(١) سمير أبو الفتوح صالح، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، (المنصورة: جامعة المنصورة، ٢٠٠٠م)، ص ٧٤.

(٢) أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٠م)، ص ٤.

٣. اختيار اسلوب التحليل المناسب: تتعد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام اسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

٤. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم اسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد علي خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

٥. التوصل إلي الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد بعيداً عن التحيز بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

٦. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

فيما يري أحد الكتاب بأنه لا يوجد دليل ثابت يرشد المحلل المالي إلي الخطوات المثالية المتبعة في عملية التحليل المالي وتختلف هذه الخطوات من منشأة إلي أخرى ومن محلل إلي آخر حسب الهدف من العملية وأهميتها، ولا يشترط لأي نوع من أنواع التحليل المالي أن يمر بجميع الخطوات التالية والذي يعرف بمنهجية أو خطوات التحليل المالي: (١)

١. التأكد من وجود التكاليف من الجهة التي ترغب في التحليل.
٢. التأكد من وضوح الهدف من التحليل.
٣. تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشمولة بعملية التحليل.
٤. إعادة تبويب القوائم المالية.
٥. اختيار أساليب وأدوات التحليل المالي الملائمة والمناسبة.
٦. استعمال المقاييس والمعايير للمقارنة بين الأرقام المعيارية والأرقام الفعلية.
٧. إظهار النتائج والاستنتاجات.
٨. كتابة تقرير التحليل المالي.

---

(١) هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص ١٦٧.

مما تقدم يخلص الباحث إلي أن التحليل المالي يستهدف القوائم المالية المعدة علي الالتزام بالمبادئ والفروض والسياسات المحاسبية ويمر بعدة مراحل بداية من إعطاء التفويض ثم تحديد النطاق والهدف من عملية التحليل، ترتيب وتبويب وتصنيف بيانات القوائم المالية، استخراج النتائج وأخيراً كتابة تقرير يشمل ما تم من عمل.

### سادساً: معايير التحليل المالي:

يستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي نذكر منها أهم المعايير: (١)

١. **المعايير التاريخية Historical Standards**: تعتمد هذه المعايير علي مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المنشأة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد علي الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي وإعداد تقييم مع السنوات السابقة وملاحظة مدي تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ، وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المنشأة والمقولة من قبل المحلل للمقارنة.

٢. **المعايير المستهدفة Targeted Standards**: عبارة عن المعايير التي تعتمد علي الخطط المستقبلية للمنشأة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلاً لفترة ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدي تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقاً.

٣. **المعايير الصناعية Industrial Standards**: وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المنشأة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محلياً أو إقليمياً أو دولياً تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق في المنشأة عن الأداء المالي المقبول للمنشأة محلياً أو إقليمياً أو دولياً في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.

مما تقدم يري الباحث أنه لكي يتم تقييم المنشأة بشكل سليم وموضوعي لابد من الأخذ في الاعتبار المعايير سابقة الذكر لقياس النتائج في ظلها وتختلف حسب الاسلوب المتبع في التحليل وحسب خبرة المحلل نفسه.

(١) عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٦م)، ص ١٠٢.

## سابعاً: خصائص المعايير:

حتى يكون للمعاير معني وليكون مقبول لابد له أن يتصف بالخصائص التالية: (١)

١. أن يتصف المعيار بالواقعية أي إمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.

٢. أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.

٣. أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل من معني.

مما سبق يتضح للباحث أن المعايير يمكن تقسيمها إلي:

أ. **المعايير المثالية:** فهي التي تفترض الظروف المثالية للإنتاج عند أقصى كفاءة للتشغيل بدون أعطال أو توقف للآلات أو أخطاء من العاملين، ومن هنا فإن المعايير المثالية قد تؤدي إلي مشاكل سلوكية لدي العاملين حيث تولد شعوراً بالإحباط لعدم التمكن من الوصول إليها في معظم الأحيان وبالتالي تجاهل تطبيقها من قبل العاملين.

ب. **المعايير العادية الطبيعية:** هي معايير ممكنة وقابلة للتحقيق تأخذ الظروف المتوقعة للتشغيل وتسمح بالضياع الطبيعي، وتتخذ هذه المعايير عادةً كأساس للحوافز التشجيعية والمكافآت للعاملين بعد استشارتهم بوضعها.

وتستخدم المعايير للغايات التالية: (٢)

١. إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معني ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوءه.

٢. يستعمل كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلي إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلي البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.

## ثامناً: خصائص التحليل المالي

تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي: (٣)

(١) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ٢٨٧.

١. هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلي معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

٢. يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.

٣. يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

٤. هو نشاط مستمر في المنشأة.

٥. لا يقتصر علي بيانات مالية محدودة بل يمتد إلي الميزانية وقوائم الدخل.

### تاسعاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرةً علي النقاط التي يحتاج إلي استيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد، وعليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره، وأن يحصل علي المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة، سواء كانت هذه المصادر داخلية أم خارجية، ويتوقف مدي اعتماد المحلل علي أي من هذه المصادر حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، وحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة سواء كانت مؤشرات كمية أو مؤشرات نوعية، وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي: (١)

١. البيانات الختامية المنشورة وغير المنشورة مثل: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

٢. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

٣. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.

٤. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.

٥. الصحف والمجلات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.

٦. المكاتب الاستشارية.

---

(١) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط١، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م)، ص ٥.

- إن المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تساهم في الوصول إلي نتائج يمكن الاعتماد عليها، ويمكن حصرها في: (١)
١. **الملائمة:** يقصد بها مدي ملائمة المعلومات لاحتياجات مستخدميها، ويجب أن تكون المعلومات ملائمة لغرض معين.
  ٢. **إمكانية الاعتماد عليها:** تعبر عن توفر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية تضع لدي مستخدميها ثقة نسبية فيها، وتجعله مطمئناً عند استخدامها.
  ٣. **قابليتها للفهم من قبل المستخدم:** يتم عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشكل متعارف عليه يفترض فهمها من قبل المستخدم وهنا نقصد المستخدم الرشيد، ويعتبر المحلل المالي مستخدماً رشيداً.
  ٤. **القابلية للمقارنة:** يقصد بالمقارنة تلك التي تتم بين هذه المنشأة وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو القطاع الاقتصادي الذي تنتسب إليه، وكذلك المقارنات التاريخية أو بالتوقعات المستقبلية التي يتم تقديرها سابقاً لهذه المنشأة.
  ٥. **الشمولية:** يقصد بذلك أن تتوفر كافة المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمحلل المالي.
  ٦. **وهناك خصائص أخرى يجب توفرها في المعلومات من أهمها:** الوضوح والمرونة والقابلية للتحقق والقابلية للقياس الكمي وإمكانية الوصول إليها.
- عاشراً: أساليب التحليل المالي:**

تهدف عملية التحليل المالي وتفسير القوائم المالية من خلال تحديد أساليب التحليل المالي للبيانات إلي تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة والضعف لدي الشركات سواء من الناحية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، وصولاً إلي التقييم الشامل للأداء، مع بيان الرؤيا الحديثة لدور المحلل المالي والتي تركز على قيامه بتقييم الأوراق المالية بالإضافة إلي ربط ما يقوم به من تحليل بما يدور في الأسواق المالية. وسيتم توضيح الجوهر الحقيقي لعملية التحليل المالي من خلال التعرف على أساليب التحليل المالي للبيانات المنشورة.

---

(١) وليد ناجي الحياي، الأكاديمية العربية بالدنمارك ، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٣٠.

يمكن تصنيف التحليل المالي طبقاً للطريقة المستعملة لاستنباط واستكشاف العلاقات القائمة بين بعض بنود القوائم المالية حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة بهدف التعرف على حقيقة الوضع المالي والخروج باستنتاجات مرتبطة بالغاية على النحو التالي:

### ١ . التحليل المالي المقارن:

يطلق على أحياناً تحليل القوائم المالية المقارنة ويتم في هذا النوع من التحليل مقارنة قائمتين ماليتين لمشروع معين خلال فترتين ماليتين يتم من خلالها معرفة التغيرات التي قد تكون حدثت لبنود أو مفردات عناصر تلك القوائم والتي قد تكون في شكل زيادة أو نقصان.<sup>(١)</sup>

### ٢ . التحليل المالي الأفقي:

يتم في هذا النوع من التحليل دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية محل التحليل وملاحظة مقدار التغير سواء بالزيادة أم النقصان خلال فترة التحليل والتي تمتد لأكثر من سنتين ماليتين متتاليتين حيث تعبر السنة الأولى سنة أساس بالنسبة للبند محل التحليل وتنسب إليه قيم البند في السنوات التالية لتلك السنة.<sup>(٢)</sup>

ويسمى بتحليل الاتجاه يتم من خلال دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية، وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن، وهذا التحليل يبين التغيرات التي تمت خلال الزمن، وهو عكس التحليل الراسي الذي يتصف بالجمود والذي يقتصر على فترة زمنية واحدة. ويلجأ إليه رجال الأعمال لتلافي صفة الجمود، حيث يتم دراسة البند أو العنصر أو النسبة المالية خلا عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في حركة البند أو النسبة خلال الفترة الزمنية محل المقارنة ولاتي تمكن المحلل المالي من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن أدائها المالي في المستقبل، ولذلك نجد أن المحلل المالي يستخدم في التحليل الأفقي بيانات منشورة لعدة فترات وتعامل الفترة المالية الأولى كسنة أساس، ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية بنسبته إلي سنة الأساس.<sup>(٣)</sup>

(١) أحمد هاشم وموسي فضل الله، تحليل البيانات المالية، (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٧م)، ص ٨٦

(٢) المرجع السابق، ص ٩٠

(٣) خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص ٣١.

### ٣. التحليل المالي الرأسي:

يتم في ظل هذا النوع من أنواع التحليل المالي التحليل راسياً من قمة القائمة المالية محل التحليل إلي قاعدتها لبيان العلاقة بين بنود القائمة المالية الواحدة حيث يتم اعتبار بعض الأرقام في القوائم المالية كأساس تنسب إليه الأرقام الأخرى، وذلك مثل جعل إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي كأساس تنسب إليه كل بند من بنود الأصول على حده، أو إجمالي الخصوم أساساً تنسب إليه بنود الخصوم، أو المبيعات في قائمة الدخل أساساً تنسب إليه كل من تكلفة البضاعة المباعة وبنود المصاريف الأخرى بالإضافة إلي مجمل الربح وصافي الربح. (١)

ينطوي هذا التحليل علي دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، كأن نقارن بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة، وبإيضاح آخر يعني تحلي كل قائمة مالية علي حدي تحليلاً راسياً وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية علي قائمة الدخل، أو إلي مجموعة داخل القائمة المالية، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلي مجموعة القائمة نفسها. (٢)

### ٤. تحليل النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أنواع التحليل المالي الواسعة الانتشار وذلك بسبب تعدد الأغراض التي تخدمها بالنسبة لمستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات، ويتم اشتقاقها عن طريق تحديد العلاقة بين بند وآخر من بنود القوائم المالية. (٣)

يتم استخدامه للوصول إلي معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة، حيث تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات التغيير في عناصر القوائم المالية من خلال التعمق ودراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر، لهذا تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداماً، وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة علي التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة وتساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات. (٤)

(١) أحمد هاشم وموسي فضل الله، مرجع سابق، ص ٩٢

(٢) خالد محمود الكلوت، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٣) موسي، مرجع سابق، ص

(٤) خالد محمود الكلوت، مرجع سابق، ص ٣١.

ويري الباحث بأن النسب المالية ليست هدف في حد ذاته ولكنها مؤشر يسترشد به المحلل المالي للوصول إلي هدفه، وأن استخدام النسب المالية يعتمد علي ما يوفره نظام المعلومات من بيانات مالية وغير مالية، كمية وغير كمية، لذلك لا بد للقائمين علي إعداد البيانات توخي الدقة والمبادئ والقواعد المحاسبية والشفافية.

وهناك من يري أساليب التحليل المالي كآآتي:

١. التحليل المالي الراسي بالنسب: ويقوم علي أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه. (١)

٢. التحليل الأفقي بالنسب: وذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل علي مدار سنتين متتاليتين. (٢)

٣. المقارنة مع الآخرين: وهي مقارنة النسب المالية المستخرجة من الشركة مع نسب مالية لشركات أخرى أو مع معدل الصناعة العام، أو مؤشر الصناعة العام في نفس الزمن. (٣)

#### حادي عشر: أنواع التحليل المالي:

تتعدد أنواع التحليل المالي بتعدد الجوانب التي ينظر بها إلي عملية التحليل المالي وقد أمكن تقسيمها إلي: (٤)

#### ١. من حيث نطاق عملية التحليل المالي إلي:

أ. التحليل المالي علي المستوي القومي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو دراسة وتقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة وتدخل ضمن عملية التقييم للظواهر والعمليات المالية الداخلة في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل.

ب. التحليل المالي علي مستوي المشروع: هذا التحليل المالي يقصد به دراسة وتقييم نشاط المشروع سواء كان يهدف إلي الربح أو تحقيق عائد اجتماعي في ممارسة نشاطه خلال فترة

(١) Harrington. R.D, **Corporate Financial Analysis** ,(Decisions in Global environment, business one IRWIN , Fourth Edition. ١٩٩٣), P ٣٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤.

(٣) Horne, C. J. **Financial Management and policy**,(McGraw- Hill, Ten edition, ١٩٩٥), P ٧٥٩.

(٤) محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٥م)، ص ص ٩٤-٩٥.

زمنية معينة ويهتم أيضاً بالمشروع كوحدة اقتصادية من حيث الربحية والسيولة ودرجة التركيب الرأسمالي وذلك خلال فترة مالية سابقة واستخراج مجموعة النسب والعلاقات والاتجاهات بين المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة.

## ٢. من حيث الشمولية ينقسم التحليل المالي إلي:

أ. التحليل المالي الشامل: يقصد به عملية دراسة وتقييم المشروع ومركزه المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

ب. التحليل المالي الجزئي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو دراسة وتقييم جزء معين من نشاط المشروع خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل راس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل.

## ٣. من حيث وقت وقوعه ينقسم إلي:

أ. التحليل المالي التاريخي: يقصد بهذا النوع من التحليل هو دراسة وتقييم نشاط المشروع أو مركزه المالي أو كليهما خلال فترة زمنية ماضية مختارة كأن تكون ثلاثة سنوات مالية سابقة.

ب. التحليل المالي المستقبلي: يقصد به دراسة وتقييم نشاط المشروع أو مركزه المالي أو كليهما معاً خلال فترة زمنية لاحقة كأن تكون ثلاثة سنوات قادمة وذلك بالاعتماد علي البيانات والمعلومات ومعدلات النمو التاريخية للمشروع.

## ٤. من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل إلي:

أ. التحليل المالي الخارجي: وهو عملية دراسة وتقييم نشاط المشروع وتحديد مركزه المالي خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المشروع.

ب. التحليل المالي الداخلي: وهو عملية دراسة وتقييم نشاط المشروع وتحديد مركزه المالي خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل المشروع.

يلاحظ الباحث أن هذا التفصيل لأنواع التحليل المالي جاء شاملاً وغطي كل الجوانب التي يمكن أن يغطيها التحليل المالي.

## ثاني عشر: مشاكل التحليل المالي:

هنالك بعض المشاكل التي تتعلق بالقوائم المالية وأخرى تتعلق بالتحليل المالي في ظل التضخم ويمكن تفصيل هذه المشاكل على النحو التالي: (١)

(١) منير صالح هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط٢، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٩١م)، ص ٨١.

## ١. المشاكل المتعلقة بالقوائم المالية تتمثل في الآتي:

- أ. الميزانية العمومية في لحظة إعدادها لا تعكس التغيرات التي حدثت في بنودها من يوم لآخر، ويقصد بذلك إمكانية قيام الإدارة ببعض التصرفات قبل إقفال الميزانية العمومية ويؤدي ذلك إلي أن القوائم المالية لا تعكس حقيقة الأمور.
- ب. تؤثر المعالجة المحاسبية لبعض الأصول كالمخزون والإهلاك علي نتائج قائمة الدخل وعلي المركز المالي، ومن ثم فإن التحسن الذي تسفر عنه نتائج التحليل في سنة ما قد لا يرجع إلي تحسن أوضاع المنشأة بل قد يرجع إلي تغيير المعالجة المحاسبية المتبعة.
- ج. لا تعكس القوائم المالية الكثير من التغيرات التي تؤثر علي المركز المالي ونتائج العمليات، ذلك إما لان هذه التغيرات يصعب تحديدها بمبالغ نقدية كالسمعة الجيدة التي يتصف بها أفراد الإدارة، أو لان المبادئ المحاسبية تقضي بعدم إظهار تلك التغيرات في القوائم المالية.
- د. تظهر بنود الميزانية بقيمتها الدفترية، وهذا يعني أن قيمة البنود علي الأخص المخزون السلعي والأصول الثابتة قد تبعد كثيراً عن قيمتها الاحلالية السائدة في السوق.
- هـ. القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة قد تكون صفراً رغم أنها لا تزال في خطوط الإنتاج وتسهم في تحقيق الأرباح.

## ٢. المشاكل المتعلقة بالتضخم:

من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مبدأ يقضي بإظهار الأصول في الميزانية وفقاً لقيمتها الدفترية وقد يكون هذا المبدأ مقبولاً في ظل الظروف الاقتصادية العادية، إلا أن الالتزام به خلال فترات التضخم والكساد يجعل التحليل المالي عديم الجدوى ولا يمكن الاعتماد علي نتائجه كأساس لتقييم الأداء.

فيما يضيف بعض الكتاب أن هنالك مشكلات تتعلق بمعايير الحكم علي النسب المالية لأنها لا تعني شيئاً في حد ذاتها وإنما يجب مقارنتها مع نسب أو معايير أخرى لتحديد مستوي أو وضع المشروع بالنسبة للمشاريع الأخرى المماثلة أو تحديد ما مدي النجاح الذي يحققه، وبهذا فان هذه المعايير تعاني من بعض الانتقادات مما يؤثر علي نتائج التحليل المالي ومن هذه الانتقادات ما يلي:

أ. إن النسب والمعدلات التي تصلح لأحد المشروعات ذا الكفاءة العالية لا ينبغي أن تتخذ معيار لقياس كفاءة أداء المشروعات الأخرى خاصةً المشروعات التي تنقصها الكفاءة الفنية والإدارية. (١)

ب. صعوبة المقارنة في ظل اختلاف نوعية وحجم المعلومات المستخدمة في التحليل كذلك الطرق المحاسبية المستخدمة والقيم الدفترية والسوقية للموجودات واختلاف الأصول وعمر الشركة وعمر الموجودات وتنوع المستوي التكنولوجي المستخدم لدي المشاريع مما يقلل من أهمية هذه المقارنة. (٢)

مما تقدم يستنتج الباحث بأن ما تحتويه القوائم المالية من أرقام قد لا تعكس حقيقة الوضع القائم بدقة وواقعية لأن هنالك تغيرات قد تطرأ في تغير بعض المعالجات المحاسبية الذي قد يؤدي بدوره إلي تحقيق نجاحات غير حقيقية، ويظهر لنا جلياً أن نتائج التحليل المالي قد لا تعطي صورة صادقة عن حقيقة الموقف في فترة التضخم والكساد.

---

(١) صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، (عمان: دار مجدلاوى للنشر، ١٩٩٨م)، ص ٤٢٣.  
(٢) Omar L. Carey and Musa M.H., **The Essentials of Financial Management**, (New Jersey: Research and Education Association, ١٩٩٠), P ٢١.

## **الفصل الثاني**

# **الإطار النظري للتقارير والقوائم المالية**

**ويشتمل على مبحثين**

**المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية**

**المبحث الثاني : أنواع ومحتويات التقارير والقوائم المالية**

## المبحث الأول

### مفهوم وأهمية وأهداف التقارير المالية الدورية

أولاً: مفهوم التقارير المالية والقوائم المالية:

تعتبر التقارير المالية من مخرجات النظام المحاسبي النهائي، لذلك يصعب التفريق بين مفهوم كل من القوائم المالية والتقارير المالية . ولكن نجد أن مجلس معايير المحاسبة المالية أشار إلى أن القوائم المالية تعتبر أساس التقارير المالية حيث أنها تحتوي على معلومات يتم توصيلها إلى المستفيدين منها خارج المنشأة<sup>(١)</sup>.

فالقوائم المالية إذا تعتبر جزء لا يتجزأ من التقارير المالية والتي تحتوي بجانب القوائم المالية على أجزاء أخرى .

ويقول أحد الكتاب<sup>(٢)</sup> أنه من الضروري التمييز بين القوائم المالية والتقارير المالية ، فيقول أن التقرير الدوري يضم كافة المعلومات التي تلتزم المنشأة بتقديمها دورياً سواء كانت في شكل قوائم مالية أم غير ذلك من أشكال تقديم المعلومات ، أما القوائم المالية فتتمثل في مخرجات نظام المحاسبة المالية وهي بذلك تحتوي على غرض عام (general Purpose) تعكس موارد الشركة والتزاماتها والتغير الذي يطرأ على هذه الموارد والالتزامات خلال فتره معينة.

ويقول آخر<sup>(٣)</sup> أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية وبجانب احتوائها على القوائم المالية فإنها تحتوي على عدد كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والنشاط التسويقي للمنشأة والعوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على المنشأة ، هذا بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم

(١) FASB، SFAC ،NO.١،P.٥.

(٢) محمد أحمد العظمة ويوسف عوض العادلي والمحاسبة المالية ج ٢ - المحاسبة عن مصادر الأموال والتقارير المالية للشركات المساهمة و،(الكويت : منشورات ذات السلاسل ١٩٩٥ م ) ، ص

(٣) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، القوائم المالية والتقارير المالية ، الرياض ، جامعة الملك سعود ١٩٩٣ م ، ص ٥

مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة .

والقوائم المالية تنقسم إلى نوعين <sup>(١)</sup>:

١. القوائم المالية الأساسية

٢. القوائم المالية المكملة

فالقوائم المالية الأساسية يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية وتوفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة ، وتشمل بصفه عامة على كل من :

- قائمة المركز المالي " الميزانية" .

- قائمة الدخل .

- قائمة التدفقات النقدية .

- قائمة الأرباح المبتغاة .

أما القوائم المالية المكملة فتعتبر قوائم إضافية تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها إما بصورة اختيارية أو بناء على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة ، ومن أمثلة هذه القوائم :

- قوائم القيمة المضافة .

- قوائم مالية معدة بالتغير في مستويات الأسعار .

- قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تشكل وحدة اقتصادية واحدة .

- قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات الأنشطة المتعددة .

أما التقارير المالية فبجانب القوائم المالية بنوعها فغالبا ما تشمل على :

- تقرير مراقب الحسابات .

- تقرير مجلس الإدارة .

- تقرير الإدارة التنفيذية .

---

(١) عبد الله أحمد طه ، مرجع سابق ، ص ٤٧-٤٨ .

ويقول الشيرازي أن القوائم المالية هي أهم جزء من أجزاء التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة أعمال المشروع خلال فترة معينة ، والمركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه خلال تلك الفترة (١) .

ويظهر مما سبق ذكره أن التقارير المالية هي الأصل والقوائم المالية تعتبر الفرع من هذا الأصل ، بمعنى أن التقارير المالية في نهاية كل سنة مالية وتعرف في هذه الحالة بالتقارير المالية السنوية وقد تبعد كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وتسمى بالتقارير المالية الدورية وفيما تعرف مفهوم التقارير المالية الدورية .

### ثانياً: مفهوم التقارير المالية الدورية :

أدى انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة إلى حاجة الملاك إلى وسائل تمكنهم من مراقبة ومتابعة أعمالهم في الشركات التي يملكونها ، بالإضافة إلى حوجه أطراف أخرى غير الملاك للمعلومات عن هذه الشركات حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الاستشارية بصورة سليمة ، كل ذلك أدى إلى الحوجه إلى تطوير إعداد التقارير المالية وأصبحت الحوجه ماسة لإعداد هذه التقارير عن فترات نقل عن السنة لعدم وفاء التقارير السنوية بحاجة المتهمين بالمعلومات التي ترد فيها فأصبحت الحاجة إلى إعداد التقارير الدورية ضرورية وجدت اهتماماً من الكثير من المنظمات المهنية والعلمية والكتاب والدارسين والمهتمين بمجال المحاسبة ، وكل هذه الأطراف عكفت على تعريف التقارير المالية الدورية ، وسوف يستعرض الباحث التعريفات

### المختلفة للتقارير المالية الدورية . Interim Fincial Report

تعريف معايير المحاسبة الدولية : "المعيار الدولي رقم (١٣) التقارير المالية الدورية " عرفت معايير المحاسبة الدولية التقرير المالي الدوري بأنه تقريراً مالياً يحتوي إما على مجموعة من البيانات المالية كما هو مبين هي معيار المحاسبة الدولي رقم (١) من البيانات المالية المختصرة لفترة دورية(٢).

(١)عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ( الكويت : منشورات ذات سلاسل ، ١٩٩٥ م ) ، ص ٢١٠ .

(٢)معايير المحاسبة الدولية ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (عمان: ١٩٩٩ م )، ص ٦٤٣ .

وهذا التعريف ورد في المعيار الدولي رقم "٣٤" الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية وهذا يوضح بجلاء اهتمام الأوساط المحاسبية بهذا النوع من التقارير .  
ووفقا لما جاء في المعيار الدولي رقم "٣٤" فإن الفترة الدورية أو الفترة المؤقتة هي<sup>(١)</sup> فترة تقدم حولها التقارير المالية وتكون أقل من سنة مالية كاملة (شهر، ثلاثة شهور أو ستة شهور).  
ويعرفها الشيرازي بأنها عبارة عن قوائم مالية إضافية أو قوائم مالية مكملة غير أساسية تقوم الشركات بإعدادها إما طواعية أو غير ذلك لمواجهة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع خاصة<sup>(٢)</sup>

وعرفها Gordon Shilling بأنها<sup>(٣)</sup> "تقارير مالية يتم إعدادها لفترة أقل من عام" .  
ويرى أحد الكتاب أن هذا النوع من التقارير والاهتمام به يرجع إلى ضغوط من المستثمرين وغيرهم من متخذي القرارات الاقتصادية للتعرف على المركز المالي للمشروع ونتيجة نشاط كل فترة دورية تتراوح بين (٤-٦) أشهر وذلك بدلا عن الانتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة للقرارات التي تتخذ<sup>(٤)</sup> .  
ويتضح من ذلك أنه في الواقع العملي فإن التقارير المالية لا يتم نشرها إلا بعد انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، وفي ذلك ضرر بليغ يقع على مستخدمي هذه المعلومات لعدم حصولها على المعلومات وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات الاستشارية الصائبة ، وبالتالي فإن مهنة المحاسبة منذ وقت بعيد بدأت الانتباه لوضع الأسس والقواعد لإعداد التقارير المالية الدورية .

<sup>(١)</sup> المرجع السابق ، ص ٦٤٣ .

<sup>(٢)</sup> عباس مهدي الشيرازي ، المرجع السابق ، ص ٢١٠

<sup>(٣)</sup> دونالد كيسو وجيري ويجانت ، ترجمة كمال الدين سعيد ، المحاسبة المتوسطة ، ج٢ ، (دار المريخ للنشر ، ط٢ ، الرياض) ١٩٩٠ ، ص ص ١٣٥٢-١٣٥٣ .

<sup>(٤)</sup> Shilling . G ، " Concepts Underling Interim Financial Statements ، The Accounting Review ، April ١٩٦١ ، p . ٢٢٢

نقلا عن : غادة محمد عبد الله ، إعداد التقارير المحاسبية البيئية كأساس لإجراء تقييم مستمر ومنظم لنتائج أعمال الشركات ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ١٩٩٨) ، ص ١١

وعرفت بأنها " تقارير تصدرها المنشأة بصورة فصلية (ربع سنوية) وذلك لتزويد الأطراف الخارجية بالمعلومات المالية عند الحاجة إليها"<sup>(١)</sup>.

وكذلك عرفت التقارير المالية الدورية بأنها <sup>(٢)</sup> "تلك التقارير المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية وتنشرها عن فترة من الزمن أقل من سنة ، فيمكن أن تعد التقارير الدورية لكل شهر ، أو كل ثلاثة أشهر ، أو أي فترة زمنية أخرى أقل من سنة" .

كما عرفها مجلس معايير المراجعة Auditing Standards Board بأنها "تقارير ومعلومات يتم إعدادها عن فترة أقل من سنة ، تختلف في توقيتها من حيث بدايتها ونهايتها عن السنة المالية للمنشأة"<sup>(٣)</sup> .

من التعريفات السابقة يتضح أن التقارير المالية الدورية تعد عن فترة تختلف عن فترة التقارير المالية السنوية . حيث أنها تعد عن فترة تقل عن ستة أشهر ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر .

تعريف مجلس المبادئ المحاسبية (APB) Accounting Principles Board<sup>(٤)</sup>

أصدر مجلس مبادئ المحاسبية (APB) في مايو ١٩٧٣ بإصدار الرأي رقم (٢٨) بعنوان التقارير المالية الدورية والذي أشتمل على هدفين هما :

\* تطوير المبادئ المحاسبية ومتطلبات الإفصاح أو الملائمة للتقارير المالية الدورية .

\* تحديد الحد الأدنى من المعلومات الدورية في الشركات العامة .

هي تلك التقارير التي تشتمل على بيانات جارية عن المركز المالي نتيجة الأعمال ، التغيير في المركز المالي ، ويتم إصدارها على أساس شهري ربع سنوي أو أي فترة أخرى أقل من سنة ، ويجب أن تأخذ شكل تقارير مالية كاملة أو موجزة ويتم إعدادها عن كل فترة دورية أو على أساس تراكمي من بداية السنة المالية وحتى تاريخ إعداد القوائم المالية الدورية .

تعريفات أخرى <sup>(١)</sup> :

(١) John.C and Clyton .. A, intermediate Accounting . Johnwiley and Sons . Ins ،New York ١٩٨٧، P. ٥٢.

(٢) راجع : غادة محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) Statement on Auditing Standards No . Journal of Accountancy ، August٩٢،P.١٢٥ .

(٤) Bill . Jarngin ، Financial Accounting Standards – Expectation and Analysis ، ١٦<sup>th</sup> eatition ، Johnwiley and Sons . Inc، New York ، ١٩٩٤، P. ١١٥٤

وردت عدة تعريفات أخرى للتقارير المالية نذكر منها :

"هي تلك التقارير التي تحتوي على نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي عن فترة زمنية أقل من سنة".

"وكذلك عرفت بأنها التقارير التي توفر المعلومات الربع سنوية عن نتائج الأعمال للمنشأة ومركزها المالي".

"وعرفت أيضا بأنها تقارير دورية عن النتائج المالية للمنشأة مقتصرة عادة على قوائم الدخل عن فترة دورية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر وتوفر هذه التقارير معلومات حديثة نسبيا عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية السنوية للمنشأة".

ويظهر مما سبق ذكره هذه التعريفات ركزت على محتوى ومدة إصدار التقارير المالية وعرفها كاتب آخر بأنها "هي التقارير مالية تعد عن فترة زمنية أقل من سنة مقدمة معلومات عن المنشأة متمثلة في مركزها المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية"<sup>(٢)</sup>.

وأیضا تم تعريفها بأنها <sup>(٣)</sup> "تقارير مالية كاملة أو موجزة تعد عن مدة تقل عن السنة . ويتضح من ذلك أن التعريفات التي وردت في شأن التقارير المالية الدورية أكدت على حداثة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير وذلك لأنها تعد عن فترة أقل من سنة وفي ذلك تمكين لمستخدمي هذه التقارير لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على معلومات حديثة".

ويرى الباحث أن التقارير المالية الدورية هي تقارير تصدر أثناء السنة المالية في فترات متقاربة ثلاثة شهور أو ستة شهور مشتملة على معلومات حديثة Updated ذات جدوى في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

### ثالثاً: أهداف التقارير المالية الدورية :

هناك مجموعات مختلفة تهتم باستخدام التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولكل مجموعه من هذه المجموعات بطبيعة الحال أهداف تختلف عن أهداف باقي المجموعات

(١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) Haried . A.g others، Advanced Accounting،( New York John Wiley and Sons. Inc، ١٩٩٤)، P.٦١٤

(٣) Gray. S. International Financial Rrporting ,(New York :Martins press ،١٩٨٤)، p. ٥١٥.

تود تحقيقها من خلال قراءتها للتقارير المالية . بالتالي لابد من التعرف على مستخدمو التقارير المالية بمجموعاتها المختلفة والأهداف التي يودون تحقيقها من خلال التقارير المالية .

**مستخدمو التقارير المالية :**

تهتم المحاسبة كنشاط خدمي بتسجيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية في المنشأة للمتهمين بها سواء كانوا داخل المنشأة أم خارجها . لذلك يمكن تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين هما (١):

\* مستخدمين داخليين : وهذه المجموعة تضم إدارة المنشأة والعاملين فيها ، وهذه المجموعة من المستخدمين يمكنها الحصول على المعلومات داخل المنشأة بسهولة ويسر .

\* مستخدمين خارجيين : وهذه المجموعة تمثل المستخدمين من خارج المنشأة مثل المستثمرين والدائنين وسلطان الضرائب والأجهزة الحكومية الأخرى ، وهذه المجموعة من الصعوبة بمكان أن تحصل على المعلومات الداخلية عن المنشأة ، والوسيلة الوحيدة التي تحصل بها على المعلومات هي التقارير المالية .

وبالرغم من أن التقارير المالية تعد أساسا لخدمة مستخدميها سواء كانوا داخليين أو خارجيين إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدين من المعلومات المالية الواردة فيها وما هي حاجاتهم وما مدى وفاء هذه التقارير من معلومات لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المستفيدين من خارج المنشأة أو داخلها ، وللبعض من هؤلاء المستخدمين اهتمام مباشر أو غير مباشر بالتقارير والحكومات ووكالاتها ) وذلك لأن المجموعة الداخلية يمكنها الحصول على المعلومات عن المنشأة بطرق مختلفة ، إلا أن الأطراف الخارجية تعتبر التقارير المالية المصدر الأساسي للمعلومات التي تحتاج إليها .

وأشارت جمعية المحاسبين الأمريكيين إلى أن التقارير المالية أعدت أساسا لخدمة المستفيدين من خارج المنشأة باعتبارها المصدر الأساسي والموثوق به والذي يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة(٢)

(١) المرجع السابق ، ص ١٥

(٢) المرجع السابق ص ١٠ .

وجاء الإصدار بمفهوم رقم (١) أن أكثر المستخدمين الخارجيين أهمية هم: (١)

- المستثمرين الحاليين والمرتبين .
  - الدائنون الحاليين والمرتبين .
- ويقول أحد الكتاب (٢) أن هناك عدة أطراف تؤثر وتتأثر بوظيفة إعداد التقارير المالية وتشكل البيئة المحاسبية وهذه الأطراف تتمثل في :
- إدارة المنشأة .
  - التقارير المالية المنشورة .
  - قراء التقارير المالية .

أهداف قراء التقارير المالية :إن الهدف من قراءة التقارير بواسطة مستخدميها وذلك حسب ما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة التي كونها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يحمل اسم (Jenkins Report) والهدف منه تطوير التقارير المالية ، جاء في هذا التقرير إن هدف المستثمرين يستعملون وسائل عدة لتقييم المنشأة وحقوق ملكيتها .

وهدف الدائنين يتمثل في تقييم مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها . ويقول التقرير إن الدائنين وسائلهم المتعددة في تحقيق هدفهم .

تتمثل في خمسة مجموعات وهي (٣) :

- بيانات مالية وغير المالية .
- تحليلات الإدارة للبيانات المالية والبيانات غير المالية .
- معلومات مستقبلية .
- معلومات عن الإدارة وحاملي الأسهم .
- خلفية عن المنشأة .

---

(١) Statement of Financial Accounting Concepts No . ١ ، ”Objective of Financial Reporting by Business” ، (FASB، November ١٩٧٨) ، p.٧.

(٢) محمد أحمد العظمة ، يوسف عوض العادلي ، المحاسبة المالية ، المحاسبة عن الأصول ، المجلد الأول ، (الكويت : ١٩٨٥م) ، ص٥٧.

(٣) غادة محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٥

مما سبق يتضح أن هنالك جهات عدة مهتمة بأمر التقارير المالية وبالمعلومات التي يرد فيها ، مع عدم إغفال دور الجهة التي تقوم بإصدار هذه التقارير "إدارة المنشأة " وذلك في إطار قواعد المحاسبة المتعارف عليها .

وبعد تحديد الجهات المستخدمة للتقارير المالية وتحديد أهداف هذه الجهات لأبد لنا من تحديد أهداف التقارير المالية الدورية .

نسبة لعدم وفاء التقارير المالية السنوية باحتياجات المستخدمين المتجددة ظهرت الحاجة إلى تقارير مالية يتم إصدارها في فترات متقاربة لتفي بحاجة مستخدميها من المعلومات الحديثة ولتتمكنهم من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة ، هذا الأمر أدى ظهور أهمية إعداد التقارير المالية الدورية وتقوم التقارير المالية الدورية بتحقيق الأهداف الآتية : (١)

- توفير معلومات حديثة.
- توفير معلومات بصورة دورية.
- توفير معلومات بالسرعة المناسبة.

#### ١. توفير معلومات حديثة :

من أهم أهداف قراءات التقارير المالية هي الحصول على معلومات عن المنشأة من مركزها المالي ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية بشرط أن تكون هذه المعلومات حديثة التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة ، وقد أكد العديد من الدراسات المالية التي أجريت مؤخرا انخفاض التقارير المالية السنوية بالوفاء بهذا النوع من المعلومات .

قامت في الولايات المتحدة الأمريكية (٢) دراسة بينت أن ٩.٧% من المستثمرين يعتمدون علي التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار بينما ٨.٤٦% منهم يعتمد علي سماسرة الأوراق المالية ، و ١٥.٦% يعتمد علي مكاتب الاستشارات المالية ويعتمد ٨.١٤% علي المجلات والصحف .

---

(١) راجع : محمود إبراهيم عبد السلام ، رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، دراسة ميدانية ، القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ١٩٩٨ م) ، ص ٢ .

وكذلك أجري Lee and Tweedie<sup>(١)</sup> دراسة في المملكة المتحدة بينت أن أكثر من ٦٦% من المستثمرين يعتمدون علي التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار كما أنهم يعتمدون علي تقرير مجلس الإدارة وأي معلومات أخرى عن مستقبل الإدارة بصفه خاصة. مما سبق يتبين أن المستثمرين يحتاجون إلي معلومات حديثة، فبالتالي نجدهم في الولايات المتحدة وحسب ما جاء في الدراسة السابقة يعتمدون بنسبة ضئيلة علي التقارير المالية وذلك لأنها تحتوي علي معلومات تاريخية وليست معلومات حديثة .

وبينت إحدى الدراسات الميدانية<sup>(٢)</sup> أن هناك ارتباط بين فترة إصدار التقارير المالية السنوية وبين حجم المنشأة المصدرة لهذه التقارير المالية وأوضحت الدراسة أنه كلما كبر حجم المنشأة قصرت فترة الإصدار ونتج عن ذلك مطالبة المستثمرين إدارات المنشآت الاقتصادية بالإسراع في إصدار التقارير المالية وتوفير المعلومات والملائمة واللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وكذلك أكدت الدراسة علي أن وجود ارتباط بين توقيت إصدار الشركات للتقارير المالية وبين طبيعة ما يرد فيها من معلومات ، فإذا احتوت هذه التقارير علي إنباء مرضية فإنه يتم إصدارها بعد فترة زمنية قصيرة من نهاية السنة المالية المعد عنها التقارير المالية ، أما إذا كانت تحتوي علي أنباء غير سارة فإنه يتم تأخير هذه التقارير المالية وذلك نظرا لتخوف إدارة المنشأة من مواجهة المساهمين في اجتماع الجمعية القومية للمنشأة.

وأكدت هذه الدراسة علي دور التقارير المالية في تقييم أداء مجلس الإدارة.

قام معهد المحاسبين القانونيين بإسكتلندا بدراسة بهدف التعرف على أهمية التقارير السنوية كما هي عليه الآن وما هو قدر الاستفادة منها بواسطة الموردين والأطراف الخارجية ، وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة وجود اتجاه جديد في إعداد التقارير المالية يركز على ما تحويه هذه التقارير مع تقديمها في التوقيت الذي يتماشى ويواكب اهتمام كل من الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية بصورها المختلفة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٢) GIVOLY . D and .. Palman ،D ،، Timelines of Annual Earning Announcement – Emprical Evidence، “ The Accounting Review ، July ١٩٨٢ ، P.٤٨٨.

(٣) Brown . “Making Corporate Report Valuable“ ، The Accounting Magazinie ،June ١٩٨٨،p.٢٢.

مما سبق يتضح أن التقارير المالية الدورية لها دور في توفير المعلومات الحديثة والتي يحتاج إليها مستخدمي التقارير المالية حيث أنها توفر لهم معلومات بصورة دورية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمنشأة مصدرة هذه التقارير .

## ٢. توفير معلومات بصورة دورية :

إن حاجة مستخدمي التقارير المالية إلى معلومات حديثة يتطلب ضرورة أن تكون هذه المعلومات متوفرة بصورة دورية بحيث تكون متاحة عند الحاجة إليها ، مما يمكن متابعة نشاطات المنشأة بصورة منتظمة ومستمرة الأمر الذي يسهل عملية تقييم أداء الإدارة ومركز المنشأة المالي ونتيجة أعمال المنشأة وتدقيقاتها النقدية .

إن التقارير المالية السنوية والمعلومات التي تحتويها تفقد الكثير من الهدف منها والقدرة على الاعتماد عليها ، فعند الحوجه إلى معلومات عن المنشأة خلال السنة المالية فإنه يتطلب الانتظار لحين انتهاء السنة المالية يتم نشر هذه المعلومات بعد ثلاثة شهور على الأقل. أو يتم عمل مقارنات بحيث يتم الاعتماد على آخر تقرير قامت المنشأة بإصداره والحكم على أساسه مما يجعل مستخدمي التقارير المالية يبحثون عن مصادر أخرى للمعلومات .

لذلك نجد أن إصدار التقارير المالية الدورية يجنب مستخدمي التقارير المالية المخاطرة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لأن هذا النوع من التقارير يمكنهم من التعرف على أحوال المنشأة حتى آخر لحظة .

## ٣. توفير معلومات بالسرعة المطلوبة :

سرعة الحصول على المعلومات تعتبر من الجوانب المهمة التي يجب أن تتميز بها أو تختص بها التقارير المالية ، أن عدم السرعة في الحصول على المعلومات يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه التقارير المالية السنوية ، وذلك لأن إعداد التقارير المالية ثم بعد ذلك لا يتم نشرها إلا بعد فترة ليست بقصيرة في عالم المال ، لأن عالم المال يحتاج إلى المعلومات بالسرعة التي تمكن من اتخاذ القرار السليم .

ونجد أن التقارير المالية الدورية هي الأخرى تحتاج إلى بعض الوقت في إعدادها، ولكن جاءت توصيات الهيئات العلمية<sup>(١)</sup> وأكدت على أنه في حالة التقارير المالية الدورية فيجب ألا تزيد فترة الإقفال لها عن خمسة وأربعون يوما .

وفي جمهورية مصر العربية جاء قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال بضرورة أن تقوم الشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة بإعداد قوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ، ونتائج أعمالها مرفق بها تقرير فحص من مراقبي الحسابات ، ويقدم إلى كل من الهيئة العامة لسوق المال ، وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها<sup>(٢)</sup> .

وفي الواقع العلمي ثبت أن فترة الإقفال للتقارير المالية الدورية في بعض المنشآت تصل إلى فترة تسعة إلى أحد عشر يوما .

ويظهر مما سبق ذكره أنه وبالرغم من أن التقارير المالية الدورية تحتاج إلى وقت لإعدادها ولكن تبقى فائدة المعلومات التي تقدمها أكثر بكثير من تلك التي تقدمها التقارير المالية السنوية .

ومما سبق يتضح الباحث أن الأهداف الثلاثة السابقة للتقارير المالية والمتمثلة في :

- توفير معلومات حديثة .
- توفير معلومات بصورة دورية .
- توفير المعلومات بالسرعة المطلوبة .

إن هذه الأهداف منصبة جميعا في مقابلة احتياجات مستخدمي التقارير المالية من معلومات عن المنشأة مصدره هذه التقارير وبالتالي يمكنهم اتخاذ قرارات استشارية سليمة وذلك لأنها توفر لهم المعلومات الحديثة عن مركز المنشأة المالي ، وكذلك توفر المعلومات بصورة دورية وفي فترات متقاربة عن مراكز المنشأة ونتيجة أعمالها الذي يعد سمة من سمات التقرير الجيد ، أيضا فإن التقارير المالية الدورية توفر المعلومات المحاسبية بالسرعة المطلوبة مما يمكن من اتخاذ القرار الاستثماري بصورة صحيحة .

(١) Patient. Mand "Aquesition of Scpoe and Timing" ، "Journal of Accountancy" ، Feb ١٩٩٣ ، pp . ١٠٧-١٠٨

(٢) قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال الصادر ١٨/٣/١٩٩٦م . نقلا عن : غادة محمد عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

والتقارير المالية بتوفيرها هذه الأشياء تكون قد تلافت العجز الذي صاحب التقارير المالية السنوية بالوفاء بهذه الأشياء .

أهداف أخرى للتقارير المالية الدورية :

الأهداف السابقة للتقارير المالية الدورية تكاد تكون منصبة بصورة مباشرة في الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير من المعلومات ، ولكن للتقارير المالية الدورية أهداف أخرى تتمثل في الآتي :-

- المساعدة على فهم التقارير المالية السنوية .
- رفع درجة كفاءة النظام المحاسبي .
- المساعدة في التخطيط .
- الاستقرار الاقتصادي .
- المساعدة في التقييم .

المساعدة على فهم التقارير المالية السنوية :

بما أن التقارير المالية الدورية تقوم بتغطية فترات زمنية متقاربة في الغالب (شهر ، ثلاثة أشهر ، ستة أشهر) وتصدر بصورة دورية منتظمة مما يمكن التعرف على طبيعة نشاطات المنشآت وتوضيح أي تغيرات نتجت خلال السنة في نشاط المنشأة ، فهذا كله يساعد ويمكن قراء التقارير المالية السنوية من فهمها لأنهم على تواصل معها دوريا خلال السنة .

رفع درجة كفاءة النظام المحاسبي :

إن المحاسبة الرئيسي هو توفير معلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية Economic Entity بحيث يوفر النظام المحاسبي المعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية من إدراك وملاك ودائنين ومستثمرين حاليين ومرقبين ، هذه المعلومات يقوم النظام المحاسبي بتوفيرها في شكل تقارير مالية تشكل ما يسمى بالنظام المحاسبي ، فعندما تكون هذه التقارير بصورة دورية مما يكشف عن نشاط الوحدة الاقتصادية تكون هذه التقارير ذات فعالية وفائدة أكبر مما قد تكون بصورة سنوية ، إذا فإن التقارير المالية تحقق رفع كفاءة النظام المحاسبي<sup>(1)</sup>.

(1) فالتر ميجيس وروبرت ميجس ، المحاسبة المالية،ترجمة وتعريف وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون،(الرياض: دار المريخ ،

## المساعدة في التخطيط :

يحتاج المستثمر عادة إلى المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قراره الاستثماري ، فيلجأ إلى مصادر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، لذا يجب أن تظهر القوائم المالية المنشورة المعلومات المتعلقة بمستقبل الشركات التي يودون الاستثمار فيها ومن ثم يجب أن تظهر التقارير المالية المستقبلية للشركات. فالتقارير المالية الدورية تساعد في التنبؤ باحتمالات تقدم الشركة وتساعد الإدارة في تخطيط وإعادة توزيع مواردها المتاحة بما يناسب توقعاتها المستقبلية ، وبالتالي فإن التقارير المالية الدورية تزيد من مقدرة الوحدة الاقتصادية على الربح، فتوقعات الإدارة ونظرتها في المستقبل ضرورية للأطراف المستخدمة للتقارير المالية<sup>(١)</sup> .

## الاستقرار الاقتصادي :

يحتاج سوق الأوراق المالية إلى الاستقرار في الأسعار للأوراق المتداولة فيه ، ولا يتحقق هذا الاستقرار إلا في ظل وجود معلومات عن الوحدات الاقتصادية متوافرة في الوقت المطلوب وبالسرعة المناسبة ، هذا كله تحققه وتوفره التقارير المالية الدورية ، الأمر الذي يحقق الاستقرار في السوق المالي بصفة خاصة والاقتصاد القومي بصفة عامة .

## المساعدة في التقييم :

توفر التقارير المالية البنية التحتية المناسبة لتقييم كل من نتائج الأعمال التي حققتها المنشأة خلال الفترة الدورية التي أعدت عنها التقارير وكذلك المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة الدورية ، ويخدم هذا التصرف كل من المجموعات الداخلية التي تهتم باستخدام التقارير المالية ، حيث تستفيد الأطراف الداخلية من ذلك في تقييم نتائج الأعمال وما تحقق من مجهود خلال الفترة الدورية ، وكذلك يساعد المجموعة الخارجية في تحقيق درجة الرقابة على أداء مجلس الإدارة ، وتقييم نشاط المنشأة بما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة<sup>(٢)</sup> .

ويتضح مما سبق ذكره أن أهم التقارير المالية الدورية هو تقديم المعلومة لمن يحتاج إليها في الوقت المناسب .

(١) عصام الدين محمد متولي ، تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، المرجع السابق ، ص

. ١١٥

(٢) عادة محمد عبد الله مرجع سابق ، ص ٢٧ .

فيما سبق استعراض أهداف التقارير المالية الدورية هو تقديم المعلومة لمن يحتاج إليها في الوقت المناسب .

فيما سبق تم استعراض أهداف التقارير المالية الدورية بصورة خاصة ، ولكن نجد أن منظمات وهيئات المحاسبة العلمية قد وضعت أهدافا للتقارير المالية والقوائم بصفة عامة .

#### رابعاً: أهداف التقارير والقوائم المالية :

تهدف التقارير والقوائم المالية إلى توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم ، والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

تمثل التقارير المالية مفهوم واسع لتقديم جميع المعلومات التي تمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم والأطراف الأخرى ذات الاهتمام بالمنشأة في التعرف على الأنشطة المالية الخاصة بالمنشأة ويمكن توضيح ثلاثة أهداف رئيسية للتقارير المالية وهي: (1)

- إمداد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين الحاليين والمرقبين والأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة من اتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات منح القروض .
  - إمداد المستثمرين والدائنين الحاليين منهم والمرقبين بالمعلومات المفيدة التي تمكنهم من التعرف على التدفقات النقدية وتوقيتها سواء التي تدفع كمصروفات أو توزيعات أو فوائد أو التي تحصل من المبيعات أو القروض أو إصدار الأسهم .
  - الإمداد بالمعلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة وطريقة الحصول على هذه الموارد وكيفية استخدامها وأثر العمليات والأحداث الاقتصادية على حقوق الملكية وحقوق الغير .
- وقد قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين بتكوين لجنة لتحديد أهداف التقارير والقوائم المالية ، عرفت بلجنة تروبلود .

وأعدت هذه اللجنة تقريراً جاء فيه أن أهداف التقرير والقوائم المالية ، تتمثل في إثني عشر هدفاً يكون مجموعها هيكلًا متناسقاً له عدة مستويات هذه الأهداف يمكن ذكرها باختصار على النحو الآتي:

- توفير المعلومات المفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- خدمة الطوائف التي ليس لها السلطة أو القدرة والإمكانات على طلب المعلومات .

(1) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع السابق ، ص ص ١٦٤ - ١٦٨ .

- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل إعداد التنبؤات والمقارنات وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة .
  - إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات والمقارنات وتقييم مقدرة المنشأة على تحقيق الربح .
  - توفير المعلومات اللازمة لتقييم المنشأة على الاستخدام الكفاء والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
  - توفير معلومات وقائية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد على التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الكسب .
  - تقديم قائمة بالدخل الدوري بالشكل الذي يمكن الاعتماد عليها في إعداد التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة على تحقيق الربح في المدى البعيد .
  - تقديم قائمة بالمركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم لقدرة الإيراديه للمنشأة .
  - تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الاستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات وتقييم المقدرة الإيراديه للمشروع.
  - تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتعلقة بالمستقبل .
  - في المنشآت التي لا تهدف إلى تحقيق الربح فإن القوائم المالية التي تهدف إلى توفير معلومات في مجال تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى فاعلية الإدارة في تحقيق أهداف التنظيم .
  - التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يمكن أن لها تأثيرها الواضح على المجتمع .
- مما سبق نجد أن جل هذه الأهداف منصب حول الحصول على وتوفير المعلومات عن من المنشأة حتى يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها ، وإذا توفرت هذه الأهداف وتحققت دوريا خلال التقارير المالية الدورية التي أدت الغرض منها وتكون القرارات المتخذة على أساسها سليمة ورشيدة .
- وقام مجلس معايير المحاسبة المالية وفي مجال تحديد أهداف التقارير والقوائم المالية بنشر إصدارين : الأول في نوفمبر ١٩٧٨م ، والثاني من ديسمبر ١٩٨٠م . يختص الإصدار الأول بأهداف التقارير والقوائم المالية في المشروعات التجارية ، والإصدار الثاني يختص بتحديد أهداف التقارير المالية في المشروعات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح . هذا

وقد حدد المجلس مجموعة من الأهداف العامة التي يجب توافرها في التقارير والقوائم المالية في المشروعات التجارية وذلك على النحو الآتي<sup>(١)</sup>:

١. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية فالتقارير والقوائم المالية يجب أن تتضمن المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدميها على ترشيد قراراتهم ، مع صياغة هذه المعلومات بالشكل الذي يمكن من فهمها بواسطة مستخدميها .

٢. توفير المعلومات التي تفيد تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، فمستخدمو التقارير المالية يستخدمون في العادة نموذج من القرارات ينطوي على المفاضلة بين التدفقات النقدية والحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، وتشمل هذه التدفقات بالنسبة للمستثمرين والدائنين على الأرباح الموزعة والفوائد على السندات وناتج التصرف في الأوراق المالية بالأسعار التي ينتظر أن تسود في وقت البيع ، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقدير حجم التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة تحقيقها وتحديد توقيت هذه التدفقات ودرجة ودعم التأكد المحيط بها .

٣. توفير المعلومات المتعلقة بمراد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات ، وهذه المعلومات يمكن أن تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على تحديد مواطن القوة والضعف في الموارد والالتزامات ، كما تساهم في تقدير الإمكانيات المالية واحتمالات مواجهة حالات العسر المالي .

أما الأهداف التفصيلية فيمكن ذكرها على النحو الآتي: (٢)

١. توفير المعلومات التي تفيد في تقويم أداء المنشأة وتحديد أرباحها ، ويعتمد تقييم أداء المنشأة على مقاييس الربح الدوري ومكوناته ، ومن ثم فإن مقاييس الربحية المعدة طبقاً لأساس الاستحقاق تعطي مؤشراً لأداء المنشأة عما تعطيه المقاييس المعدة طبقاً للأساس النقدي ، نظراً

---

(١) Financial Accounting Board ، FASB ، "Objective of Financial Reporting by Business Enterprises ، Concepts ، Concepts No . ١ ، ١٩٧٨ ، P . ٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١ .

لأن أساس الاستحقاق يربط بين المجهودات والإنجازات وبالتالي يعد أساسا سليما للتنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة .

٢. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد السيولة والإعسار المالي وتدفق الأموال ، ويجب أن تشمل التقارير المالية على المعلومات التي توضح مصادر الحصول على الأموال وأوجه التصرف في هذه الأموال .

٣. توفير المعلومات التي تفيد في التقدير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها ، كما يجب أن تكون التقارير المالية مفيدة في تقييم مقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولياتها وبصفة خاصة تحديد مدى نجاح الإدارة في المحافظة على موارد المنشأة وتحديد مدى الكفاءة التي تدار بها هذه الموارد.

٤. توفير المعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة والتي ترى الإدارة أهميتها لمستخدمي هذه التقارير ، حيث لا يزيد هذه الملاحظات والتغييرات من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

وقد أشارت لجنة المبادئ المحاسبية إلى أهداف التقارير المالية تتمثل في هدف هو أن تظهر التقارير المالية نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي والتغيرات التي تحدث في المركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة ، هذا إلى جانب أهداف عامة للتقارير المالية تتمثل في إمداد مستخدميها بمعلومات موثوق بها من الموارد الاقتصادية للمشروع وأي التزامات تفيد الحكم عليه من وجهة نظر المشروع وأي التزامات تفيد الحكم عليه من وجهة نظر المستثمرين في حساب الفائدة على الأسهم ، وتهتم الدولة في فرض الضرائب ، والدائنين في بيان مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها ، وأيضا معلومات تفيد إدارة المنشأة في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ، وأي معلومات أخرى ملائمة لمستخدمي التقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم<sup>(١)</sup>

مما سبق يتضح أن الهدف من التقارير المالية هو التعرف على ما تقوم به المنشأة من نشاطات وما يدور بداخلها من أعمال ، والظروف المحيطة بها ومدى تمشي النشاطات التي تقوم بها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

(١) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، القوائم والتقارير المالية ، مرجع سابق ص ١١ .

## خامساً: أهمية التقارير المالية الدورية :

تعتبر التقارير المالية بصفة عامة مرآة ينتظر من خلالها مستخدميها إلى المنشأة للتعرف على ما يدور بداخلها وهي بذلك تعتبر المصدر الرئيسي الذي من خلاله يتم الحصول به على المعلومات ، هذا الوضع أكسب هذه التقارير المالية أهمية بالغة لدى مستخدميها . وعلى مستوى التقارير الدورية نجد أنه ونسبة للتغيرات التي حدثت في بيئة الأعمال والحاجة الماسة للمعلومات في الوقت المناسب وقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث<sup>(١)</sup> في مجال تطوير إعداد التقارير المالية ، وأظهرت هذه الدراسات أهمية التقارير المالية الدورية والدور الذي تلعبه التقارير المالية الدورية في خدمة المستخدمين سواء كانوا داخل أم خارج المنشأة .

## أهمية التقارير المالية الدورية للمستخدمين الداخليين :

تقسم المنشأة في الداخل إلى مستويات إدارية مختلفة يسند لكل منها دور معين ، فنجد أن التقارير المالية الدورية تقوم بتزويد المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة باحتياجاتها المختلفة من المعلومات وذلك حسب طبيعة عمل كل مستوى .

فالإدارة العليا تقوم باتخاذ القرارات الإستراتيجية طويلة الأمد ، وتقوم بتخطيط طويل الأجل واطاعة الخطط والأهداف العامة والرئيسية داخل المنشأة وتقوم بدور الرقابة على تنفيذ هذه الخطط وذلك بمقارنتها بما هو محقق فعلا لتلافي العيوب التي تحدث وتدعيم المحاسن وتطويرها ، والإدارة في سبيل تحقيق الأهداف تحتاج إلى معلومات حديثة ومعلومات منتظمة ودورية لتحقيق أهدافها المنشودة ، لذا تظهر أهمية التقارير المالية الدورية بإمداد الإدارة العليا للمنشأة بكل ما تحتاجه من معلومات في سبيل تحقيق الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء لأعمال ، ونجد أن توفير هذه المعلومات بهذه الطريقة من شأنه أن يزيد كفاءة الإدارة في أداء وظائفها على الوجه الأكمل والسرعة المطلوبة .

وفي محاور الإدارة الوسطى والتي تقوم برسم السياسات والأهداف قصيرة الأجل ، وإصدار القرارات التي تتعلق بالبيع والإنتاج في ضوء الأهداف الموضوعية من قبل الإدارة العليا

(١) ثناء عطية فرج الله ، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية ، دراسة تطبيقية مقارنة ، (القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، ١٩٩١ م) ، ص ص ٩٠ - ٩٩ .

للمنشأة ، فإنها أيضا تحتاج إلى المعلومات التي تمكنها من القيام بهذه الوظائف على الوجه المطلوب ، ونجد أن التقارير المالية الدورية توفر لها هذه المعلومات التي تعينها على القيام بواجباتها .

وكذلك فإن للإدارة التنفيذية تسعى للحصول على المعلومات التي تمكنها من أداء وظائفها المتمثلة في تحقيق الرضا الوظيفي فهي بالتالي تحتاج إلى معلومات عن جوانب مركز المنشأة المالي ونتيجة أعمالها ووضعها التمويلي وغيرها من المعلومات ، هذا كله تقوم التقارير المالية الدورية بتوفيره في الوقت المناسب (١) .

يتضح مما سبق أهمية التقارير المالية للإدارة الداخلية للمنشأة بمستوياتها المختلفة (العليا - الوسطى - التنفيذية ) وذلك بتوفير المعلومات لهذه الإدارات في الوقت المناسب وبالكمية المطلوبة .

#### سادساً: أهمية التقارير المالية للمجموعات الخارجية :

تتمثل المجموعة التي تهتم بأمر التقارير المالية في الآتي :-

١. الجهات الحكومية ومؤسساتها من :

أ. أجهزتها الرقابية .

ب. أجهزتها التخطيطية .

ت. سلطان الضرائب .

وتهتم هذه الأطراف بأمر التقارير المالية والمعلومات التي ترد فيها وذلك حتى تتمكن من تنظيم السياسات العليا والتخطيط القومي والرقابة على الخطط وتنظيم فرض الضرائب ، لذلك فإن توفير المعلومات لهذه الجهات وفي التوقيت المناسب يرفع من كفاءة هذه الجهات في أداء مهامها المنوطة بها ، ويرفع مستوى التخطيط والرقابة على المستوى الحكومي مما ينعكس إيجابيا على الحالة الاقتصادية العامة .

(١) محمود عساف ، أصول الإدارة ، (القاهرة: دن، ١٩٧٦م) ، ص ص ١٧٥ - ١٨١ .

## ٢. المستثمرون الحاليون والمرتقبون :

يعتبر المستثمرون الحاليين والمرتقبون من الأطراف التي تهتم اهتماما بالغا بالتقارير المالية للمنشأة ، وذلك لأن هذه التقارير تعتبر أداة فعالة ينظرون من خلالها إلى المنشأة حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

ف عند الاستثمار في الأوراق المالية للمنشأة يريد المستثمر الإحاطة بكل صغيرة وكبيرة عن المنشأة حتى يبني قراره الاستشاري على أساس من المعلومات الجيدة ، وبما يعود عليه من ربح وفير ومخاطرة أقل ، وتجيئ التقارير الدورية وتكون من مصادر المستثمرين الحاليين والمرتقبين المهمة في تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها في اتخاذ قراراتهم الاستشارية بصورة صائبة خالية من المخاطر .

## ٣. الدائنون الحاليين والمرتقبين :

يهتم الدائنون الحاليين والمرتقبين بأمر المنشأة التي يودون اتخاذ قرار الإقراض لصالحها وذلك لما يتضمنه قرار الإقراض من مخاطر عدم التأكد بسداد هذه القروض بالصورة المتفق عليها . عليه فإن الدائنون الحاليين والمرتقبين يهتمون ويسعون إلى الحصول على المعلومات عن مدى مقدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين ، حيث تقوم التقارير المالية الدورية بتوفير المعلومات التي يحتاجون إليها في اتخاذ قرارات منح الإقراض للمنشآت .

## ٤. المستشارون :

يحتاج المستشار المالي إلى المعلومات المالية الخاصة بالمركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها بصورة منتظمة ودورية حتى يتمكن من القيام بدوره على الوجه الأكمل ، حيث تعتبر التقارير المالية الدورية من وسائل المعلومات المهمة التي يعتمد عليها هؤلاء المستشارون (١) .

## ٥. اتحادات العمال :

يهتم العمال إلى المعلومات التي تتعلق بإنتاج المنشأة ومدى ثبات هذا الإنتاج وإمكانية التوسع فيه ، وكذلك تركز اتحادات العمال على أنظمة الأجور والمكافآت التي تمنح للعاملين وتعتبر التقارير المالية الدورية مزود جيد.

(١) غادة محمد عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

## المبحث الثاني

### أنواع ومحتويات التقارير والقوائم المالية

أولاً: محتويات القوائم المالية:

تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالمحاسبة كنظام للمعلومات يهدف إلى تحديد المعلومات المحاسبية وقياسها وتوصيلها لمتخذي القرارات الاقتصادية عن طريق التقارير المالية والتي تعتبر منتج المحاسبة النهائي، ويهدف إلى خدمة مستخدمي التقارير المالية ، من أجل ذلك زاد الاهتمام بمحتوى هذه التقارير المالية ، وما تتضمنه من القوائم المالية وغيرها من المعلومات غير المالية الأخرى .

تلتزم المنشآت عادة بإصدار قوائم مالية أساسية كما يلي :

١. قائمة المركز المالي.

٢. قائمة الدخل.

٣. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

٤. قائمة التدفقات النقدية.

وتساعد هذه القوائم في التعرف على مدى نجاح خطط المنشأة.

وقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) باسم التقارير المالية الدورية ، حيث حدد هذا المعيار الحد الأدنى من المحتويات التي يجب أن يحتويها التقرير المالي الدوري، وورد في تعريفه للتقرير المالي الدوري أنه عبارة عن تقرير يحتوي إما على: (١)

- مجموعة كاملة من البيانات وفق ما ورد في معيار المحاسبة الدولي رقم (١).

- أو مجموعة موجزة من البيانات حددها المعيار رقم (٣٤).

وتتضمن المجموعة الكاملة من البيانات التي وضحها المعيار رقم (١) الآتي: (٢)

١. ميزانية عمومية .

٢. بيان الدخل .

(١) معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٤٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤٣

٣. بيان إما .

٤. كافة التغيرات في حقوق الملكية .

أو التغيرات في حقوق الملكية عدا تلك الناجمة عن العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات عليهم .

ثانياً:المعلومات غير المالية :

أ- تاريخية : تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات في السنوات السابقة .

ب- حالية : تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين منتج حالي .

ت- مستقبلية : تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق منتجات الشركة .

ث- داخلية : تغير أحد أعضاء مجلس الإدارة مثلاً .

وفيما يلي محتوى كل تقرير من التقارير من المعلومات: (١)

١. قائمة المركز المالي :

وهي عبارة عن تقرير يوضح ممتلكات المنشأة في فترة معينة وهو بذلك يقدم قائمة بموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل تلك الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وذلك في تاريخ معين حيث تبين الأصول نتائج قرارات الاستثمار السابقة ، واستمدت الميزانية أسمها من حقيقة مفادها أن جانبا الميزانية متساويان وذلك من خلال المعادلة الآتية:

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .

\*فالأصول تتميز بالخصائص الآتية :

أ- تتضمن منافع اقتصادية متمثلة في التدفقات النقدية الداخلة .

ب- تخص المنشأة .

ت- تم الحصول عليها نتيجة عمليات تمت السابق .

\*والخصوم : تمثل حقوق الغير تجاه المنشأة .

وحقوق الملكية ، تمثل حصة المستثمرين في المنشأة والتي قد تكون مباشرة عن طريق شراء

أسهم من المنشأة أو غير مباشرة عن طريق الأرباح المحتجزة .

(١) راجع : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨-٨٧

وتمكن قائمة المركز المالي من التعرف على التركيب الرأسمالي للمنشأة ، ومدى اعتماد المنشأة على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض .

أ- مصادر إلزام تطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

مصادر إلزام موسى بها من جانب منظمات المحاسبة المهنية .  
متطلبات بورصة الأوراق المالية .

ب- مصادر إلزام اختيارية تقوم الشركة بتقديمها طواعية .

ويتضح مما سبق ذكره أن الذي جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) حدد محتوى التقارير المالية الدورية من حيث :-

• محتواها من القوائم المالية ( مركزها المالي - نتيجة دخل - تدفق نقدي- تغيرات في حقوق الملكية ) .

• وشكلها من حيث كونها تقارير كاملة أو موجزة .

المعلومات التي يتم توافرها عن المنشأة طوائف مختلفة وتمثل في نفس الوقت أساس يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات صائبة (١) .

وتنقسم المعلومات إلى: (٢)

\* معلومات مالية : وتضم معلومات تاريخية ، حالية ، مستقبلية وداخلية .

\* معلومات غير مالية: وتضم أيضا معلومات تاريخية ، حالية ، مستقبلية وداخلية وفيما يلي أمثلة لتلك المعلومات :

ثالثاً: المعلومات المالية :

أ - معلومات تاريخية : وهي معلومات مستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة مثل الإيرادات من المبيعات والدخل الصافي .

ب - معلومات حالية : وهي المعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار الاستثماري مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم .

(١) طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٢) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

ج - معلومات مستقبلية : هي معلومات متوقعة يتم نشرها بمعرفة إدارة المنشأة أو المحللين الماليين مثل التنبؤ بالأرباح والعائد على السهم .

د - معلومات داخلية : وهي غير متاحة للنشر مثل تعثر الشركة في سداد التزاماتها .  
المعلومات غير المالية :

أ- تاريخية : تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات في السنوات السابقة .

ب- حالية : تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين منتج حالي .

ت- مستقبلية : تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق منتجات الشركة .

ث- داخلية : تغير أحد أعضاء مجلس الإدارة مثلا .

وفيما يلي محتوى كل تقرير من التقارير من المعلومات: (1)

#### • قائمة المركز المالي :

وهي عبارة عن تقرير يوضح ممتلكات المنشأة والتزاماتها في فترة معينة وهو بذلك يقدم قائمة بموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل تلك الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وذلك في تاريخ معين حيث تبين الأصول نتائج قرارات الاستثمار السابقة ، بينما تبين الخصوم وحقوق الملكية نتائج قرارات السابقة ، واستمدت الميزانية أسمها من حقيقة مفادها أن جانبا الميزانية متساويان وذلك من خلال المعادلة الآتية :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية .

#### • فالأصول تتميز بالخصائص التي:

أ- تتضمن منافع اقتصادية متمثلة في التدفقات النقدية الداخلة .

ب- تخص المنشأة .

ت- تم الحصول عليها نتيجة عمليات تمت في السابق .

\*والخصوم : تمثل حقوق الغير تجاه المنشأة .

وحقوق الملكية ، تمثل حصة المستثمرين في المنشأة والتي قد تكون مباشرة عن طريق شراء

أسهم من المنشأة أو غير مباشرة عن طريق الأرباح المحتجزة .

(1) راجع في ذلك : طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٨٧ .

وتمكن قائمة المركز المالي من التعرف على التركيب الرأسمالي للمنشأة، ومدى اعتماد المنشأة على القروض كمصدر من مصادر التمويل بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الأصول بعضها البعض .

وعرفت قائمة المركز المالي بأنها "عبارة عن قائمه أو كشف أو بيان له جانبان متساويان بالقيمة ومتوازنان دائما ويعد في تاريخ محدد ، ويتضمن عناصر ثروة المشروع (الأصول أو الموجودات) من جهة ومصادر تمويلها (الخصوم أو المطالبين ) من جهة أخرى ، وتهدف إلى تحديد المركز المالي للمشروع لذلك قد تسمى قائمة المركز المالي "

ولقائمة المركز المالي أكثر من شكل وعليه فإن المهم عند إعدادها اختيار الشكل الملائم لطبيعة عمل المنشأة من حيث كونها ذات طبيعة تجارية أو صناعية أو خلاف ذلك وعند إعداد الميزانية العمومية للمنشأة فإننا نراعي ما يلي : (١)

١. تجميع البنود في قائمة تحت مجموعات رئيسية .

٢. استخدام الأسماء المناسبة لتعكس علاقة البنود بالمجموعات بعضها ببعض .

والميزانية ترفق بصفة العمومية (الميزانية العمومية) لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع العمليات المالية كما وصل إليه الوضع في تاريخ محدد ولذلك فهي أشبه بلقطة فوتوغرافية للمركز المالي في لحظة محددة. وتحفظ الميزانيات المتعاقبة في ملف خاص وتسجيل صورة منها في دفتر الجرد والميزانيات عملا بمواد القانون التجاري .

وعرفها كاتب آخر بأنها (وهي عبارة عن كشف بموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل هذه الأصول التي تشمل على الالتزامات وحقوق الملكية كما هي نقطة زمنية معينة. وفي الأجزاء الآتية من هذه الوحدة، سيتم عرض عناصر هذه القوائم المالية مع بيان لكيفية عرض بياناتها للمنشآت في القطاعات المختلفة<sup>(٢)</sup>).

(١) مصطفى يوسف كافي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية الأصول العلمية والعملية، ج٢، ط ١، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ٢٠١١)، ص ص ٤٣٦ - ٤٣٧

(٢) زياد رمضان ومحمود الخلايلي، التحليل والتخطيط المالي، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٣م)، ص ٣١.

## ٢. قائمة الدخل :

عبارة عن تقرير يوضح نتيجة العمليات التي قام بها المشروع خلال فترة معينة من الزمن، ويظهر في قائمة الدخل كل من الإيرادات المكتسبة والمصروفات التي حدثت خلال الفترة من عمليات التشغيل. (١)

فالإيرادات : تعبر عن التدفقات النقدية الفعلية والناجمة من قيام المنشأة بعمليات البيع أو تأدية الخدمات خلال فترة معينة .

أما المصروفات : فتعبر عن النفقات والجهود التي حدثت لتوليد الإيرادات خلال تلك الفترة ذاتها .

صافي الدخل أو الخسارة : يشير إلى الزيادة أو النقص في الإيرادات عن المصروفات ، ويعبر صافي الدخل عن مقياس مختصر لأداء المنشأة ككل خلال الفترة .

وتوضح قائمة الدخل المقدرة الكسبية للمشروع ومدى استمراره في تحقيق الأرباح ومقدرته على سداد التزاماته سواء القصيرة أم الطويلة الأجل .

وعرفها كاتب آخر بأنها "عبارة عن كشف للمصروفات والإيرادات الخاصة للفترة مالية واحدة لمنشأة معينة ، وتبين نتيجة أعمال المنشأة خلال الفترة المالية وتتطور من القوائم الرئيسية "

## ٣. قائمة حقوق الملكية :

تفيد قائمة حقوق الملكية في قياس كل من قيمة حقوق الملكية في نهاية فترة

الميزانية وقيمة التغيرات التي حدثت على حقوق ملكية المستثمرين خلال الفترة ، وتأخذ حقوق المستثمرين شكلا مباشرا من خلال قيامهم بشراء أسهم رأس المال ، أو تأخذ شكل غير مباشرة

من خلال احتجاز جزء من الأرباح أو جميعها ، وتظهر قائمة حقوق الملكية البنود الآتية :

أ. رأس المال : ويعبر عن حصيلة المنشأة من بيع الأسهم مع العلم أن بيع وتداول الأسهم بين المساهمين لا يؤثر على مصادر تمويل الشركة .

ب. الأرباح : وتعبر عن نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة معينة من الزمن ، ونتيجة الأعمال تؤثر على حقوق الملكية ، فالأرباح والخسائر تضاف وتخصم من حقوق الملكية ، وكذلك تؤثر

على اتخاذ قرار بشأن توزيع الأرباح على المساهمين .

(١) المرجع السابق، ص ٣١

ج. التوزيعات : وتمثل ما يوزع على المساهمين من أرباح.  
وتفيد هذه القائمة بالتعرف على هيكل رأس المال وأرباح الشركة وكيفية توزيع هذه الأرباح.  
**قائمة التدفقات النقدية:**

ظهرت التدفقات النقدية في عام ١٩٨٧م بعد إصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB المعيار رقم (٩٥) قائمة "التدفقات النقدية"، وحلت هذه القائمة محل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وأصبحت قائمة التدفقات النقدية التي بها أسواق مال نشطة من القوائم الأساسية .

والهدف الأساسي من هذه القائمة هو توفير المعلومات المالية اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية عن النقدية الواردة والنقدية الصادرة خلال فترة محددة عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلي .

وهناك هدف فرعي لهذه القائمة يتمثل في توفير معلومات معدة طبقاً للأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة (تشغيلية - استثمارية - تمويلية) .

وقد احتلت قائمة التدفقات النقدية مكانة كبيرة لدى المستثمرين والدائنين لمعرفة المقدرة النقدية للمنشأة على الوفاء بعائدات الأسهم وسداد الالتزامات قصيرة الأجل .

#### رابعاً: مفهوم الجودة في التقارير المالية :

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه لمنفعه للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها<sup>(١)</sup>.

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين ، أي ان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات .ويقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات لتلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، والمعتبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد

(١) محمد خليل ، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة جامعه ن بها ،العدد ٢ ،٢٠٠٧م ، ص ٥٥.

التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة .

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها احد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الي الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة ، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية .

هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:<sup>١</sup>

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي .
- تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها علي معلومات المحاسبية.
- توصيل المعلومات المحاسبية إلي الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية .
- الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات .

واستناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد على كل مجموعة من النظام علي مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار .

#### خامساً: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية :

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه ، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup>عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ١٢

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات والتي تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتضم هذه المقومات: (٢)

- المقومات المالية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية .
- المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات الميدانية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

#### سادساً: خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية :

تعتمد الجودة في الإطار على مجموعة من الخصائص التي تسعى لتحقيق الغاية الأساسية ومنها: (٣)

١. **الملائمة:** لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين عليها أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها، وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملائمته في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملائمة أنه معيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية. (٤)

---

(١) درس، خالد وجيه، اثر تقديم خدمة التدقيق الداخلي من جهات خارجية في جودة التدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في البورصة (عمان) دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة جدار اربد ٢٠١٠م، ص ٩٨.

(٢) نفس المرجع، ص ١١٢.

(٣) ظاهر شاهر يوسف، مدي فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، (عمان: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا)، ص ٢٢.

(٤) نعيم دهش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، (عمان: معهد الدراسات المصرفية، دت)، ص ٩٩.

٢. **المصدقية:** تعبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلي أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدراً ملائماً لمستخدمي التقارير المالية في الحصول علي المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

٣. **الدقة :** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلي حالة عدم التأكد، وتؤدي إلي عدم قدرة علي التنبؤ بمصير الشركة والي عدم اتخاذ القرار المناسب ، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينة ويمكن الاعتماد عليها<sup>(١)</sup>.

٤. **التوقيت المناسب :** يعتبر التوقيت عنصراً مهماً من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار، فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذيها في الوقت المناسب فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة، وترتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية .

٥. **الفهم والاستيعاب :** يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها ، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها ، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته<sup>(٢)</sup>.

٦. **الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:** تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها ، أي أن تكون المعلومات مصدراً مهماً في صياغة اتخاذ القرار، حيث يؤدي إهمالها إلي خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط

---

(١) سمير الرواشدة، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية بعوائد الأسهم ، (عمان: رسالة ماجستير ،٢٠٠٦م) ص١١.

(٢) عليان الشريف، مبادئ المحاسبة المالية ، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع ٢٠١٠م)، ص٣٣.

بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ولهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية والتعرف على ما يحتاجه من معلومات<sup>(١)</sup> .

٧. الكفاية : تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدى استيعابها بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردوداً عالي الجودة للمستفيدين منها .

ومما سبق يتضح بأن جودة التقارير المالية الجيدة تتميز بخصائص معينة تعمل على تحقيق الغرض المرجو منها، على أن تكون هذه المعلومات قابلة للقياس والمقارنة وتتلاءم مع مستخدمي المعلومات في حالة إدخال تغيرات جوهرية على الأنشطة القائمة وتحقق السرعة في نقل المعلومات وتوقيتها وأهميتها<sup>(٢)</sup> .

#### سابعاً: معايير جودة التقارير المالية :

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد . وتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:<sup>(٣)</sup>

١. **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشآت بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها<sup>(٤)</sup>

(١) ظاهر شريف يوسف ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) الخطيب ، حازم ، توجيه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثار ذلك على الاقتصاد ، مجله الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد ٢ ، العدد ٤ (٢٠٠٤م) ، ص ص ٦٧-٩٢ .

(٣) خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٤) محمد ادم علي الصادق ، اثار توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، (السودان: مجلة المحاسبين ، كلية الدراسات التجارية جامعة كردفان ، ٢٠٠٦م) ، ص ٢٦ .

٢. **معايير رقابية:** ينظر إلي عنصر الرقابة بأنه احد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين ، ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة أو أجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفعالية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري<sup>(١)</sup> .

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلي رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية .

٣. **معايير مهنية :** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية ، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلي ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة<sup>(٢)</sup> .

٤. **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره علي جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلي رفع وزيادة الاستثمار .

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلي رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوب<sup>(٣)</sup> .

وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية

(١) مصطفى حسن بسيوني ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٢) احمد الفيومي ، اثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة : دراسة تطبيقية على البورصة (عمان : دراسات مجلة العلوم

الإدارية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٣ م ) ، ص ٦٥ .

(٣) سمير الرواشدة ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين ، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة . ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة ، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة ، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة (١) .

#### تقرير مراقب الحسابات :

يتضمن تقرير المراجع نتيجة الفحص الذي تم على القوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم ومدى عدالة العمليات التي تمت بالمشروع عن فترة معينة ، وكذلك فإن تقرير المراجع تتم الإشارة فيه إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ويعطي التقرير الثقة لدى مستخدميه عن المعلومات الواردة فيه ، ويحدد مسؤولية مراقب الحسابات عن فحص الحسابات تجاه العملاء وتجاه الغير عن أي أخطاء وتجاوزات في التقارير المالية .

#### تقرير مجلس الإدارة :

يكشف هذا التقرير عن المعلومات عامة عن الشركة وأهدافها وعن موقف الطاقة الإنتاجية ومركز الشركة المالي والبيعي ومعلومات عن الإيرادات والمصروفات والمعلومات المؤثرة على نشاط المنشأة في المستقبل ، وكذلك يوضح هذا التقرير فروع الشركة وأقسامها المختلفة والمسؤولية عن إدارتها ، وغيرها من المعلومات المالية وغير المالية .

#### تقرير الإدارة التنفيذية :

---

(١) نبيل المبارك وسعود بن سليمان العبيد ، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع النفطي ، ورقة عمل مقدمة إلي الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في دول الخليج العربي بعنوان : الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية ، المنعقد في الفترة ١٤-١٥-٢٠٠٣م ، في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريده ص ٢ .

تقوم الشركات بإعداد هذا التقرير متضمنا معلومات أكثر تفصيلا مما هو وارد في تقرير مجلس الإدارة ، مثل معلومات عن الأصول والتغيرات التي حدثت خلال السنة المالية ، والالتزامات وحقوق الملكية ، بالإضافة إلى معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسات توزيع الأرباح ومعلومات عن العمالة وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة .

### الملاحظات المكملة للقوائم المالية :

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء متمم لهذه القوائم ، وغالبا تشتمل هذه الإيضاحات على السياسات المتبعة عند إعداد التقارير المالية ، وذلك فيما يتعلق بطرق حساب الإهلاك للأصول وكذلك طرق معالجة المخزون السلعي ، وتوضح أيضا الأحداث المالية التي حدثت بعد إعداد التقارير المالية .

ويتضح مما سبق أن هذه القوائم والتقارير المالية وما تحتويه من معلومات تعتبر مزود أساسي للمستخدمين وتمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ، وعليه فإنها عندما تتوفر بصورة دورية تكون الفائدة منها أعظم وأفيد للمستثمر عنها ندما توفر سنويا أو بعد مدة طويلة من انتهاء السنة المالية الأمر الذي يفقدها منفعتها .

### الحد الأدنى من مكونات التقرير المالي الدوري :

بالإضافة إلى ما يحتويه التقرير المالي الدوري من قوائم كاملة أو مختصرة ( قائمة الدخل - قائمة المركز المالي - قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي ، والإيضاحات التفسيرية المصاحبة لها ) ، فإن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) حدد بعض المعلومات والتي يجب الإفصاح عنها كحد أدنى من الإيضاحات المختارة ، وهذه المعلومات هي (١) :

أ- السياسات المالية المتبعة .

ب- موسمية أو تكرار العمليات الدورية .

ج- البنود غير العادية التي تؤثر على الموجودات أو المطلوبات أو حقوق الملكية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية .

(١) معايير المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص ٦٤٥-٦٤٦ .

د- طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في الفترات الدورية السابقة للسنة المالية الحالية، أو التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير في السنوات المالية السابقة إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة الدورية الحالية .

هـ- إصدار إعادة شراء وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية .

و- أرباح الأسهم المدفوعة .

ز- إيرادات القطاع ونتيجة القطاع لقطاعات العمل الجغرافية .

ح- الأحداث المالية اللاحقة لنهاية الفترة الدورية التي يتم إظهارها في البيانات المالية للفترة الدورية .

ط- أثر التغير في تكوين المنشأة أثناء الفترة الدورية ، بما في ذلك دمج وامتلاك أو بيع شركات تابعة والاستثمار طويلة الأجل وإعادة الهيكلة والعمليات غير المستمرة .

م- التغيرات في المطلوبات الطارئة أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ آخر ميزانية عمومية.

ويتضح مما سبق ذكره أن هذه المعلومات كافية لإزالة أي لبس قد يصاحب التقارير

المالية الدورية عند إصدار .

وكذلك نجد أن الرأي (٢٨) والصادر من APB قد حدد الحد الأدنى من الإفصاح في التقارير

المالية الدورية ، وأوضح حداً من الإفصاح متمثلة في<sup>(١)</sup> :

- إجمالي الإيرادات .
- مصروف الضريبة على الدخل .
- البنود غير العادية .
- التغيرات في المبادئ المحاسبية .
- البنود غير المتكررة .
- التغيرات المهمة في تقديرات المخصصات .
- الإيرادات والتكاليف ذات الطبيعة الموسمية .
- صافي الربح .
- أرباح الأسهم .
- التغيرات ذات الطبيعة المهمة في المركز المالي .

(١) Bill . .Jarngin، op.cit، PP . ١١٧٥.

## شروط التقارير المالية بصورة عامة:

تحتوي التقارير والقوائم المالية على كم هائل من المعلومات، ولكي تعطى هذه المعلومات فائدتها لآبد من توافر عدد من الشروط فيها، ويقصد بهذه الشروط الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية .

وتعتبر التقارير المالية وسيلة لتوفير المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وتتمثل الشروط الواجب توافرها في التقارير والقوائم المالية في :

١. الملائمة والمصادقية .

٢. الثبات .

١/ الملائمة :

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الملائمة في المعلومات المحاسبية على أنها "المعلومات التي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة عن طريق التنبؤ بالأحداث المستقبلية والتأكد من دقة التوقعات السابقة وتصحيحها" (١).

ونجد أن أحد الكتاب يرى أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي أوضح عناصر الملائمة في التوقيت المناسب وذلك في إتاحة المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب ، وكذلك يرى أن تكون المعلومات صالحة للاستخدام في مجال التنبؤ، وكذلك تتحقق من دقة التوقعات السابقة (٢).

ويقصد بالتوقيت المناسب Timeliness وذلك كما جاء في معايير المحاسبة المالية

(٣) تقديم المعلومات في حينها ، بمعنى أنه يجب أن تتاح المعلومات لمستخدميها عند الحاجة إليها ، بحيث يؤدي التباطؤ في تقديمها إلى فقدان الهدف منها والتقليل من منفعتها .  
مما سبق يتضح أن المعلومات لآبد من إتاحتها في وقت الحاجة إليها حتى لا تفقد الهدف من استخدامها .

---

(١) FASB، Concept No. ٢، "Qualitative Characteristics of Accounting information"، Accounting Standards Irwin، NSA، No.٢، ١٩٩٣، PP. ١٠٢.

(٢) محمود السيد الناجي ، نظرية المحاسبة ، (القاهرة: مكتبة البلاد، ١٩٩٤م)، ص ١٥٥ .

(٣) معايير المحاسبة الدولية ، لجنة المحاسبة الدولية ، الهيئة السعودية للمحاسبين السعوديين، ١٩٩٩م، ص ١١٣ .

وكما جاء في معايير المحاسبة المالية فإن للتوقيت المناسب Timeliness جانبان هما (١) :

أ- **دورية القوائم المالية** : بمعنى أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية ، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا ، وبالتالي يمكن أن يكون إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة ، أو قد تكون الفترة قصيرة نسبيا وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة .

ويتضح من هذا الجانب أن التقارير المالية تكون فترتها أقصر ، وبالتالي تقديم المعلومات في مواعيد متقاربة ، وهذا ما يتماشى ومفهوم التوقيت المناسب .

ب. **المدة** التي تنقضي بين نهاية الفترة التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول ، إذ أنه كلما كان الفرق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم .

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها التقارير المالية ، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تصل تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار التقارير المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية .

ويرى الشيرازي (٢) أن التوقيت المناسب هو توفير المعلومات في حينها ، ويقول " أنه من البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات في حينها وعند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرارات أو الأحداث .

لذلك يجب توفير المعلومات المالية قبل أن تفقد هذه المعلومات قدراتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات ، ويتضح من ذلك أن التقارير المالية الدورية تعتبر وسيلة مناسبة لتوصيل وتوفير المعلومات في الوقت المناسب .

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد أمن على أن الفائدة من المعلومات المحاسبية تكون كبيرة عندما تتوفر هذه المعلومات في الوقت المناسب وتكون ملائمة لاتخاذ القرارات ، ومساعدة مستخدمي المعلومات على تقويم الأحداث السابقة ، الحالية والمستقبلية (١) .

(١) المرجع السابق ، ص ص ١١٤ - ١١٥ .

(٢) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

وقد أوضح المجلس الاستشاري الفيدرالي لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASAB) أن أهم ما يميز المعلومات المحاسبية هو خاصية الملائمة وعرف المجلس الملائمة على أنها <sup>(٢)</sup> خاصية تحيط بها العديد من الخصائص الأخرى ، والمعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية إذا لم تكن في التوقيت المناسب ولم يكن موثوق بها فإنها لن تكون ملائمة ، ولكي تكون المعلومات المالية ذات ملائمة فلا بد من وجود علاقة بين إعدادها والاحتياجات اللازمة منها ، ويجب أن تكون للمعلومات القدرة في تغيير اتجاهات القرارات ، وبما أن القرارات تتعلق بالمستقبل فإن المعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تمكن من التنبؤ بالأحداث المستقبلية .

أما مجلس معايير المحاسبة البريطاني فقد عرف الملائمة في المعلومات المحاسبية بقوله : " تتصف المعلومات بخاصية الملائمة عندما تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات ، وتمكنهم من تقويم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية " .

وفي هذا الموضوع يرى الشيرازي <sup>(٣)</sup> أن الملائمة يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة ، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار وبالتطبيق على التقارير المالية يكون عن طريق مساعدة مستخدمي التقارير المالية على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ، وإذا كان لدي مستخدمي التقارير الملائمة توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على هذه المعلومات فإن ملائمة هذه المعلومات تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات .

ويرى أنه لكي تكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تأييد توقعات متخذ القرار الحالية ، ويرى أن خاصية التقييم الارتدادي لا

---

(١) International Accounting Standards Committee, "Framework For the Preparation and presentation of Financial Statement- Qualitative Characteristics of Financial Statement " International Accounting Standers , London ١٩٩٣-PP. ٣٦-٤٦.

(٢) FASAB", Objective of Fedenel Financial Accounting, concepts No. ١, September ١٩٩٣ , P.٢٧.

(٣) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

تقل أهمية عن خاصية القدرة على التنبؤ وعادة تقويم المعلومات الملائمة بهذا الدور المزدوج ، نظراً لأنه بدون معرفة نتائج الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيحدث في المستقبل ، ومن أمثلة المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقدرة على التقييم الارتوازي لنتائج القرارات الماضية ولها القدرة للتنبؤ بالمستقبل نجدها في التقارير القطاعية والتقارير المالية الدورية، وقد أثبتت فاعليتها في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرار<sup>(١)</sup>.

ويرى الأستاذ الدكتور عصام الدين محمد متولي أن خاصية الملائمة هي خاصية يجب توافرها في المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ، الأمر الذي يستلزم ضرورة عرض هذه التقارير بالطريقة التي تكون عليها المعلومات قابلة للفهم من جانب مستخدميها وفي الوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وأن توافر خاصية الملائمة في التقارير بشكل دوري وفي الوقت المناسب ، على خلاف التقارير والقوائم المالية السنوية والتي تعد بعد أن تفقد المعلومات الواردة بها الكثير من أهميتها والقدرة في الاعتماد عليها<sup>(٢)</sup> .

٣. **الثقة أو الموثوقية** : يجب أن تعتبر المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية بصدق عن الظواهر ولأحداث التي من المفترض أن تعبر عنها ، حتى يتمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB الموثوقية بأنها<sup>(٣)</sup> توافر درجة من الاطمئنان في التقارير المالية ، والتأكد بأن هذه المعلومات تم إعدادها وفقاً للأسس والمبادئ المتعارف عليها وأنه تم عرض المعلومات بشكل جيد .

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد عرف الثقة في المعلومات المحاسبية بأنها<sup>(٤)</sup> المعلومات التي تفيد مستخدميها ويمكنهم الاعتماد عليها ، وتتصف المعلومات بالثقة متى كانت خالية من الأخطاء الجوهرية".

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠١ .

(٢) عصام الدين محمد متولي ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣) FASB ، Concepts. No ٢ ، op . cit P . ١٠٢ .

(٤) International Accounting Standard، op. cit، P.٣٦.

أما مجلس معايير المحاسبة الاستشاري الأمريكي فقد عرفها بأنها<sup>(١)</sup> صفة يجب أن تتوفر في التقارير المالية بحيث تكون المعلومات المحاسبية قابلة للإثبات والتحقق وخالية من التحيز وتمييزة بالصدق والأمانة".

مما سبق يتضح أن المعلومات الموثوق بها هي المعلومات التي تعبر عن الأحداث بصدق ويتم الاعتماد عليها وغير متحيزة .

#### خصائص الثقة أو الموثوقية :

تتوافر في الثقة ثالث مقومات أو خصائص تتمثل في الآتي: (٢)

#### أ/ الصدق في التعبير عن الظواهر :

ويقصد بذلك أن تكون المعلومات مؤكدة ، ويستلزم ذلك عدم التحيز في عملية القياس وذلك بمعنى أن تعبر المعلومات عن كل الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية .

#### ب/ إمكانية التثبيت من المعلومات :

يقصد بهذه الخاصية الموضوعية في القياس مع مراعاة أن عدم التحيز هذا لا يعتبر كافياً لتحقيق خاصية الثقة في المعلومات فقد تكون المعلومات ناتجة عن تطبيق جيد للمبادئ المحاسبية وفي نفس الوقت قد تكون غير صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها ، لذلك يجب التفرقة بين القدرة على التثبيت من المقاييس وبين القدرة على التثبيت من صحة تطبيق المقاييس .

#### ج/ جودة المعلومات :

ويقصد بهذه الخاصية عدم استخدام السياسات المحاسبية لإرضاء فئة معينة من مستخدميها على حساب الفئات الأخرى .

ويرى الشيرازي أن خاصية حيده المعلومات مهمة على مستويين هما: (٣) مستوى الجهات واضعة المعايير المحاسبية ، ومستوى مُعدي التقارير والقوائم المالية .

(١) FASAB، Concept No.١ ، op. cit، P. ١٦٠ .

(٢) عصام الدين محمد متولي ، مرجع سابق ص ص ٢٢-٢٣ .

(٣) عباس مهدي الشيرازي ، مرجع سابق، ص ١١٢ .

وحيدة المعلومات أو عدم التحيز يجب أن تتميز به المعلومات المالية حتى يستفيد مستخدم دون الآخرين بالمعلومات في اتخاذ قراره الاستثماري .

ولكي تكون المعلومات ملائمة وموثوق بها نجد أن السياسات المحاسبية المتعارف عليها تلزم الشركات التي تتعامل في البورصة بتوفير معلومات دورية يستفيد منها أصحاب الأسهم ، وكذلك لكي تكون موثوق بها بصورة عالية تلزم معايير المراجعة في معيارها رقم (٣٦) المراجع بفحص التقارير الدورية فحص محدود وذلك للحصول على نطاق محدود على ما يعتمد عليه المراجع في تقريره من أدلة ، وإذا كان من الضروري إجراء تعديلات على تماشي المعلومات المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويعني الفحص المحدود وفقاً لما جاء في ذات المعيار قيام المراجع بفحص العمليات المحاسبية فحصاً موضوعياً للبنود المحاسبية الهامة وذلك من خلال أسئلته التي يقدمها للمسؤولين وفقاً لما هو متعارف عليه من مبادئ المحاسبة<sup>(١)</sup> . نجد أن هناك فرق بين المراجعة السنوية التي يقوم بها المراجع للحسابات النهائية وبين قيامه بفحص محدود للتقارير المالية الدورية .

وكذلك فإن لجنة معايير المراجعة ومن خلال توصياتها أكدت على التفرقة بين الفحص المحدود الذي يقوم به المراجع للتقارير والقوائم المالية وبين مراجعته الكاملة والسنوية للتقارير المالية ، بحيث يجب اعتبارها عملية مختلفة عن المراجعة السنوية إلا أنها تعتبر مراجعة نطاقاً .

٣/ الثبات : تم تعريف الثبات من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية بأنه ثبات أو استمرار المنشأة في تطبيق نفس السياسات المحاسبية التي تتبعها من وقت لآخر إلا إذا دعت الضرورة على القيام ببعض التعديلات<sup>(٢)</sup> .

مما سبق يتضح أن المجلس أمن على ضرورة الاستمرار والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية مما يضيف فائدة للمعلومات المحاسبية .

ووفقاً لما أوضحه المجلس فإن خاصية الثبات ترتبط بقابلية المعلومات للمقارنة مع بعضها البعض ، وذلك لأن إتباع نفس السياسات من فترة لأخرى يعتبر أساس جيد لمقارنة نتائج عدة

---

(١) وليام توماس هنيكي ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج . كمال الدين سعيد ، (الرياض: دار المريخ ، ١٩٨٩م) ، ص ١٠٠٣ .

(٢) FASB ، Concept No.٢ ، Op. cit ، P.١٠٤٦ .

سنوات مع بعضها البعض ، وكذلك يمكن مقارنة نتائج عدة منشآت إذا كانت تنتمي إلى قطاع واحد . وهذه المقارنات تفيد في عمل مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تقويم الأداء وزيادة الفائدة من المعلومات المالية .

وتستلزم خاصية الثبات ضرورة الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاح عن أي تغيير في تطبيق أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لأنه يمكن أن يكون لهذا التغيير أثره على أرقام تلك التقارير لما قد يكون له أثر متراكم وبالتالي فيجب الإفصاح عن هذا الأثر الرجعي ولهذا الإفصاح حالات تستوجبها منها: (١)

٤ . التغيير من الوارد أخيراً صادراً أولاً إلى طريقة أخرى .

٥ . التغيير من أو إلى نظام التكلفة الكلية .

٦ . التغيير إلى أو من طريقة العمود المكتملة للمحاسبة من عقود الإنشاءات طويلة الأجل .

٧ . التغيير إلى معيار محاسبي جديد ينص على المعالجة بأثر رجعي .

٨ . التغيير في أي من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية للشركات المسجلة أسهمها في البورصة أو التي تود الاندماج مع شركات أخرى .

**الشروط الخاصة الواجب مراعاتها عند إعداد التقارير الدورية بصفة خاصة :**

من المهم جداً أن تكون التقارير المالية الدورية متماشية مع معايير المهنة ، وذلك لأهمية المعلومات التي تحتويها ولما لها من أثر مباشر على القرارات الاستثمارية .

لذلك نجد هناك مجموعة من الخصائص التي لا بد من توافرها عند إعداد التقارير المالية الدورية على وجه الخصوص تتمثل في: (٢)

١ . توقيت إعداد التقارير المالية الدورية :

يتم إعداد هذه التقارير في فترات متقاربة وتكون أقل من السنة ، ومن المهم جداً تحديد هذه الفترة وذلك بما يتناسب مع طبيعة النشاط داخل المنشأة وبما يحقق الإفصاح السليم عن أنشطتها .

(١) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) راجع في ذلك : غادة محمد عبد الله ، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٨ .

وفيما يتعلق بفترة الإقفال وهي الفترة الواقعة بين تاريخ إعداد التقارير المالية وتاريخ نشرها وعرضها لمستخدميها ، حيث لابد أن يتم ذلك قبل أن تفقد هذه المعلومات أهميتها ، وذلك بما يتماشى مع متطلبات التوقيت المناسب Timelines .

٢. طرق توصيل التقارير المالية الدورية :

لابد من توفير التقارير المالية الدورية عند الحاجة إليها حتى تتحقق الفائدة منها بصورة سهلة وميسرة ، حيث يمكن أن يتم ذلك بتخصيص قسم خاص بالإفصاح في البورصة ، تلتزم الشركات المسجلة في البورصة بإرسال تقارير بصورة دورية ومنتظمة حتى يتم توصيل المعلومات بصورة ميسرة لمستخدميها .

ويتضح مما سبق أنه إذا تحققت هذه الشروط بالصورة المطلوبة بحيث تم إصدار التقارير المالية الدورية في الوقت المناسب وبطرق توصيل تمكن من إيصالها لجميع مستخدميها ، وإذا ما احتوت هذه التقارير على المعلومات التي تم النص عليها من قبل الهيئات العلمية والمهنية فإن ذلك من شأنه تبديد المخاوف عن مشاكل إعداد التقارير المالية .

# **الفصل الثالث**

## **الإطار النظري للاستثمار**

### **ويشتمل على مبحثين**

**المبحث الأول : مفهوم وأهمية الاستثمار**

**المبحث الثاني : أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية**

## المبحث الأول

### مفهوم وأهمية الاستثمار

أولاً: مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية والفعالة علي مستوى الاقتصاد القومي وعلي مستوى نشاطات رجال الأعمال علي حد سواء. وإن اختلفت العوامل والمعايير التي تحدد اتجاهات الاستثمار في القطاع الخاص وفي القطاع العام وللاستثمار مفهوم واسع ومفهوم أضيق من ذلك عند بعض الناس.

إذن فإن عملية الاستثمار هي عملية توجيه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في فترة زمنية محدد بهدف استخدام هذه المصادر الاستثمارية نحو مجالات معينة في الفترة الزمنية المحدد أو المعلومة لإنتاج سلعة أو خدمة في فترة زمنية لاحقه. ويعني ذلك أن المصادر الاستثمارية التي تستخدم في الفترة الأولى لا يكون الهدف منها هو استهلاكها استهلاكاً نهائياً وإنما تستخدمها لإنتاج ما يؤمل أن يعيد علي المستثمر فوائد مستقبلية لاحقه. لذلك يقال أن الصيغة الأساسية للاستثمار تتضمن الانتظار عائد وتتضمن تخصيص المصادر التي يمكن أن تستخدم في الاستهلاك الحالي على أمل الحصول على عائد في وقت مستقبلي.

وقد فرق بعض علماء الاقتصاد بين الاستثمار الاقتصادي أو الاستثمار الحقيقي وبين الاستثمار المالي . فالاستثمار الاقتصادي أو الحقيقي يركز على جوانب معينة تؤدي في النهاية إلى التكوين الرأسمالي في حين أن الاستثمار المالي يركز على جوانب أخرى مختلفة تتضمن توجيه رأس المال المتعامل في سوق الأوراق المالية. وفي هذا يقول بعض الباحثون الاستثمار الاقتصادي الحقيقي يعني تكوين رأس المال يعني ذلك المساهمة في زيادة الرصيد الكلي المتراكم في رأس المال الحقيقي في الاقتصاد في حين أن الاستثمار المالي يعني تحويل متطلبات الأصول الحقيقية (الأسهم . السندات) والفرق بينهما أساسي.

وفي حديثه عن الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي يقول كارز ببرج: ( يتضمن السابق تأجيل الاستهلاك الكلي للمجتمع ، ويتضمن الطرق المتقدمة في الإنتاج كصناعة لمعدات التي

تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية مستقبلاً دون أن تستهلك من نفسه أما المعاملات المالية فقد تحدث مستقلة عن الاستثمار الحقيقي إذ أنها تتضمن قروضا مالية ومعاملات مماثلة<sup>(١)</sup>.

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلي استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار. كما قد يشير أيضا إلي الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر علي التحوط ضد المخاطر تغلب الأسعار للأوراق المالية مثل البيع والشراء والعقود المستقبلية وهذا بإضافة إلي الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة.

يمكن تعريف الاستثمار إذاً علي أنه استثمار الأموال في أصول يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية علي أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً يساعد علي زيادة ثروة المستثمر<sup>(٢)</sup>. وعلي الرغم من إننا نفترض إن المستثمر يهتم فقط بالعائد المتوقع من الاستثمار إلا أن المستثمر يسعى أيضا للاستثمار من أجل حماية ثروته من مخاطر الضرائب والتضخم وغيرها من المخاطر وبالتالي فإنه من المفترض أن يعمل المستثمر علي إدارة واستغلال ثروته بأفضل طريقة ممكنة من خلال استثمار أمواله في أصول مختلفة وهو ما يسمى بالمحفظة الاستثمارية وبناء عليه فإن الاستثمار بإدارة ثروة المستثمر التي تشمل كل من الدخل الحالي بإضافة إلي القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل في حين أن الاستثمار قد يكون في أصول مالية. والأصول المالية أوراق مالية أي إن الورقة هي دليل ملكية المستثمر وحقوقه القانونية. في حين إن الاستثمار في الأصول الحقيقية قد يتضمن أصولاً مادية ملموسة مثل الأراضي والمباني والمعدات وهو الأكثر شيوعاً إلا أن أهمية الاستثمار في الأصول زادت في السنوات الأخيرة كنتيجة لنمو أسواق المال وتطور الاستثمار في الأوراق المالية.

يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو علي صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها : الدخل الاستهلاك والادخار والاقتراض.

(١) عثمان إبراهيم السيد، تقديم وإدارة المشروعات، (عمان : دار وائل للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٤٩.

(٢) محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأسهم والسندات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤)، ص ٣.

كما يمكن تعريف الاستثمار بما يلي :

التخلي عن أموال يملكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول علي تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

أ/القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول علي ذلك الأصل أو الأصول.

ب/النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

ج/المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها (١).

وعندما يقصد به معنى اكتساب الموجودات المعنوية أو المادية يختلف مفهوم الاستثمار في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية ففي الأول غالباً ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية وذلك لأن المهتمين في الاقتصاد يضطرون إلى التوظيف والتحفيز لأموال ما عدا الإدارة المالية فعادة ينظرون إلى الاستثمار من قبل رجال الأعمال على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب. وهذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة في أسهم وسندات وودائع..... الخ).

الأموال بطريقة مثالية ذات نشاطات طويلة الأجل يتوقع فيها عوائد مستقبلية تستمر لعدة سنين ويقصد بالنشاطات طويلة الأجل تلك التي تؤثر علي العمليات التشغيلية للمنشأة لمدة تزيد عن سنة مالية واحدة. (٢).

تعتبر فوائد الدخول النقدية سواء لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت الأهلية والحكومية بمثابة المصدر الأساسي لاستثمار لذلك لأن كل يدخر مالا يزيد عن حاجاته الاستهلاكية يعتبر مستثمراً محتملاً ونقول محتملاً وليس مؤكداً لأنه ليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض بل وربما يحولها إلى مجرد مدخرات أي إلى استثمارات غير فعلية ويمكن التمييز بين الاستثمار والادخار علي النحو التالي: (٣).

(١) زياد رمضان ،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ،(عمان :دار وائل للنشر ،٢٠٠٢)، ص١٣.

(٢) حكمت احمد الراوي ،البعد المحاسبي لجدوى قيم المشروعات الاستثمارية ،(الأكاديمية للنشر، ٢٠٠٠)، ص٢٣.

(٣) محمد مطر ،إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ،الطبعة الثانية ،(عمان :مؤسسة الوراق للنشر ،١٩٩٩)، ص٧.

( يعتبر الادخار مجرد استهلاك مؤجل يتحلي به الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة استهلاكية حاضرة بقصد تأمين الأحوال الأزمنة لإشباع رغبة استهلاكية محتملة في المستقبل وذلك بدون استعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطر) لذا ما دام المدخرين شد الأمان المطلق لمدخراته فعليه بالمقابل أن يطمح إلى زيادة هذه المدخرات.

### ثانياً : أهمية الاستثمار:

(أما الاستثمار فيقوم علي التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للمدخر) ولذلك أملا في الحصول علي إشباع أكبر في المستقبل.لذا ما دام المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة ويكون مستعداً لتحمل درجة معينة من المخاطرة بفقدانها كلها أو بعضاً منها . وبناء عليه يكون من حقه أيضا أن يتوقع الحصول مكافآت أو عائداً ثمناً لمخاطرته لكن من وجهة عامة لا يكفي مجرد توفير فوائض نقدية من دخول الأفراد أو المنشآت أو المؤسسات لكي تنشط حركة الاستثمار بل لا بد أن يرافق ذلك توفر مجموعة أخرى من العوامل التي تخلق الدافع من لديهم هذه الفواض لتحويلها إلى استثمارات وهذا يتطلب ما يلي :

١. توفير درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى المواطنين لأنه بوجود مثل هذا الوعي يتولد لدى المدخرين حسب استثماراتهم يجعلهم يقدرون المزايا الكثيرة المترتبة علي توظيف مدخراتهم في شراء أصول منتجة وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكنوت تتناقص قيمتها الشرائية مع الزمن بفعل العوامل عوامل التضخم كما أن توفير مثل هذا الوعي يكسر للمدخرين حاجز الرهبة من المستقبل ويحثهم علي قبول قدر معقول من المخاطرة الأعمال سعياً وراء الحصول على عوائد تزيد من قيمة مدخراتهم<sup>(١)</sup>.

٢. بجانب الوعي الاستثماري المشار إليه أعلاه لابد من توفير المناخ الاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار وذلك لتوفير حد ادنى من الأمان يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار ولعل من ابرز مظاهر هذا المناخ وجود قوانين مقننة تحمي حقوق المستثمرين وتنظم المعاملات في الأسواق المالية بالإضافة إلى جو من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يبعث الطمأنينة في نفس المواطنين ويخلق لديهم دوافع لادخار والاستثمار.

٣. وجود سوق مالي كفؤ وفعال يوفر المكان والزمان المناسبين للجمع بين رغبة المدخرين في استثمار أموالهم ورغبة المقترضين في الحصول علي هذه الأموال سوف يوفر للمستثمرين تشكيلة متنوعة من

(١) محمد مطر، مرجع سابق ، ص٧.

فرص الاستثمار تهيئ لكل منهم اختيار المجال المناسب من حيث الإدارة والتكلفة والمخاطر ويكتسب السوق المالي سمة الكفاءة بتوفر مجموعة من الشروط أهمها: العمق والاتساع وسرعة الاستجابة للأحداث. إلا أن هناك حداً أدنى من الشروط لا بد من توفرها في أي سوق مالي كالمكان والتسهيلات المناسبة وقنوات الاتصال النشطة بالإضافة إلى مجموعة من القوانين المالية المنظمة للمعاملات التي تتم فيه.

ضمن المعطيات السابقة يمكن تعريف الاستثمار بشكل مبسط على النحو التالي:  
يقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة مالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية لقيمة أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي .  
كما يعرف الاستثمار بطرق أخرى على النحو التالي:

يقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات .<sup>(١)</sup>

### ثالثاً: أدوات الاستثمار :

هناك مجالات تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلاً قد يكون حقيقياً (عقار أو سلعه مثلاً ) أو مالياً (سهم أو سند مثلاً) يطلق علي هذا الأصل مصطلح أداة الاستثمار . كما يطلق عليه البعض مصطلح واسطة الاستثمار وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر في المجالات الاستثمارية هي من الكثرة لدرجة تجعل من الصعب عرضها جميعاً لذلك سنكتفي بعرض أكثرها أهمية وهي على الترتيب : الأوراق المالية ، العقار ، السلع ، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية، المعادن ، صناديق الاستثمار .

### ١. الأوراق المالية :<sup>(٢)</sup>

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحديث وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى وتختلف الأوراق المالية فيما بينها من عدة زوايا.

(١) محمد مطر ، مرجع سابق، ص٧، ص٩.

(٢) محمد مطر ، مرجع سابق، ص٦٥-٦٦.

فمن حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها منها ما هو أدوات ملكيه مثل الأسهم بأنواعها والتعهدات كما أن منها ما هو أدوات دين مثل السندات وشهادات الإيداع وغيرها .

من حيث الدخل المتوقع منها. هنالك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من الربح من سنة لأخرى ومنها ما هو ثابت الدخل فالسند الذي يتحرر كونه بنسبه ثابتة من قيمته الاسمية. كما تختلف الأوراق المالية في درجة الأمان التي يتوفر لحاملها . فالسهم الممتاز مثلا يوفر لحامله أماناً من السند المضمون بعقار لان الأخير يوفر لحامله حق حيازة الأصل الحقيقي الذي يضمن السند في حالة توقف المدين عن الدفع.

**رابعاً: مزايا وعيوب الاستثمار في الأوراق المالية :**

توفر الأوراق المالية للمستثمر مزايا عديدة من أهمها ما يلي: (1)

♦ الأوراق المالية أسواق على درجة عالية من الكفاءة والتنظيم قلنا تتوفر لأدوات الاستثمار الأخرى. فجانبا السوق الأولى لها يوجد لها سوق ثانوي كما يوجد لها أحيانا سوق ثالث وسوق رابع . و بجانب الأوراق المحلية توحد الأوراق المالية السواق دولية توفر للأوراق المالية مرونة كبيرة في تداولها فتزيد من درجة سيولة الأموال المستثمرة فيها .

♦ تكاليف المتاجر بالأوراق المالية تكون عادة منخفضة بالمقارنة مع تكاليف المتاجرة بأدوات الاستثمار الأخرى إذ أن معظم الصفقات ببيع وشراء الأوراق المالية تتم علي الهاتف أو بواسطة شاشات الكمبيوتر فتوفر على المستثمر كثيراً من النفقات الإضافية هذا بالإضافة لأن الأوراق المالية لا تحتاج إلى نفقات تخزين أو صيانة كما هو الحال في الأصول الحقيقية كالعقار والسلع.

♦ تتمتع الأوراق المالية بخاصية التجانس فالسهم شركة معينة او سنداتها غالبا ما تكون متجانسة في قيمتها وشروطها وهذا يسهل من عملية تقييمها ويسهل عادة أيضاً من عملية احتساب معدل العائد المتحقق من كل ورقة مالية .

♦ لا يحتاج الاستثمار في الأوراق المالية إلى خبرات متخصصة يتوجب توفرها في المستثمر ، كذلك المطلوب توفرها للمستثمر في الأدوات الأخرى . فالمستثمر في العقار مثلا يشترط فيه أن يكون ذا دراية واسعة في مجال العقار. كذلك الحال لمستثمر الذهب . أما في سوق الأوراق المالية فيمكن للمستثمر أياً كان إمكانياته وثقافته أن يجد أداة الاستثمار المناسبة. ويجد في هذا السوق من المتخصصين والوسطاء والسماسرة من هم على استعداد لتقديم المشورة له.

(1) محمد مطر ، مرجع سابق، ص ٦٨

بالمقابل هنالك عيوب للاستثمار في الأوراق المالية أهمها ما يلي: (1)

♦ تتخضع درجة الأمان في الاستثمار في الأوراق المالية عن تلك المتوفرة في أدوات الاستثمار الأخرى وهذه الخاصية ترتبط بطبيعة الورقة المالية كأصل مالي لا أصل حقيقي لذا فان حياة المستثمر لورقة المالية لا تتوفر له درجة الأمان التي يوفرها له حيازة الأصل الطبيعي . لكن هذا لا يمنع من وجود أوراق مالية مضمونة توفر عنصر المطلوب.

## ٢. العقار :

تحتل المتاجر بالعقار المركز التالي للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار فيها بشكلين إما مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء سند عقار حقيقي (مباني . أراضي ) إما مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري مثلا أو المؤسسات أوراقاً مالية غالبا ما تكون سند تحصل بواسطتهما على العقار اهتماما كبيرا من قبل المستثمرين في السوق المحلي أو الأجنبي.

ينصف الاستثمار في العقار بوجه عام بالخواص التالية :

♦ يوفر الاستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق تلك المحققة في الاستثمار في الأوراق المالية وذلك لان المستثمر في العقارات يجوز أصلاً حقيقياً له مطلق الحرية بالتصرف فيه سوا بالبيع أو التأجير. كما إن حيازة مستندات عقارية مضمونة بعقار تهيئ لحاملها الاستيلاء على الضمان في حالة توقف المدين عن سداد قيمة السند.

♦ يتمتع المستثمر في العقار في الأقطار التي تستوفى فيها ضريبة الدخل ببعض المزايا الضريبية التي لا يتمتع بها مستثمرون في المجالات الأخرى .

♦ نظرا لان مصادر الاستثمار في العقارات متى كان المستثمر مؤسسة مالية هي من قروض طويلة الأجل لذلك فان تكلفة التمويل لهذه الاستثمارات تكون مرتفعة نسبيا.

مع ذلك يمكن لتلك المؤسسات تحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتها في الأمد الطويل إذ استطاعت استغلال مزايا المتاجرة بالملكية.

♦ لا يتوفر للاستثمار في العقارات وق ثانوى منظم كما يتوفر للأوراق المالية من هنا فإن الإمكانية سوق العقارات ليست مرنة بالشكل الكافي مما يترتب عليه انخفاض نسبي في درجة سيولة الاستثمارات العقارية.

(1) (1) محمد مطر ،مرجع سابق، ص ٦٨

♦ تفنقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس لذا يلاقي المستثمر فيها مصاعب شتى سواء في عملية تقييمها أو في احتساب معدلات العائد المحققة منها مما يتطلب من المستثمر سوق العقارات أن يكون متخصصا وعلى دراية واسعة بمجالات الاستثمار فيه.<sup>(١)</sup>

### ٣. السلع :

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواقها متخصصة ( البورصات ) قد تكون للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية . يتم التعامل بين المستثمرين في سوق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم العقود المستقبلية وهي عقد بيع بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما تكون مكتب سمسة . يتعهد فيه المنتج للسمسار وبتسليمه كمية معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحديد نسبة معينة من قيمة العقد .

عموماً وحتى تتوفر لسلعة معينة سوق متخصصة لابد من توفير حد أدنى من الشروط لخصها

فيما يلي :

١. أن تكون السلع متجانسة .
٢. أن تكون قابلة للترتيب أو التصنيف في درجات أو أصناف حسب جودتها.
٣. أن تسود سوق السلعة منافسة كاملة تحد من نشوء الاحتكار وهذا يتطلب وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين .
٤. أن يتم التعامل بالسلعة في صورتها الأولية ( الخام ) أو نصف المصنفة فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية كالسكر والنفط .

يتم التعامل في سوق السلع في الغالب عن طريق مكاتب سمسة متخصصة تتولى تنظيم المتاجرة فيها . وتكون تقسيم المستثمرين في سوق السلع بوجه عام إلى فئتين . الأولى : تعرف بفئة الـ **Hedges** ، وتكون من الأفراد يعملون في مهنة على صلة بالسلعة مجال الاستثمار أما الفئة الثانية وتعرف بفئة المضاربيين **speculators** فتضم أفراد أو مؤسسات تحترف تجارة السلع بيعاً وشراءً بقصد جني الربح.

(١) محمد مطر ، مرجع سابق، ص ٧١.٦٨

#### خامساً: تتصف عملة المتاجرة بالسلع بشكل عام بالخواص التالية :

- ♦ درجة المخاطر التي يتعرض لها في السلع تكون عالية نسبياً بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى.
- ♦ يترتب على ارتفاع درجة المخاطرة في المتاجرة بالسلع نمو ربح المضاربة لدى المستثمرين فيها .
- ♦ الأفق الزمني للاستثمار في السلع قصيراً نسبياً بالمقارنة مع أدوات الاستثمار الأخرى .
- ♦ تشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالعقار من حيث توفر الفرص الكبيرة للمتاجرة بالملكية.
- ♦ لا يتقاضى السمسار في بورصة السلع سوى عمولة واحدة على الصفقة الكاملة أي على أي عملية البيع والشراء.

#### ٤. المشروعات الاقتصادية:

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي. كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والمعدات والأفراد العاملين. كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى زيادة إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي.

وللاستثمار في المشروعات الاقتصادية مجموعة من الخصائص نوجزها بما يلي:

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائداً معقولاً ومستمراً.
- يتوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية هامش كبير من الأمان لأن أي مستثمر يحوز أصلاً له قيمة لحد ذاتها.
- توفر المشروعات الاقتصادية ميزة المواءمة الملائمة إذ يختار المستثمر من المشروعات الاقتصادية ما يتناسب مع ميوله وتخصصه.
- يتمتع المستثمر في المشروعات الاقتصادية بحق إدارة أصوله ليقوم بإدارتها بنفسه.
- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دوراً اجتماعياً أكبر مما هو في أوجه الاستثمار الأخرى.

ولكن من أهم عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية هو انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر. فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصاً الصناعية والزراعية منها تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر.<sup>(١)</sup>

(١) محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية، (عمان: دار اليازوري للنشر، ٢٠١٠)، ص ٣٥.

## ٥. العملات الأجنبية :

تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام قسم كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر حيث تنتشر هذه الأسواق في شتى أنحاء العالم مثل لندن وباريس ونيويورك وغيرها. ويتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين :

**العنصر الأول :** حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطر الاستثمار فيه. ولعل من أهم أنواع المخاطر التي يتعرض لها سوق العملات الأجنبية هي :مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان .

**أما العنصر الثاني :** فهو أن السوق يفتقر الإطار المؤدى الذي يتوفر لسوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة .

وتتأثر أسعار العملات الأجنبية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها بشكل عام في مجموعتين هما :

### أ.العوامل الاقتصادية والسياسية :

- الظروف الاقتصادية للدولة .
- وضع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة العامة للدولة.
- سوق الاستيراد والتصدير .
- القروض الدولية والمساعدات الخارجية .
- السياسات الضريبية وأسعار الفائدة .
- الدورات الاقتصادية .
- حرية التحويل للخارج.
- الأحداث السياسية .
- ظروف التضخم والانكماش الاقتصادي .

### ب . عوامل فنية :

- ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه.
- العرض والطلب من العملات الأجنبية .
- التغيرات في الأسواق المال الأخرى .

ويتم التعامل في أسواق العملات الأجنبية بموجب سعرين هما :

١- سعر الصرف الآلي (الفوري) ويستخدم في إبرام صفقات لشراء أو بيع عملات أجنبية بنفس السعر السائد بتاريخ عقد الشراء والبيع .

٢- سعر الصرف المؤجل يستخدم عند إبرام عقود صفقات شراء أو بيع عملات أجنبية سيتم تنفيذها في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام العقد .

وقد جرت العادة علي وجود هامش بين سعر الصرف الآلي والفوري وسعر الصرف الآجل يتوقف مداه على عدة عوامل مثل :

- التوقعات المستقبلية لاتجاه لأسعار .

- استعار الفائدة وتوقعاتها .

- طول الفترة الزمنية بين تاريخ إبرام العقد وتاريخ وضعه موقع التنفيذ.<sup>(١)</sup>

## ٦. المعادن النفيسة :

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين.....الخ . مجالات للاستثمارات الحقيقية . وقد شهدت أسعار المعادن النفيسة تقلبات حادة في الآونة الأخيرة . ففي حين وصل سعر الذهب ذروته في بداية الثمانينات عاد وانخفض خصوصا عند تصاعد دور الدولار كملاذ آمن للمستثمرين وذلك بعد أن كان الذهب يقوم بهذا الدور .

ويتواجد للمعادن النفيسة كما للأوراق المالية أسواق منظمة لعل أهمها على التوالي سوق لندن .

يتحد الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صوراً متعددة :

- الشراء والبيع المباشر .

- ودائع الذهب التي توضع في البنوك ولكن بفوائد منخفضة نسبياً .

- المقايضة أو المبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية

## ٧. صناديق الاستثمار :

صندوق الاستثمار هو أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمار (بنك أو شركة استثمار مثلاً) وذلك بقصد تجميع مدخلات الأفراد ومن ثم توجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق للمساهمين أو المشاركين

<sup>(١)</sup> عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: دار الجامعية للنشر، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤) ص ١١٠.

فيها عائداً مجزياً وضمن مستويات معقولة من المخاطر عن طريق الاستعادة من مزايا التنويع مراعاة ما يعرف بقاعدة الرجل الحريص وذلك في إدارة موجودات الصندوق .

وبالمفهوم أعلاه يعتبر صندوق الاستثمار أداة مالية لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة استثمار مركبة ويمارس صندوق الاستثمار عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاً وشراءً .

ولعل من اكبر المزايا التي تحققها صناديق الاستثمار. هي أنها تهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات يمتلكون الخبرة الكافية بتشغيلها بأن يقوموا بتسليم مدخراتهم تلك لمجموعة من الخبراء المحترفين الذين يتولون إدارتها مقابل عمولة معينة .<sup>(1)</sup>

### خامساً: دوافع الاستثمار :

غنى عن البيان أن مضمون إدخال الأموال واستثمارها في المشروعات المختلفة يقوم أساساً على الفائدة أو المردود الذي يتوقع الحصول عليه مستقبلاً عند التضحية بجزء من الاستهلاك في الوقت الحاضر سيؤدي غالى زيادة في الاستهلاك المستقبلي.

ولا شك أن عملية الاستثمار عملية مضمّنة وطويلة. ولكن يعرف المستثمرون أن الاحتفاظ بالنقود لها تكلفة ناجمة عن فرصة بديلة ضائعة. فالاحتفاظ بالنقود دون استثمارها يؤدي إلى فقدان أصحابها لعائد كان يمكن الحصول عليه إذا استثمرت هذه الأموال. لذلك لا يأبه المستثمرون بما يعترى ميادين الاستثمارات ومجالاتها المختلفة من أمور صعبة وشائكة ويتجهون نحو هذه الميادين لاستثمار أموالهم رغم هذه الظروف لعلهم بأن فرص الحصول على مردود مجز عن جهودهم الاستثمارية المختلفة بحرص وإيجابية وبناء على طرق التحليل العلمي في دراسة اختيار المشروعات .

ونتيجة للتطور العلمي والفني السريع في عصرنا الحديث ولاتساع استخدامات المعارف المكتسبة من هذا التطور الحديث في مجالات الأعمال خلال العقود الأخيرة من هذا القرن فان الطموحات الواسعة لتحقيق مردود مستقبلي يناسب مع هذه الطموحات جعلت الاهتمام بقطاع الاستثمار يتزايد عبر الزمن في إطار التطور الاقتصادي العالم والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية والجهود الفردية لتوسيع نشاطات الأعمال وتحقيق المردود المجزى . لم يعد هناك مجال للمضي في توجيه الاستثمارات أياً كان نوعها وطبيعتها بصورة عشوائية أو غير مدروسة ونظراً لاتجاه المشروعات نحو الكبر نتيجة لعوامل عديدة أفرزتها الظروف الاقتصادية والتكنولوجيا المتطورة فان الأموال التي

(1) محمد مطر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

بدأت تربط في المجالات الاستثمارية المختلفة قد اتخذت نفس هذا الاتجاه . انطلاقاً من هذه الحقيقة التي توضح أن حجم الاستثمارات المختلفة قد بدأت تأخذ صورة أكثر جدية فإن الأساليب الفنية التي تفحص جوانب المشروعات نفسها بدأت تأخذ الطابع العلمي . وقد ساعدت هذه الجدية وإتباع الأساليب الفنية الحديثة في اختيار وتنفيذ المشروعات الاستثمارية على تحقيق نجاحات باهرة في هذا المضمار وقد شجع هذا النجاح كثير من المستثمرين لتوسيع وتنوع مجالات استثماراتهم ولكن كما يقال : ( يكون المستثمر ناجحاً ينبغي عليه فهم كل إجراءات عملية الاستثمار ) وبالإضافة إلى ذلك ( يجب على المستثمر التعرف على الاستثمارات المتاحة ) لتوسيع فرص نجاح المشروعات .

يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هذه القاعدة العامة التي أوضحناها حتى الآن عن دوافع الاستثمار تنطبق على استثمارات كل من القطاع العام والقطاع الخاص . ولكن الأهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات والمعايير التي تتخذ لاختيار المشروعات الاستثمارية تختلف من القطاع العام عما هي عليه في القطاع الخاص لان هنالك عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة تؤثر على معايير اختيار المشروعات وتحديد أسبقيتها .<sup>(١)</sup>

#### سادساً: مراحل عملية الاستثمار :

إن عملية الاستثمار ليست سهلة ولكنها في واقع الأمر عملية ذات جوانب عديدة متداخلة ومعقدة ذات آثار عميقة ومتشابكة على مستوى الاقتصاد القومي والقطاع الاقتصادي والمؤسسات والأفراد . ونتيجة لهذه الطبيعة التي يتميز بها الاستثمار فلا ينبغي أن نعتقد أن الاستثمار نشاط اقتصادي عادي لا يتعدى تجميع الأموال الاستثمارية وتوجيهها للاستثمار في احد المشروعات وفي واقع الأمر أن دور الاستثمار الايجابي والحاسم كمتغير اقتصادي في نشاط الأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي على مستوى القومي وعلى وجه العموم يحتم النظر إلى هذا المتغير الاقتصادي على انه عملية كبيرة ومتكاملة .

وقد أكد ( داو ) ما نذهب إليه في هذا المجال بقوله : ( ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار في دور الأعمال وفي النمو الاقتصادي . فان هذا المتغير الاقتصادي المعين يقتضى تمحيصاً دقيقاً )<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٤

<sup>(٢)</sup> عثمان إبراهيم السيد ، تقويم وإدارة المشروعات ، الطبعة الأولى ، (الإسكندرية :الدار الجامعية ، ٢٠٠١) ، ص ٥٧

إذاً فإن عمالية الاستثمار في مجال من المجالات ينبغي أن تخضع لنمط معين من المعالجة وتتم بمرحلة محددة المعالم ولكنها متداخلة ومتكاملة ولا تغنى مرحلة أو بعض المراحل عن بقية المراحل الأخرى حتى تضمن أنها قد سلكت السبيل السوي . إن تغطية عملية الاستثمار لهذه المراحل مجتمعة تعطى صورة واضحة لموقف المشروع الاستثماري باعتباره مجازفة اقتصادية تربط له موارد استثمارية لفترة زمنية محددة . هي عمر المشروع بصفة عامة فإن المراحل التي ينبغي أن تمر بها عملية الاستثمار في أي مشروع من المشروعات تشمل :

- مرحلة وضع استراتيجيات وسياسات الاستثمار .
- مرحلة تقويم الاستثمار .
- مرحلة اختيار الاستثمار .
- مرحلة تنفيذ الاستثمار .

تضم مرحلة استراتيجيات وسياسات الاستثمار وضع الخطط العريضة التي توضح اتجاه مسار الاستثمار وتحديد الطاقات الاستثمارية التي يمكن تخصيصها بصورة تتماشى مع الاتجاه الاستثماري المرغوب . لذلك فإن مرحلة الاستراتيجيات والسياسات تتضمن :

- تحديد الاتجاه العام لمجالات الاستثمار .
- تحديد أهداف الاستثمار .
- تحديد سياسات الاستثمار .
- تحديد الموارد الاستثمارية التي ستخصص خلال الفترة الزمنية .
- تخفيض الموارد لقطاعات الاستثمار المختلفة .

تعتبر مرحلة تحليل الاستثمار من أهم المراحل في عملية الاستثمار لأنها تخضع مجالات الاستثمار المتوقعة لنظرة تبين الجوانب المختلفة مع ايجابيات والسلبيات لكل مجال منها في ضوء المعلومات الدقيقة التي تجمع عن كل هذه المجالات . فيكشف التحليل كثيراً من الأمور التي لا يمكن معرفتها في مرحلة وضع السياسات لعدم توفر المعلومات الضرورية والمقدرات التحليلية المتخصصة التي تمكن من أن تيسر أغوار البدائل والخيارات الموجودة في قطاعات الاستثمار المختلفة.

وتتضمن مرحلة التحليل :

- فحص القطاعات الاقتصادية التي يمكن الاستثمار فيها .
- تحديد البدائل المتاحة للاستثمار في القطاعات المختلفة .

- تحليل البدائل في كل هذه القطاعات .
- تصنيف البدائل.

تتناول مرحلة تقويم الاستثمار النظر في الخيارات المختلفة وإخضاعها لمعايير محددة تكشف عن الايجابيات وجوانب القصور لكل بدائل الاستثمار المتاحة في كل مجال من مجالات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتتضمن هذه المرحلة :

- تصنيف الاستثمارات في مجموعات محددة .
- ترتيب الاستثمارات حسب الأسبقيات .
- إجراء عملية الاختيار بين المشروعات .
- تحديد أسبقيات تنفيذ المشروع .

مرحلة التنفيذ ها المرحلة الأخيرة من مجموع مراحل عملية الاستثمار وتخضع فيها كل المشروعات التي تم اختيارها للتنفيذ الفعلي بتوفر متطلبات التنفيذ الناجح للمشروع وتضمن هذه المرحلة:

- تخصيص الاعتمادات المالية والموافقة على الصرف .
- تكوين إدارة المشروع .
- تخطيط التنفيذ .
- الجدولة وتخصيص الموارد .
- متابعة التنفيذ وتقويم الأداء .<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> عثمان إبراهيم السيد ، مرجع سابق ، ص ٥٨

## المبحث الثاني

### أنواع ومراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

أولاً: أنواع القرارات:

يمكن تبويب القرارات التي تتخذها الإدارة بمستوياتها الإدارية المختلفة من وجهات نظر متعددة على النحو الآتي:

١. من حيث الهدف من القرار

أ. قرارات تخطيطية : هي القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف والسياسات وتحديد الإجراءات والتصرفات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. هذه تتطلب تقديرات للتكاليف والإيرادات المستقبلية، باعتبارها تحدد مجموعة من الإجراءات التي سوف تتبعها المنشأة لتحقيق أهدافها، لا تتأس على الماضي بل تتأس على توقعات الإدارة بما سيحدث في المستقبل وتتضمن هذه القرارات ما يلي: <sup>(١)</sup>

- إنتاج وتسويق منتج جديد .
- التوقف عن إنتاج وتسويق منتج قائم فعلا .
- التوسع في الطاقة الإنتاجية .

ب . قرارات رقابية: تتبع هذه القرارات من وضع الخطط موضع التنفيذ، وحصر النتائج الفعلية لتحديد مدى تحقيق الأهداف فإذا لم تكن هذه الأهداف قد تحققت فإن القرارات الرقابية يجب أن تتخذ لعمل شيء مختلف أو تغيير الخطط أو الأهداف أو تعديلها إلى مستويات يمكن تحقيقها. تتضمن القرارات الرقابية ما يلي على سبيل المثال :

- تحديد الإجراءات الكفيلة بتحقيق حجم مبيعات فعلية يتساوى مع المبيعات المخططة .
- تحديد الإجراءات الكفيلة باستخدام العمال بشكل أكثر كفاءة بحيث لا تزيد التكاليف الفعلية عن المخططة .
- تحديد مدى الحاجة إلى إجراء تعديلات في مشروعات البحث والتطوير للوصول إلى النتائج المخططة .

(١) أحمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠-٥١ .

يرى الباحث أن القرارات التخطيطية والرقابية من القرارات الموجهة التي تخدم أهداف محددة ومنوط بهما التخطيط السليم والرقابة الفاعلة في تحقيق الأهداف. مستوى التداخل بينهما يتمثل في القرارات الرقابية تعتمد على محصلة النتائج الفعلية من النتائج المخططة.

٢ . من حيث طبيعة القرار ودرجة تكراره : (١)

أ . قرارات محددة ومبرمجة : فالقرارات المحددة المنظمة المبرمجة، هي روتينية ومتكررة ، مع مرور الزمن تطور المنظمة إجراءات محددة للتعامل مع هذه القرارات مثل التقرير مدة الإجازة التي تمنح للموظف ، أو مقدار علاوته السنوية.

ب . القرارات غير المنظمة وغير المبرمجة: فهي جديدة واستثنائية وغير مكررة، وبالتالي لا توجد إجراءات قاطعة ومحددة للتعامل مع مثل هذه القضايا والمشكلات ، مثل إعادة تنظيم دائرة معينة، أو إنشاء برنامج جديد ، أو تعديل في سياسات المنظمة . وفي حل مثل هذه لقضايا والمشكلات غير المتكررة ، يميل المديرون لاستعانة بالاجتهاد والحكم والحدس، والإبداع .

يرى الباحث أن هذين النوعين من القرارات التي تحتاج إلى خبرة كافية في التعامل في شتى الظروف وتحتاج إلى الدراية الكاملة بنوعية المعلومات الضرورية التي يمكن الاعتماد عليها .

٣ . من حيث ظروف اتخاذ القرار : يمكن تبويب القرارات في ضوء ما يمكن تحديده من احتمالات للأحداث المختلفة المناظرة لكل بديل إلى : (٢)

أ . قرارات في حالة التأكد التام : تكون لدى متخذ القرار في هذه الحالة معلومات كافية وأكيدة تسمح له بمعرفة نتائج قراره .

ب . قرارات في حالة المخاطرة : تتميز هذه المرحلة بتوفير معلومات جزئية بالنسبة لما يمكن أن يحدث للقرار المتخذ ، أي أنها معلومات غير كافية لكنها تسمح لمتخذي القرار بمعرفة المستقبل علي وجه الاحتمال ، وتلعب هنا قدرة متخذي القرار علي تقدير الاحتمالات دورا أساسيا في فعاليات القرارات المتخذة .

(١) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩-٣٠٠ .

(٢) مجيد الشرع و سليمان سفيان ، المحاسبة الإدارية اتخاذ قرارات ورقابة ، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ م) ص ٤٣-٤٤ .

ج . قرارات في حالة عدم التأكد: إن عملية اتخاذ القرار مع عدم توفر أي معلومات أمر غير مقبول إدارياً ومن الأفضل هنا اجتناب مثل هذه الحالات لا القضية تصبح مقامرة غير مؤتمنة العواقب ، ويمكن مع ذلك الاستعانة بتقنيات الإحصاء التحليلي وغيره لتحسين عملية اتخاذ القرارات في هذه الحالة .

يرى الباحث بأن مثل هذه القرارات التي تأخذ تقلبات الظروف في الحسبان، مما يعطي نتائج سليمة في المحصلة النهائية والإدارة التي تراعي مثل هذه الظروف في قراراتها تعتبر من الإدارات الناجحة .

٤ . من حيث الفترة الزمنية : يمكن تبويب القرارات في ضوء الفترة الزمنية التي يعطيها القرار إلى نوعين: (١)

أ . قرارات قصيرة الأجل: وهي قرارات تعطي فترة زمنية قصيرة غالباً ما تكون فترة مالية (تشغيلية) واحدة أو أقل . مثل قرار قبول طلبيات البيع الخاصة التي يتقدم بها الزبائن، أو قرار التوقف عن إنتاج منتج معين .

وتتصف هذه القرارات بأن أثارها تتحقق خلال فترة تشغيلية واحدة كما أنها تتعلق بشكل أساسي بمتغيرات النشاط وليس بالأنشطة الرئيسية للمنشأة .

ب . قرارات طويلة الأجل (الموازنات الرأسمالية) : وهي قرارات تتعلق بالطاقة الإنتاجية للمنشأة ، وهي تغطي فترات مالية تشغيلية عديدة مثل القرارات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة أو قرارات التوسع بفتح فروع جديدة ويحتاج هذا النوع من القرارات عادة إلى إنفاق مالي كبير وتحمل تكاليف يصعب تجنب حدوثها في الأجل القصير .

ويطلق علي هذه القرارات بقرارات الإنفاق الرأسمالي أو الموازنة الرأسمالية .

يرى الباحث أن هذه القرارات تعتمد على عامل الزمن ولم تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى مما يؤدي إلي زيادة المخاطرة في النتائج . علي مستوى الأفق الزمني القصير يمكن تدارك مثل هذه المخاطر . أما الأفق الزمني الطويل يحتاج إلى توفير معلومات مناسبة والتنبيه بالأحداث المستقبلية وذلك للتقليل من المخاطر الكبيرة التي من الصعب تداركها واحتمالها .

(١) أسامه الحارث ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٥ . من حيث آثار الفرار والنتائج المترتبة عليه : يمكن تبويب القرارات في ضوء آثار القرار والنتائج المترتبة عليه إلى نوعين هما:<sup>(١)</sup>

أ . القرارات التشغيلية : تعني بعملية تحويلات مدخلات معينة من الموارد إلى مخرجات مرغوبة وهي لا تعني بصفة عامة بما يجب أن تكون عليه تلك المخرجات فان القرارات التشغيلية يتخذها المديرون غالبا ما يعملون في المستويات الدنيا والوسطى وتتسم القرارات التشغيلية بطبيعة روتينية ، هذا يعني أنها متكررة .

ب . القرارات الإستراتيجية: فهي إستراتيجية بطبيعتها ، لأنها تتضمن مستقبل المنظمة ككل ، وتؤثر تأثيرا طويلا ، ولا يمكن اتخاذها بصورة روتينية . تتميز القرارات الإستراتيجية بدرجة مرتفعة من الخطورة وعدم التأكد .

وعلى ذلك تختلف القرارات الإستراتيجية عن القرارات التشغيلية في أنها :

- تربط بين المنظمة وبيئتها .
- تشمل جزءا كبيرا من المنظمة .

يرى الباحث أن القرارات التشغيلية مرتبطة بالأنشطة اليومية فعادة تتخذ كلما دعت الضرورة لها. أما القرارات الإستراتيجية فهي قرارات عادة ما تتخذ بأمر يتعلق بوجود المنشأة وبقائها .

٦ . من حيث درجة شمول القرار:<sup>(٢)</sup>

أ . قرارات شاملة : القرارات الشاملة هي التي تمتد آثاره ونتائجها إلى معظم وحدات المنظمة وتغطي العديد من جوانبها ، مثل القرارات التي تتعلق بالعلوات والرواتب وساعات العمل وغيرها .

ب . القرارات الجزئية : فتشمل وحدة معينة أو مستوى واحد من المنظمة أو فئة معينة من الموظفين ، مثل قرار ترفيع موظف معين أو إعادة تنظيم قسم معين .

القرارات ذات الطبيعة الاستثمارية: لا يخرج القرار الاستثماري في طبيعته عن أي قرار آخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة .

(١) علي شريف ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ - ٢٢٦ .

(٢) حسين حريم ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ .

## ثانياً: أنواع القرارات الاستثمارية:

تتمثل أنواع القرارات الاستثمارية في الآتي: (١)

أ . قرار الشراء: يتخذ المستثمر قراره بالشراء عندما يشعر بأن قيمة الأداء الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد من سعرها السوقي، ويترتب على ذلك ضغوط شرائية في السوق علي تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها في السوق بالاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والسهم .

ب . قرار عدم التداول: هذا القرار له علاقة مباشرة مع قرار الشراء حيث يترتب علي الحالة السابقة والناجئة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة ، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض علي من مكان لديهم حوافز الشراء ، وكذلك من كان لديهم حوافز البيع أيضا للتوقف عن البيع فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول . حيث أن (س = ق) أي أن القيمة السوقية تساوي (قيمة الأداء الاستثمارية) لان المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية وكما تنتفي لديه أيضا ولو مؤقتا المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة .

ج . قرار البيع : بعد أن تتم حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يساوي السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتختلف رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجية الخاص بالقرار ، أي أن المستثمر يرى بأن (س) السعر السوقي ما زال اقل في تلك اللحظة من (ق) وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولدا بالتالي حافزا لدي غيره للبيع قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع .لذلك يخلق ظرفا جديدا ينعكس على آلية السوق ليصل الي نقطة يصبح فيه المعروض من الأداة أكثر من الطلب عليها فيتجه السعر السوقي للأداة الاستثمارية للهبوط مرة أخرى وهكذا تدور الدورة.

يرى الباحث أن مجمل قرارات الاستثمار تتوقف على حالة نقطة توازن السوق من حيث السعر السوقي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان الظروف والمخاطر المتعلقة بالأسعار . كما يرى أن حركة التداول في أسواق رأس المال تتأثر بما ينشر

(١) جمال جويدان الجمل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥-٢٤٦ .

من أرقام وحقائق محاسبية ، إذ أن للمعلومات المحاسبية التي تطرح في السوق لها تأثير على حركة التداول في أسواق رأس المال من حيث قرار الشراء والبيع أو عدم التداول .

## ٢ . أسس اتخاذ القرار الاستثماري :

لا بد للمستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار وتوظيف الأموال أن يأخذ بالاهتمام الأسس والاعتبارات التالية:<sup>(١)</sup>

أ . **العائد المتوقع** : تشير الشواهد إلى أن هدف المستثمر دوما تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بغرض استمرار النشاط الاستثماري ، وحيث أن المستثمر يضحى ببعض ماله في الوقت الحاضر إنما يطمح أن يحقق مستقبلا عائدا مقابل هذه التضحية علي شكل أرباح أما إذا كانت نتيجة الاستثمار خسارة فعلية ألا يستمر في ذلك الاستثمار لأنه سيستنزف من أمواله الكثير ولن يحقق له عائدا ايجابيا .

ب . **درجة المخاطرة المتوقعة** : بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع .

ج . **اختيار الزمن المناسب** : على المستثمر أن يختار الوقت المناسب للقيام بالعملية الاستثمارية وكذلك اختيار الأداة الاستثمارية الأكثر سيولة ، فيجب على المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار وقت تحقيق العائد واسترداد المبالغ المدفوعة .

ولكي يكون متخذ الاستثماري مطمئنا لا بد أن تتوفر بعض الأساسيات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار ومنها :

- **السيولة** : وتعني السيولة توفر الحد المطلوب من التقوية الجاهزة لمواجهة أي طارئ أو مصروف مفاجئ .

- **الربحية** : لا شك أن هدف المستثمر تحقيق عوائد مجزية لتوظيف أمواله وهذا العائد هو الربحية المتوقعة من توظيف الوحدة الواحدة من رأس المال .

**الثقة والأمان** : لا بد من التعامل بمبدأ الثقة والأمان بحيث تكون البيئة آمنة ومستقرة وبالتالي يختار المستثمر مراعاة الأسس التي يبني عليها الاستثمار المتمثلة في المنفعة التي يحققها في المستقبل والتنبؤ بدرجة المخاطر المحتملة حدوثها بالإضافة إلى عامل الوقت .

(١) أحمد زكريا صيام ، مبادئ الاستثمار ، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م) ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

### ٣. المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار :

ولكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار ، لا بد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار وهي :<sup>(١)</sup>

أ . **مبدأ الاختيار** : إن المستثمر الرشيد يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له . كما يفرض هذا المبدأ علي المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة .

ب . **مبدأ المقارنة** : أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة .

ج . **مبدأ الملائمة** : يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلاءم رغباته وميوله ، ويقوم هذا المبدأ علي أساس أن الكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الرئيسية لقرار الاستثمار وهي :

- معدل العائد علي الاستثمار .

- درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار .

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وأدوات الاستثمار .

د . **مبدأ التنوع** : يلجأ المستثمرون إلى تنوع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار ، أي توزيع المخاطر الاستثمارية .

#### ثالثاً: مراحل اتخاذ قرارات الاستثمار

معظمنا يتفق أن القرار الجيد هو القرار الذي تمت دراسته جيدا قبل إصداره بمعنى إننا قبل أن نتخذه فإننا نكون قد درسنا جميع الخيارات المتاحة لنا ونظرنا في كل ناحية وفهمنا كل مضمون من مضامينه وعليه فان اتخاذ القرار مدروس يتطلب الكثير من التفكير ومع ذلك فان معظم القرارات تتخذ باستخدام قدر يسير من التفكير الحقيقي<sup>(٢)</sup>

(١) زياد رمضان ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ \_ ٢٩ .

(٢) مدونة صالح محمد القرا . sgarra.wordpress.com

## المرحلة الأولى : تشخيص المشكلة :

من الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة ودرجة أهمية المشكلة وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

## المرحلة الثانية : جمع البيانات والمعلومات

إن فهم المشكلة فهما حقيقيا واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار ذلك ان اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على اكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة ومن ثم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعد على الوصول إلي القرار المناسب .

وقد صنف بعض علماء الإدارة أنواع البيانات والمعلومات التي يستخدمها المدير بالاتي :

١-البيانات والمعلومات الأولية والثانوية .

٢-البيانات والمعلومات الكمية .

٣-البيانات والمعلومات الأولية .

٤-الأمور أو الحقائق .

## المرحلة الثالثة : تحديد الحلول المتاحة وتقويمها :

ويتوقف عدد الحلول ونوعها على عدة عوامل منها : وضع المؤسسة، والسياسات التي تطبق، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانياتها المادية ، والوقت المتاح أمام متخذ القرار، واتجاهات المدير (متخذ القرار ) وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع ، الذي يعتمد على التفكير الابتكاري الذي يرتكز على التصور والتوقع وخلق الأفكار مما يساعد على تصنيف البدائل المتوافرة وترتيبها والتوصل إلي عدد محدود منها .

## المرحلة الرابعة : اختيار الحل المناسب للمشكلة :

وتتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارها موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار تؤائم هذه المعايير :

- ١- تحقيق الحل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة فغي تحقيقها .
  - ٢- اتفاق الحل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها .
  - ٣- قبول أفراد المؤسسة للحل واستعدادهم لتنفيذه.
  - ٤- درجة تأثير الحل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد المؤسسة
  - ٥- درجة السرعة المطلوبة في الحل والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.
  - ٦- مدي ملائمة كل حل مع العوامل البيئية الخارجية.
  - ٧- القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية توما يمكن أن تفرزه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل .
  - ٨- المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة .
  - ٩- كفاءة الحل والعائد الذي سيحققه إتباع الحل المختار .
- المرحلة الخامسة : متابعة تنفيذ القرار :**

يجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار لأحسن النتائج وعندما يطبق القرار المتخذ وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليري درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله وعملية المتابعة تنمي لدي متخذي القرارات أو مساعديهم القدرة علي تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد علي اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها، ويضاف إلي ذلك إن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد علي تنمية تروح المسؤولية لدي المرؤوسين وحثهم علي المشاركة في اتخاذ القرار .

وتشير نظرية القرارات إلي عدد من الخطوات العلمية التي يجب أن يقوم بها متخذو القرارات للوصول إلي قرار رشيد ومن أهم قرار رشيد ومن أهم هذه الخطوات :-

تحديد المشكلة التي يبحث لها عن حل وذلك بشكل واضح ودقيق وكذلك تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة في ظل عدد من الفروض والتصورات ثم جمع المعلومات المالية وغير المالية

عن البدائل الممكنة لحل المشكلة وذلك بالدقة في الوقت المناسب والملائمة لكل بديل وأخيرا تقييم البدائل في ضوء المعلومات التي سبق تجميعها واختيار البديل الأفضل لها<sup>(١)</sup>.

من هذا المنطلق يمكن القول أن المستثمر حينما يقوم باستقطاع جزء من دخله الحالي مقابل الحصول على عائد مناسب في المستقبل فذلك يعني أنه يضحي بالقيمة الحالية المؤكدة لمبالغ معينة (حاضرا) مقابل الحصول على قيمة أكبر غير مؤكدة مستقبلا وعلى ذلك فالمشكلة التي تواجه المستثمر تتعلق بالهدف من الاستثمار : هل يريد عائدا اكبر مع درجة عالية من المخاطرة ؟ أم يريد عائدا أقل درجة منخفضة من المخاطرة ؟

وهذا يفترض من المصارف دراسة أنواع الاستثمار التي تحقق لها الهدف من الاستثمار وخصائص كل نوع والعائد والمخاطرة من وراء كل نوع . فقد ترغب البنوك في استثمار أموالها في شكل أراضي ومباني وآلات ( الاستثمار المالي هو استثمار طويل الأجل ، أصول ثابتة ) أو شكل أوراق مالية كالأسهم والسندات ( الاستثمار المالي هو استثمار قصير الأجل ) أيضا يمكن أن ترغب المصارف في استثمار مدخراتها في سهم معين لشركة معينة أو أسهم مختلفة ( وهو استثمار فردي ) حتى لو تعددت أنواع الأسهم ، أو تريد أن تستثمر أموالها في أنواع مختلفة مثل الأراضي ، الأسهم ، الذهب ، العملات ( استثمار متعدد أو متنوع ) وهذا النوع من الاستثمار المتنوع يعامل معاملة محفظة الأوراق المالية وهو ليس قاصرا على الأوراق المالية فقط وإنما يشمل أي نوع من الأصول التي يراد الاستثمار فيها بشرط التنوع والتعدد في أنواع الاستثمار وهو في ذلك يقوم بنوعين من التحليل هما التحليل الأساسي والتحليل الفني .

ولهذا يقوم المستثمر بدراسة المشروع الذي استثمر فيه أمواله وذلك بالرجوع إلى التقارير المالية التي تصدر في نهاية السنة والتقارير الدورية ( ربع سنوية ) وإيجاد مجموعة من النسب المالية والعلاقات والاتجاهات بين بنود القوائم المالية خلال سلسلة زمنية معينة وذلك لهدف التعرف على درجة نمو المشروع ومقدرته على تحقيق الأرباح مستقبلا .

ثم يتوسع في التحليل عن طريق دراسة الصناعة التي ينتمي إليها المشروع الذي قد يستثمر فيه أمواله من حيث طبيعة الصناعة ودرجة الطلب على منتجاتها والمشكلات الفنية أو المالية التي تواجه مثل هذا النوع من النشاط<sup>(١)</sup> .

(١) نظير رياض الشحات ، مرجع سابق ، ص ، ١٤٣ .

وأخيرا يقوم المستثمر بدراسة النشاط الاقتصادي الكلي مثل مؤشر إجمالي الناتج القومي أو الناتج الصناعي والسياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة عند فرض الضرائب أسعار الفائدة ومعدل التضخم والبطالة .

وعلى ذلك فالتحليل الأساسي يحتاج إلى استخدام نظرية الاحتمالات والنماذج الاحتمالية في قياس مدى حساسية الاستثمار المرغوب فيها للعوامل التي قد يتعرض لها المستثمر وأيضا تحليل المدخلات والمخرجات في بيان علاقة المشروعات بعضها ببعض وأثر ذلك على الأرباح المستقبلية .

وخلاصة القول فالتحليل الأساسي بمستوياته الثلاثة يهدف في النهاية إلى التوصيل إلى القيمة الذاتية للاستثمار ومدى قربها أو بعدها عن القيمة السوقية له . هذا وبع قيام كل مستثمر بدراسة كل نوع من أنواع الاستثمار في ضوء التحليل الأساسي والفني يصل إلى المرحلة الأخيرة من مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري وهي تتعلق باختيار الاستثمار الأفضل وذلك عن طريق قيام المستثمر بالموازنة بين القيمة للاستثمار والقيمة السوقية له وأخيرا عن طريق قيامه بالموازنة بين العائد والمخاطرة والعكس صحيح وأيضا عن طريق قيامه بالموازنة بين القيمة للاستثمار والقيمة السوقية له وأخيرا يقوم المستثمر بالموازنة بين الاستثمار الفردي ( نوع واحد من الاستثمار ) أو الاستثمار المتنوع ( المحفظة ) .

مما سبق يلاحظ أن المعلومات المحاسبية لها أثر في اتخاذ القرار الاستثمار وذلك بتوفير مجموعة من المعلومات المالية التي المساعدة متخذي القرارات في تقويم بدائل الاستثمار و اختيار البديل الأفضل وما سيجري على ذلك من التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية .

فالتقارير المالية ما زالت تستخدم لجانب مصادر أخرى عند قيام المستثمر بالتحليل الأساسي كمصدر من مصادر المعلومات ، كما أن تحليل القوائم المالية واستخراج مجموعة من النسب والعلاقات والاتجاهات لعناصر القوائم المالية خلال سلسلة زمنية تعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها المستثمرون عند القيام باتخاذ قرار الأوراق المالية أو بيعها .

وبهذا الصدد تشير لجنة معايير المحاسبة أن الهدف من التقارير المالية هو توفير المعلومات المالية ( أولا ) للمستثمرين الحاليين والمتوقعين ( ثانيا ) الدائنين . ثم غيرهم من المستفيدين ،

(1) محمد حسن عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ، ٤٤ .

وهذا يعني أن المستثمر يعتبر هو المستفيد الأول بالرعاية نظرا لقدرته المحدودة في الحصول على المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار إلا عن طريق التقارير المالية (١) .

ويعني هذا أن الوظيفة المالية تشمل الأجزاء التالية :-

١. قرار الاستثمارات طويلة الأجل أي إقرار الفرصة الاستثمارية التي تستفيد منها المنشأة وحجم الطاقة الإنتاجية وحجم ونوع مختلف الأصول الثابتة .

٢. قرار الاستثمار قصير الأجل أي قرار حجم الاستثمار في المخزون السلعي وفي حسابات العملاء وفي النقدية ... الخ (٢) .

٣. قرار هيكل التمويل الملائم (الأنواع المختلفة من الأصول ) التي يتفق مع هيكل الأصول والذي يجعل تكلفة الأموال أقل م يمكن .

٤. قرار مصادر التمويل طويل الأجل سواء كانت مصادر تمويل ذاتي من رأس المال أو احتياطات أو فائض أو ربح غير موزع أو مصادر خارجية بالافتراض طويل الأجل.

٥. قرار مصادر التمويل قصير الأجل سواء كان الافتراض في شكل ائتمان تجاري ( شراء الأجل ) أو في شكل ائتمان مصرفي .

وأهم المعلومات الملائمة لقرارات الاستثمار وأنواعها ما يلي: (٣)

أ - معلومات مالية :

\* **تاريخية:** وهي معلومات مستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة مثل الإيرادات من المبيعات ، والدخل الصافي .

\* **حالية :** وهي معلومات متاحة ومنشورة وقت اتخاذ قرار بيع أو شراء الأوراق المالية مثل الأرباح الموزعة والعائد على السهم .

\* **مستقبلية :** وهي معلومات متوقعة وغير مؤكدة ويتم نشرها بمعرفة إدارة الشركة أو بواسطة المحلل المالي مثل ( التنبؤ بالأرباح والتنبؤ بالعائد والمخاطرة على السهم ) .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٣) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، ( الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٦ هـ ) ، ص ص ٢٣٥ -

\* **داخلية** : وهي معلومات ليست متاحة للنشر ويعتبر نشرها غير قانوني لأنها قد تضر بالشركة أو المصرف ( مثل تعثر المصرف في سداد الديون والفوائد المستحقة عليه ) .

**ب - معلومات غير مالية :-**

\* **تاريخية**: وهي معلومات تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات من الاستثمارات عن السنوات الماضية .

\* **حالية** : وهي معلومات تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين في المنتج الحالي المستثمر فيه.

\* **مستقبلية** : وهي معلومات تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق استثمارات جديدة.

\* **داخلية** : وهي خاصة بالشئون الداخلية للمصارف كغير أحد أعضاء مجلس الإدارة .إن المصارف بصورة عامة تعمل على تطوير وتنمية سوق المال عن طريق تنشيط الأسواق المالية سواء كانت الأسواق الأولية أو الثانوية وذلك بتشجيع تملك الأوراق المالية وتداولها ويساعد ذلك في تنمية الوعي الادخاري والاستثماري لدى جمهور المتعاملين ومن ثم تعبئة الأموال اللازمة لتمويل المشروعات والمنشآت في المجتمع .

المصارف من خلال تواجدها في قلب الأسواق المالية تقوم بعمل الدراسات المتعلقة بالأوراق المالية والتعامل داخل البورصات والقيام بالاتصالات ومتابعة التطورات المالية والنقدية والقوانين والسياسات المختلفة التي تؤثر على الأسواق المالية المحلية والدولية وتساعد المصارف شبكة الاتصالات التي تربط المصارف بعملائها والأسواق المالية وإمكانيات انسياب المعلومات المالية بسرعة عن تحركات أسعار الأوراق المالية وحالة السوق .

كما يمكن للمصارف أن تحقق تكامل بين السواقين المالي والمصرفي وتقديم الكثير من الخدمات التي تؤدي إلى تنشيط الاستثمار في أسواق المال عن طريق الآتي:<sup>(١)</sup> :

**أ - الضمان تغطية الاكتتاب في الأوراق المالية** : تقوم المصارف بضمان الإصدارات من الأوراق المالية وتحمل مخاطر ذلك بدفع قيمة الأوراق المالية للشركة المصدرة والقيام فيما بعد ببيعها للجمهور وربما اقتصر دور المصارف على تقديم المساعدة والرعاية اللازمة لعملية بيع الأوراق المالية الجديدة نظير عمولة معينة .

(١) عبد الرزاق رحيم جدي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، ( عمان ، دار أسامة للنشر ، ١٩٩٨ م ) ، ص ، ص ٢٤٠ - ٢٤٤ .

ب - **محفظة الأوراق المالية** : تعمل المصارف على تكوين محفظة الأوراق المالية وتقوم بإدارتها لتنشيط التعامل في البورصات .

ج - **حماية مصالح المستثمرين** : تشتري المصارف الأوراق المالية التي سبق أن بيعت للعملاء ثم تقوم بعرضها وإعادة بيعها لعملاء آخرين .

د - **شراء وبيع الأوراق المالية** : يقوم المصرف بدراسة وتحليل الأوراق المالية نيابة عن العملاء لما يحقق مصالح عملائه .

هـ - **ترويج الأوراق المالية** : تعمل المصارف على دراسة وترويج الأوراق المالية والاتصال بالوكلاء والسماسة للقيام بتوزيع وبيع الأوراق المالية في المناطق المختلفة وتشجيع المستثمرين والمؤسسات على الشراء - مما ينشط الأسواق الثانوية .

و - **حفظ الأوراق المالية** : تقوم المصارف بحفظ الأوراق المالية وتحصيل قيمتها نيابة عن العملاء وكذلك تسجيل الأوراق المالية في البورصات والاحتفاظ بسجل المساهمين وإصدار شهادات الأسهم .

المقومات والمبادئ الأساسية لقرار الاستثمار في الأوراق المالية (١) .

ينصب اهتمام المستثمر متخذ القرار الاستثماري على الكيفية التي يوظف بها أمواله ( المدخرة أو المقترضة ) التوظيف الأمثل ، بهدف الحصول على عوائد ملائمة لمستوى المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال . ولهذا فالقرار الاستثماري الرشيد يجب أن يكون خلاصة سلسلة من الدراسات والتحليلات التي من شأنها خلق هذا القرار . ولذا يعتبر القرار الاستثماري من أخطر وأصعب القرارات التي يتم اتخاذها على مستوى المستثمر الفرد أو المؤسسة ٢ .

إن مفهوم قرار الاستثمار في الأوراق المالية لا يخرج في طبيعته عن أي قرار استثماري آخر ، من حيث كونه عملية اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة . ولكي يتوصل المستثمر إلى اختيار البديل الملائم عليه بالاسترشاد بالمدخل العلمي لاتخاذ القرارات والذي يقوم على عدة خطوات أهمها :

(١) محمد مطر - مرجع سابق - ص : ٢٩ - ٣٩ .

وزياد رمضان - مرجع سابق - ص : ٢٥ - ٢٩ .

(٢) محمد صالح الحناوي و رسمية قرياقوص ، أساسيات الإدارة المالية والتمويل ، (الإسكندرية:الدار الجامعية، ١٩٩٦ م) ، ص ١٧٧ .

- ١ . تحديد الهدف الأساسي من العملية الاستثمارية .
- ٢ . تحديد وحصر البدائل الاستثمارية المتاحة .
- ٣ . دراسة وتحليل البدائل الاستثمارية المتاحة .
- ٤ . الموازنة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة على ضوء نتائج التحليل .
- ٥ . اختيار البديل الاستثماري الملائم حسب ميول المستثمر ورجباته المتعلقة بنتائج التحليل المتمثلة في العائد والمخاطرة والسيولة .

من المدخل العلمي لاتخاذ القرارات هذا يمكن استنباط عدة معايير ومبادئ تعتبر من المقومات والمبادئ الأساسية لنجاح أي قرار استثماري وذلك على النحو التالي : ١. مبدأ **تعدد الخيارات** : إن المستثمر الرشيد يبحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة يقوم باختيار ما يناسبه ويحقق أهدافه منها ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختيار البديل الاستثماري الملائم الذي يتفق مع الإستراتيجية الاستثمارية . وكلما تعددت الفرص الاستثمارية المتاحة كلما توفرت المرونة الكبيرة لهذا المستثمر لاتخاذ لقرار الاستثماري الناجح والرشيد الذي يحقق أهدافه . وتتم عملية المفاضلة هذه بالاستعانة بما يعرف " التحليل المالي " لكل بديل ومقارنة نتائج تحليل هذه البدائل الاستثمارية بعضها البعض لاختيار البديل الاستثماري المناسب الملائم . وهنا يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لابس لديه الخبرة والدراية الكافيتين أن يستعين بفئات الاستشاريين والمحللين الماليين المتخصصين ( محللو الاستثمار \_ مدراء المحافظة الاستثمارية المحترفون ..... وغيرهم ) .

٢. مبدأ **الملاءمة** : إن المستثمر الرشيد عندما يقوم باختيار البديل الاستثماري المناسب من بين البدائل الاستثمارية المتعددة والمتاحة يسترشد بمبدأ يعرف ب " منحى التفصيل " وهو يعبر عن رغبته وميوله ودرجة اهتمامه بنتائج التحليل المالي ( الذي تم إجراءه على تلك البدائل الاستثمارية المتاحة)والمتمثلة في العناصر التالية :

- أ. **عنصر الربحية** : حيث يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية ب " معدل العائد على الاستثمار " الذي يتوقع تحقيقه من أمواله المستثمرة .
- ب. **عنصر الأمان** : حيث يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الأمان ب " المخاطرة " التي يكون مستعداً لتحملها في نطاق العائد المتوقع .

ج. **عنصر السيولة** : حيث يعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر السيولة ب " مستوى السيولة " التي يرغب أن تتمتع بها أدوات الاستثمارية المختارة .

**رابعاً: أهداف الاستثمار ومخاطره :**

تتمثل أهداف الاستثمار في :

أ. تحقيق العائد أو الربح ، أي كان نوع الاستثمار من الصعب أن نجد مستثمراً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه الرئيسي تحقيق العائد أو الربح .

ب. تنمية الثروة ، يتحقق هذا الهدف عندما يقوم المستثمر بالإنفاق والاستهلاك الجاري على أمل تكوين وتنمية الثروة في المستقبل .

ج. توفير السيولة لمواجهة الاحتياجات المتوقعة ، إن اختيار المستثمر للأدوات الاستثمارية المناسبة يمكنه من تحقيق السيولة التي تقي بالتزاماته الأمر الذي يجنبه العجز المالي والاحتفاظ بجزء من النقدية في صندوق المشروع لمواجهة الطوارئ .

د. المحافظة على قيمة الموجودات ، وعندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره وحتى لا تتخفف قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها (١) .

يرى الباحث أن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق الربح وتكوين الثروة وتنميتها والمحافظة على قيمة الموجودات مهما كان نوع الاستثمار وأن الأشكال الرئيسية للاستثمار تتمثل في مشروعات استثمارية جديدة ، مشروعات استثمارية توسعية ، مشروعات إحلال وتحديث وتجديد . مما يعني استثمار أموال كبيرة لخلق طاقات إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها أو تحسين الكفاءة الإنتاجية .

ومهما كان نوع الاستثمار فإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية (٢) :-

- تحقيق العائد الملائم .
- استمرارية الدخل وزيادته .
- المحافظة على رأس المالي الأصلي للمشروع .

(١) طارق حيدر جردان ، مبادئ الاستثمار ، ( عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ م ) ، ص ١٣ .

(٢) عبد الشكور عبد الرحمن موسى ، مرجع سابق ، ص ، ٥١ .

- ضمان السيولة الأزمة .
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة .
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي فضلا عن زيادة الدخل القومي .
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر والزيادة نموه وتطويره .
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي الإشباع حاجة المواطنين والحد من الواردات وزيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات .
- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد .
- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد في الدولة بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم لأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة .
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة .
- القضاء على كافة أشكال البطالة وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية لخطرة التي تفرزها البطالة .
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية .
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي .

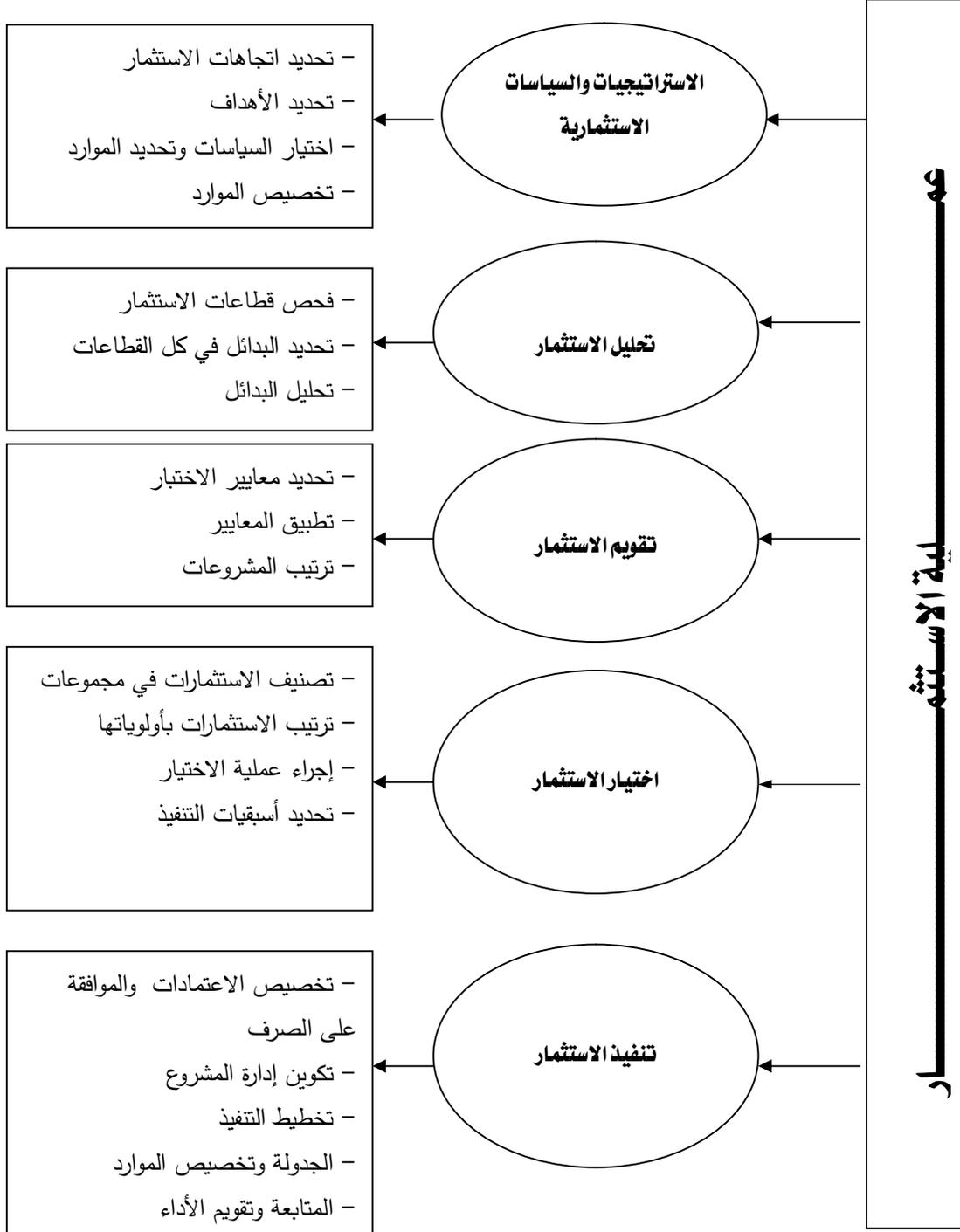
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منه قوة فاعلة تؤكد أمن الوطن<sup>(١)</sup>.

يلاحظ الباحث أن تحقق أهداف الاستثمار هو دليل على نجاح المشروع الاستثماري ، كما أن استمرارية المشروع الاستثماري ترتبط بمدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه

---

(١) عبد الشكور عبد الرحمن موسى ، مرجع سابق ، ص ، ٥١ .

الشكل (١/٢/٢): مراحل عملية الاستثمار:



المصدر: زكي مكي إسماعيل، إدارة وتقويم المشروعات، الطبعة الثانية، (شركة مطابع السودان للعملة، ٢٠٠٦م)، ص ٥٦.

# **الفصل الرابع**

## **الدراسة الميدانية**

### **ويشتمل على مبحثين**

**المبحث الأول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني**

**المبحث الثاني : إجراءات تحليل بيانات الدراسة الميدانية.**

## المبحث الأول

### بنك فيصل الإسلامي السوداني النشأة والأهداف والتطور

تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني:

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار<sup>(١)</sup>.

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٦٦م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفي فبراير ١٩٧٦م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ٤/٤/١٩٧٧م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية ( مجلس الشعب آنذاك).

وفي مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني . وفي ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو ١٩٧٨م .

- ادارة الاعلام والعلاقات العامة - منشورات عن البنك

وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار ، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد

<sup>(١)</sup> أثر تطور التقنية المصرفية على أداء الجهاز المصرفي في السودان ، دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، نصر الدين علي عبد الرحمن ، جامعة النيلين ، ص ٤٣ .

حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التي يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة ١٩٧٠م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك من المواد ٣٢ ، ٤٤ ، ٤٥ من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتببات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

### النشأة والتأسيس:

- تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم ٩ لسنة ١٩٧٧م بتاريخ ٤/٤/١٩٧٧م .
- في مايو ١٩٧٧م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس وأكثتوا في نصف رأس المال المصدق به آنذاك .

- في ١٨ أغسطس ١٩٧٧م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام ١٩٢٥م .
- باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو ١٩٧٨م .
- رأس المال المصرح به ٥٠٠ مليون جنيه سوداني
- رأس المال المدفوع ٢٨٠ مليون جنيه سوداني

#### الرؤيا:

مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

#### الرسالة:

مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير والامتياز، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهاجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

#### القيم العشرة:

- الشرعية في المعاملات.
- الريادة.
- التميز.
- المهنية.
- العمل بروح الفريق.
- التحسين المستمر.
- الشفافية في المعاملات والعلاقات.
- إسعاد المتعاملين.
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع.

## النشاط:

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

### أهداف البنك وأغراضه:-

- حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:
1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
  2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
  3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورته.
  4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.
  5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.
  6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
  7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.
  8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاته مع هذه المصارف.
  9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.
  10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريين.
  11. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

١٢. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية

١٣. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة.

١٤. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملًا بالربا أو محظورًا شرعياً.

١٥. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.

١٦. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

١٧. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٨. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.

١٩. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية:-

٢٠. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك ( تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً ) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.

٢١. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.

٢٢. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.

٢٣. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.

٢٤. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

### فروع البنك:

يملك بنك فيصل الإسلامي السوداني مجموعة من الفروع المتميزة والتي اختير لها مناطق جغرافية وفق دراسات علمية بحيث تقدم أفضل الخدمات لعملاء البنك الكرام. كما أنه قد تم تأسيس وتهيئة هذه الفروع مما يجعلها مهيئة لتقديم خدمة متميزة لعميل البنك. للإطلاع على قائمة بفروع البنك وبعض المعلومات عنها (١).

### جدول (١/١/٤)

م	الفرع	المدينة
١	الفيحاء	الخرطوم
٢	الجمهورية	الخرطوم
٣	جامعة الخرطوم	الخرطوم
٤	السوق العربي	الخرطوم
٥	السجانة	الخرطوم
٦	السوق الشعبي الخرطوم	الخرطوم
٧	المنطقة الصناعية الجديدة الخرطوم	الخرطوم
٨	السوق المحلي	الخرطوم
٩	الزبير باشا	الخرطوم
١٠	المنشية	الخرطوم
١١	الرياض	الخرطوم
١٢	العمارات	الخرطوم
١٣	الكلاكلة	الخرطوم
١٤	البرلمان	الخرطوم
١٥	جبل الأولياء	الخرطوم
١٦	جهاز المغتربين	الخرطوم
١٧	الشجرة	الخرطوم
١٨	شارع الستين	الخرطوم

(١) [www.fibsudan.com](http://www.fibsudan.com)

١٩	جامعة إفريقيا العالمية	الخرطوم
٢٠	الكلاكلة شرق	الخرطوم
٢١	مطار الخرطوم	الخرطوم
٢٢	أبو حمامة	الخرطوم
٢٣	جامعة الرباط الوطني	الخرطوم
٢٤	جيرة	الخرطوم
٢٥	المحطة الوسطى أم درمان	أم درمان
٢٦	السوق الشعبي أم درمان	أم درمان
٢٧	سوق ليبيا	أم درمان
٢٨	جامعة أم درمان الإسلامية (الثورة)	أم درمان
٢٩	جامعة أم درمان الإسلامية (أبوسعد)	أم درمان
٣٠	جامعة أم درمان الإسلامية (العرضة)	أم درمان
٣١	الموردة	أم درمان
٣٢	الثورة شارع النص	أم درمان
٣٣	الثورة شارع الوادي	أم درمان
٣٤	الثورة شارع الشنقيطي	أم درمان
٣٥	أبو سعد	أم درمان
٣٦	المهندسين	أم درمان
٣٧	السوق الشعبي اللاسلكي	أم درمان
٣٨	المنطقة الصناعية الخرطوم بحري	الخرطوم بحري
٣٩	حلة كوكو	الخرطوم بحري
٤٠	سعد قشرة	الخرطوم بحري
٤١	المنطقة الحرة قري	الخرطوم بحري
٤٢	سوق بحري الكبير	الخرطوم بحري
٤٣	الجريف شرق	الخرطوم بحري
٤٤	شمبات	الخرطوم بحري
٤٥	سوبا شرق	الخرطوم بحري
٤٦	السكة حديد	الخرطوم بحري
٤٧	الحاج سوق ستة	الخرطوم بحري
٤٨	الحاج يوسف شارع واحد	الخرطوم بحري
٤٩	بورتسودان	بورتسودان
٥٠	دمادما	بورتسودان
٥١	كسلا	كسلا
٥٢	القضارف	القضارف
٥٣	ود مدني	ود مدني

٥٤	المنطقة الصناعية ود مدني	ود مدني
٥٥	عطبرة	عطبرة
٥٦	العبيدية	عطبرة
٥٧	كوستي	كوستي
٥٨	الأبيض	الأبيض
٥٩	المنطقة الصناعية	الأبيض
٦٠	الفاشر	الفاشر
٦١	نيالا	نيالا
٦٢	شندي	شندي
٦٣	سنجة	سنجة
٦٤	ريك	ريك
٦٥	الحصاحيصا	الحصاحيصا

مراسلو البنك :

جمهورية مصر العربية:

• بنك فيصل الإسلامي المصري - القاهرة

المملكة العربية السعودية:

• البنك الأهلي التجاري - جدة

• بنك الرياض - الرياض

• مجموعة سامبا المالية - الرياض

• شركة الراجحي المصرفية - الرياض

اليمن:

• بنك سبأ الإسلامي - صنعاء

• البنك اليمني للإنشاء والتعمير - صنعاء

دولة الامارات:

• المصرف العربي للإستثمار - أبوظبي

• مصرف أبوظبي الإسلامي - أبوظبي

• بنك القاهرة أبوظبي - أبوظبي

• بنك المشرق - دبي

### دولة البحرين:

- بنك البحرين الشامل – المنامة
- المؤسسة العربية المصرفية – المنامة
- الشركة العربية للإستثمار – المنامة
- ALUBAF bank - Bahrain
- بنك البركة الإسلامي

### دولة قطر:

- مصرف قطر الإسلامي – الدوحة

### سلطنة عمان:

- بنك مسقط

### دولة الكويت:

- بيت التمويل الكويتي – الكويت

### مالطا:

- بنك فيم

### لبنان:

- بنك بيروت
- بنك شمال أفريقيا التجاري – بيروت
- البنك الفرنسي – بيروت
- بنك بيبيلوس – بيروت

### ايران:

- بنك صادرات إيران – طهران

### اوروبا:

- البنك البريطاني العربي التجاري – لندن
- كوميرزبانك – فرانكفورت
- البنك العربي الايطالي
- مؤسسة فيصل المالية – سويسرا
- BCP GENEVE

### كوريا:

• Korea Exchange Bank - SEUOL BR

الأردن:

• بنك الأردن الإسلامي

باكستان:

• بنك باكستان الوطني

النظام الإداري في البنك :

يلتزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا : ( مصرف إسلامي الوجهة ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله ، إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين) و برسالة : ( مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية ، ويستهدف بالتطوير الإمتياز ، وبالكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليوناً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجاً ، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع) .

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطاً وسرعة.
2. إختيار عاملين مؤهلين وإعتماد خارطة لترقيتهم علماً ومهارة وإستقراراً وولاء.
3. إستقطاب الموارد رأسمال وودائع.
4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ، والتدقيق في تنفيذ الشرعية.
5. تنفيذ سياسة إئتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.
6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

التحول التقني الشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها ببسر.
2. تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت ( Swift ) لتنفيذ عمليات التحويلات المالية بصورها المختلفة.

٣. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك ( PentaBank ) لكل الفروع ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.
٤. تم إدخال نظام البنكاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.
٥. تم إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات
٦. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني.
٧. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
٨. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والتي تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.
٩. تم تنفيذ عدد كبير جداً من الصرافات الآلية.
١٠. تم إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

#### المساهمات الرأسمالية داخل السودان

- شركة التامين الإسلامية المحدودة.
- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات المحدودة.
- شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة.
- شركة الفيصل العقارية المحدودة.
- شركة مطاحن الغلال المحدودة - عطبرة.
- شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة.

#### المساهمات الرأسمالية خارج السودان

- بنك فيصل الإسلامي المصري.
- المجموعة الاستشارية الإسلامية - سويسرا.

الخدمات التي يقدمها البنك :

## ١/ خدمات الافراد :

يحرص البنك على تقديم أفضل أنواع المنتجات والخدمات ويسعى دائماً لجعلها في متناول العملاء و يقدم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المتكاملة تلبية للمتطلبات المتنامية وحرصاً على توفير أفضلها. وتتمثل هذه الخدمات في :

### حسابات الافراد :

الحساب الجاري

حساب الإدخار

حساب الوديعة الاستثمارية

### تمويل السيارات :

### التمويل العقاري :

التمويل العقاري لشراء مبنى مكتمل

التمويل العقاري لبناء وتشبيد مبنى سكني

التمويل العقاري لتكملة وصيانة عقار قائم.

### خدمات الشركات : وتتمثل هذه الخدمات في :

### حسابات الافراد :

الحساب الجاري - شركات

حساب الهيئات والمنظمات

### التمويل :

تمويل التجارة المحلية

تمويل القطاع الصناعي والزراعي

### الخدمات الالكترونية :

الرود أونلاين :تعتبر خدمة الرود أونلاين من الخدمات الرائدة التي يقدمها بنك فيصل الإسلامي السوداني لعملائه الكرام، حيث يتمكن عميل البنك من الإتصال بحسابه عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان.

### الصراف لآلي :

تغطي صرافات بنك فيصل الإسلامي السوداني رقعة واسعة بحيث تكون في متناول عميل البنك واختير لهذه الصرافات مواقعاً متميزة بنيت على دراسات علمية وميدانية ، وتعمل هذه الصرافات على مدار الـ ٢٤ ساعة...

## الرواد موبايل :

في إطار تقديم خدمات متميزة إلى زبائننا وعملائنا الكرام فقد تم تصميم خدمة الرواد موبايل التي تلبي رغبات العميل وهي تقدم عددا من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سرية وأمان...

## نقاط البيع :

نقاط البيع مشروع من المشروعات القديمة الهادفة إلى تسهيل عملية التداول غير النقدي باستخدام البطاقات ، وهي منفذ لاستلام القيمة عن طريق خصم المبلغ من حساب المشتري وإضافته إلى حساب البائع ...

## التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات:

خدمة التسجيل الإلكتروني لطلاب الجامعات تساعد الطلاب وأولياء أمورهم على إتمام عملية دفع الرسوم الدراسية عبر فروع بنك فيصل الإسلامي السوداني في العاصمة والولايات.

## التحصيل الإلكتروني:

خدمة التحصيل الإلكتروني تمكن عميل البنك من سداد الإلتزامات عبر فروع بنك فيصل الإسلامي بالعاصمة والولايات ، وقد بدأت هذه الخدمة بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك .

## الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي :

يعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني هو البنك الأول الذي يقدم خدمة الإيداع عبر الصراف الآلي في السودان و تمكن هذه الخدمة عملاء البنك الكرام من إيداع المبالغ النقدية عبر صرافات البنك.

## شراء الكهرباء :

خدمة شراء الكهرباء عبر الصرافات الآلية لبنك فيصل الإسلامي السوداني تسهل لعملائنا الكرام شراء الكهرباء في أي وقت ومن أقرب صراف آلي لبنك فيصل الإسلامي السوداني...

## الهيكل الإداري والتنظيمي والوظيفي لبنك فيصل الإسلامي السوداني :

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك فيصل الإسلامي من :

المدير العام وهو علي قمة الهيكل التنظيمي ويتبع له كل من امانة مجلس الادارة ونائب المدير العام وايضا يتبع للمدير العام كل من :

## ١/ المكتب التنفيذي :

والمهام التنظيمية للمكتب التنفيذي:

١/ متابعة تنفيذ قرارات المدير العام للادارات والفروع.

٢/ مراجعة جدول السكرتارية للقاءات المدير العام.

٣/ ترتيب زيارات المدير العام.

٤/ متابعة تنفيذ قرارات لجنة مجلس الادارة ومجلس الادارة.

٥/ متابعة تنفيذ البرامج التدريبية المستمرة.

٦/ مراجعة برامج الاعلانات والترويج.

٧/ الاجراءات المتعلقة بالمأموريات الخارجية.

٨/ اعداد التقرير ربع السنوي لتوفيق الاوضاع.

٢/ ادارة التفتيش والمراجعة الداخلية:

والمهام التنظيمية لهذة الادارة هي :

١/ مراقبة اداء الفروع .

٢/ مراجعة الاعتمادات التصفية.

٣/ مراجعة رواجع الفروع الشهرية.

٣/ ادارة الشؤون القانونية وامانة هيئة الرقابة الشرعية :

ادارة الشؤون القانونية هي التي تمثل البنك امام القضاء من بلاغات الشيكات والدعاوي الجنائية المرفوعة

من البنك ضد العملاء وتقوم ايضا بالاتي :

١/ متابعة مراحل سير الدعاوي الجنائية .

٢/ متابعة مراحل الاستئنافات والطعون.

٣/ صياغة العقود (ايجار ، شراء ، صيانة ، اعلانات ، التمويل ....).

اما امانة هيئة الرقابة الشرعية فمهامها :

١/ استلام ومتابعة الطلبات المقدمة للهيئة وعرضها.

٢/ كتابة محضر الهيئة .

٣/ اعداد تقارير اداء الهيئة .

اما نائب المدير العام وهو الذي يقوم بوظيفة المدير العام عند غياب المدير العام لاي سبب وتتبع

الاية الادارات التالية :

١/ ادارة تقنية المعلومات: وهي التي كانت تسمى سابقا بادارة الحاسب الالي والان اصبحت تسمى ادارة

التقنية نسبة للتقنيات التي تم ادخالها بالبنك وهي تشمل التقنية والمعلومات ومهام هذه الادارة هي:

١/ مراقبة الشبكة ورصد وتسجيل الاعطال والبلاغات وحل مشاكلها.

٢/ رصد وتلبية احتياجات وطلبات الادارات والفروع.

٣/ متابعة اعمال الصيانة الدورية والطارئة .

٤/ مراقبة بيئة العمل .

٥/ سير ملف مشاريع التقنية للبنك المركزي.

٦/ تحسين وتطوير الانظمة العاملة.

٧/ متابعة ادارة الخدمات المصرفية.

## ٢/ ادارة المباني والمنشآت ومهامها:

١/ الترتيبات الامنية والحراسة .

٢/ النظافة العامة.

٣/ استيجار المباني للاخرين.

٤/ مراجعة سجلات المباني والاراضي.

٥/ تحصيل الايجارات.

٦/ اعمال النظافة بالفروع.

٧/ زيارات ميدانية لمباني وارضى البنك المملوكة.

## ٣/ ادارة الاستثمار والشؤون المصرفية :

مهام ادارة الاستثمار هي :

١/ الموقف اليومي لاستقلال الموارد.

٢/ الموقف اليومي للاسعار .

٣/ الموقف اليومي للتصفيات.

٤/ تحليل الرواجع الشهرية .

٥/ موقف الاستقطاب للعملاء.

٦/ مراجعة العمليات المصرفية خلال الاسبوع.

٧/ متابعة العمليات الاستثمارية كبيرة الحجم.

٨/ التقرير الشهري للايرادات المتوقعة.

٩/ التقرير الشهري للعمليات القائمة.

١٠/ التقرير الشهري للاداء الاستثماري .

اما ادارة الشؤون المصرفية فمهامها :

١/ موقف تنفيذ شيكات العملاء .

٢/ تعميم منشورات البنك.

٣/ الرد على استفسارات بنك السودان.

٤/ التعريفة المصرفية.

٥/زيارات تفقدية للفروع.

٤/ ادارة المخاطر : ومهامها :

١/ تقرير عن المخاطر التشغيلية للبنك.

٢/ موقف العملاء .

٣/ تقرير عن المخاطر التسويقية للبنك.

٤/ متابعة العمليات كبيرة الحجم وقياس مخاطرها.

٥/ تقرير عن مخاطر الضمانات.

٥/ ادارة الشؤون المالية : والمهام التنظيمية لهذة الادارة :

١/ متابعة موقف السيولة.

٢/ متابعة وملاحقة تصفيات الحسابات.

٣/ متابعة حسابات جاري الفروع.

٤/ اعداد المركز المالي للرئاسة والفروع.

٦/ ادارة الموارد البشرية : ومهامها :

١/ العلاوات .

٢/ تحديد عقود المتعاقدين .

٣/ الاجازات والبدلات والعلاج .

٤/ التنقلات .

٥/ فوائد ما بعد الخدمة .

٦/ الايقاف عن العمل .

٧/ الجزاءات والتحفيز .

٨/ مجالس التحقيق .

٩/ السلفيات .

١٠/ تقارير الاداء للعاملين .

١١/ الترقيات .

٨/ ادارة البحوث الاقتصادية : ومهامها :

١/ المعلومات المحلية والعالمية .

٢/ المقارنة لبعض بنود القوائم المالية مع بعض البنوك المنافسة .

٣/ متابعة الاشتراكات .

٤/ تقييم اداء الفروع.

٥/ النشرة الاقتصادية.

٦/ التقرير المقدم للاجتماع السنوي للمساهمين.

٧/ التقرير السنوي.

٩/ ادارة العلاقات الخارجية :

وتشمل العلاقات الخارجية والتقد الاجنبي ومهامها :

١/ ارسدة المراسلين.

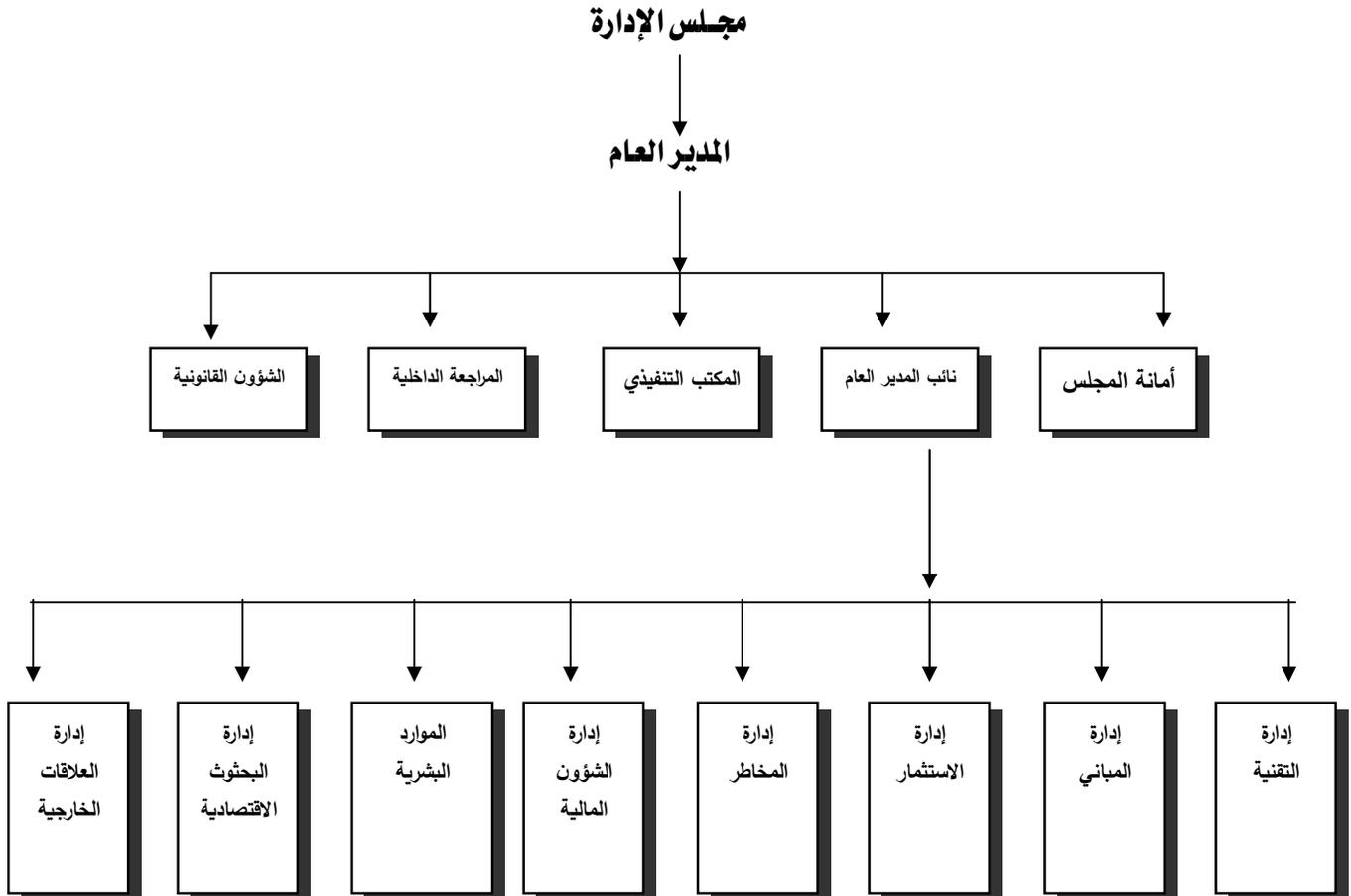
٢/ ضبط حسابات المقاصة بالنقد الاجنبي على بنك السودان.

٣/ متابعة موقف الودائع بالنقد الاجنبي.

٤/ تسوية حساب بنك السودان بالعملة الاجنبية.

٥/ وضع السياسات الداخلية للتقد الاجنبي للفروع حسب المستجدات.

### الهيكل التنظيمي والإداري والوظيفي لبنك فيصل الإسلامي السوداني



المصدر: مصطفى محمد عبد الله، أثر التدريب على أداء العاملين في الجهاز المصرفي السوداني (دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة شندي، ٢٠١٣م

## المبحث الثاني

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

١/ أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وآراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة في هذا المجال ، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوي الخبرة.

تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من (١١٨) فرد من الموظفين ببنك فيصل الاسلامي السوداني وتتكون الاستبانة من جزئين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين ( العمر ، التخصص العلمي ، المؤهل العلمي ، المؤهل المهني ، المركز الوظيفي ، سنوات الخبرة ) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة الفرضيات كلا على حدة .

٢/ عبارات الاستبانة:

تم توجيه عبارات الاستبانة إلى الموظفين ببنك فيصل الاسلامي السوداني ( عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (١٨) عبارة وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد رأيه عن كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق ، لا وافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة الأربعة ، وحيث اشتملت كل فرضية على عدة عبارات .

٣/ صدق وثبات الاستبانة:

جدول رقم (١/٢/٤)

٠.٩٠	قيمة معامل الارتباط الفا كرونباخ للثبات
٠.٩٤	قيمة معامل لأرتباط الفا كرونباخ للصدق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط الفا كورنباخ للصدق تساوي ٠.٩٤ وهي أكبر من ٠.٥ مما يعني أن أجابات المبحوثين علي عبارات الأستبيان تتميز بدرجة صدق عالية ، نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط الفا كورنباخ للثبات تساوي ٠.٩٠ وهي أكبر من ٠.٥ مما يعني أن أجابات المبحوثين علي عبارات الأستبيان تتميز بدرجة ثبات عالي.

#### ٤/ الأساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الاحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للأراء .
  - النسب المئوية.
  - الوسط الحسابي.
  - الانحراف المعياري .
  - اختبار مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.
- ولتطبيق الطرق والأساليب الاحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من آراء العينة تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) Statistical Package for social science والذي يعد من أكثر الحزم الاحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel ٢٠٠٧ في عمليات الرسم البياني.

#### ٥/ تطبيق أداة الدراسة:

وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدها الباحث لهذا الغرض ، كما يلي: حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (٥،٤،٣،٢،١) على الترتيب وأعد الباحث الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الاستبانة.

## ثانياً: تحليل البيانات الشخصية:

١/ العمر:

جدول رقم (٢/٢/٤)

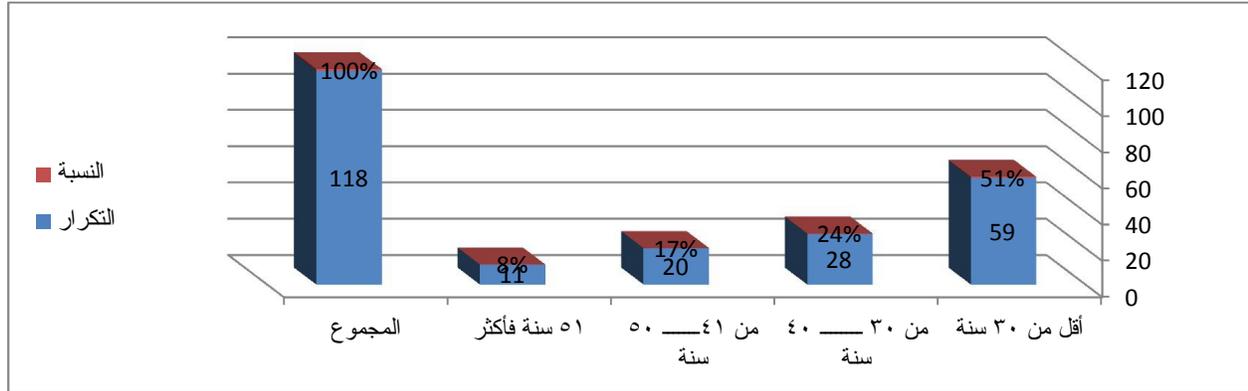
### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٣٠ سنة	٥٩	٥١%
من ٣٠ - ٤٠ سنة	٢٨	٢٤%
من ٤١ - ٥٠ سنة	٢٠	١٧%
٥١ سنة فأكثر	١١	٨%
المجموع	١١٨	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

شكل رقم (٢/٢/٤)

### الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٥١%) أعمارهم أقل من ٣٠ سنة ، وأن هنالك نسبة (٢٤%) أعمارهم من ٣٠ إلى ٤٠ سنة ، وأن هنالك نسبة (١٧%) أعمارهم من ٤١ سنة إلى ٥٠ سنة ، وأن هنالك نسبة (٨%) أعمارهم من ٥١ سنة فأكثر.

## ٢/ التخصص العلمي :

جدول رقم (٣/٢/٤)

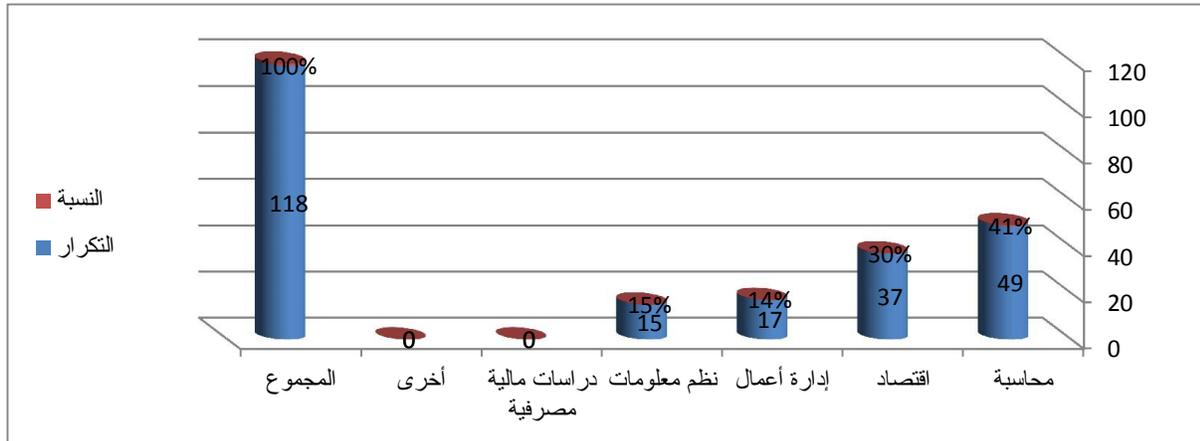
### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
٤١%	٤٩	محاسبة
٣٠%	٣٧	اقتصاد
١٤%	١٧	إدارة أعمال
١٥%	١٥	نظم معلومات
٠	٠	دراسات مالية مصرفية
٠	٠	أخرى
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

شكل رقم (٣/٢/٤)

### الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٣/٢/٤) والشكل البياني رقم (٣/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤١%) تخصصهم العلمي محاسبة ، وأن هنالك نسبة (٣٠%) تخصصهم العلمي اقتصاد ، وأن هنالك نسبة (١٤%) تخصصهم العلمي ادارة أعمال ، وأن هنالك نسبة (١٥%) تخصصهم العلمي نظم معلومات . ولا يوجد تخصص دراسات مالية ومصرفية ولا تخصصات أخرى.

### ٣/ المؤهل العلمي :

جدول رقم (٤/٢/٤)

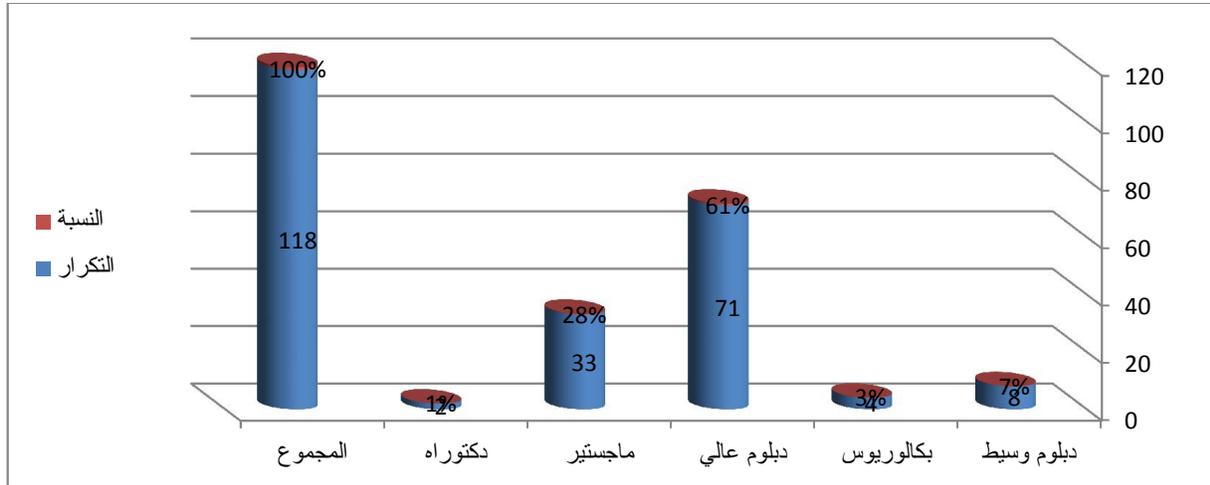
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
٧%	٨	دبلوم وسيت
٣%	٤	بكالوريوس
٦١%	٧١	دبلوم عالي
٢٨%	٣٣	ماجستير
١%	٢	دكتوراه
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

شكل رقم (٤/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (٤/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٧%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيت ، وأن هنالك نسبة (٣%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، وأن هنالك نسبة (٦١%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، وأن هنالك نسبة (٢٨%) مؤهلهم العلمي ماجستير ، وأن هنالك نسبة (٢%) مؤهلهم العلمي دكتوراه.

#### ٤/ المؤهل المهني :

جدول رقم (٥/٢/٤)

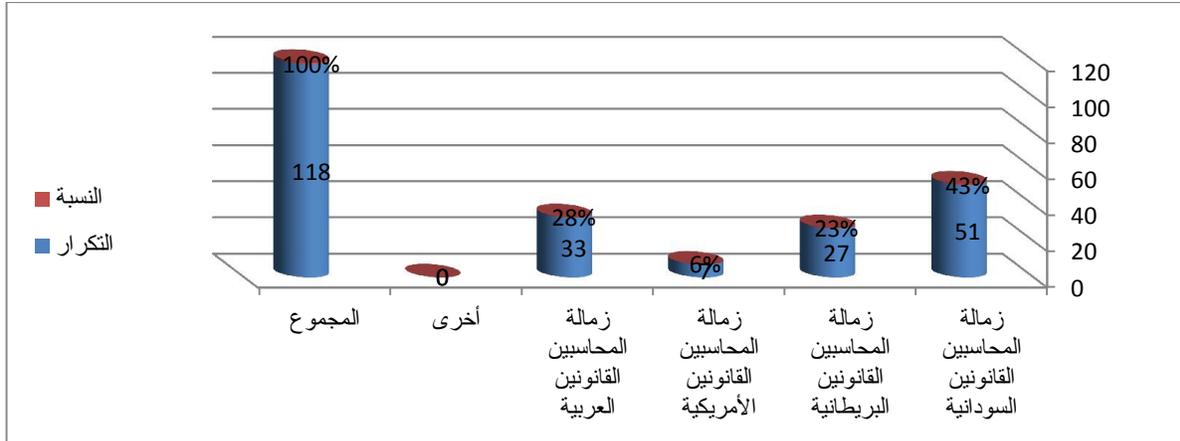
#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة	التكرار	المؤهل المهني
٤٣%	٥١	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
٢٣%	٢٧	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
٦%	٧	زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية
٢٨%	٣٣	زمالة المحاسبين القانونيين العربية
-	-	أخرى
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

شكل رقم (٥/٢/٤)

#### الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٥/٢/٤) والشكل البياني رقم (٥/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٤٣%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين السودانية ، وأن هنالك نسبة (٢٣%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين البريطانية ، وأن هنالك نسبة (٦%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين الأمريكية، وأن هنالك نسبة (٢٨%) مؤهلهم المهني زمالة المحاسبين العربية .

## ٥/ المركز الوظيفي :

جدول رقم (٦/٢/٤)

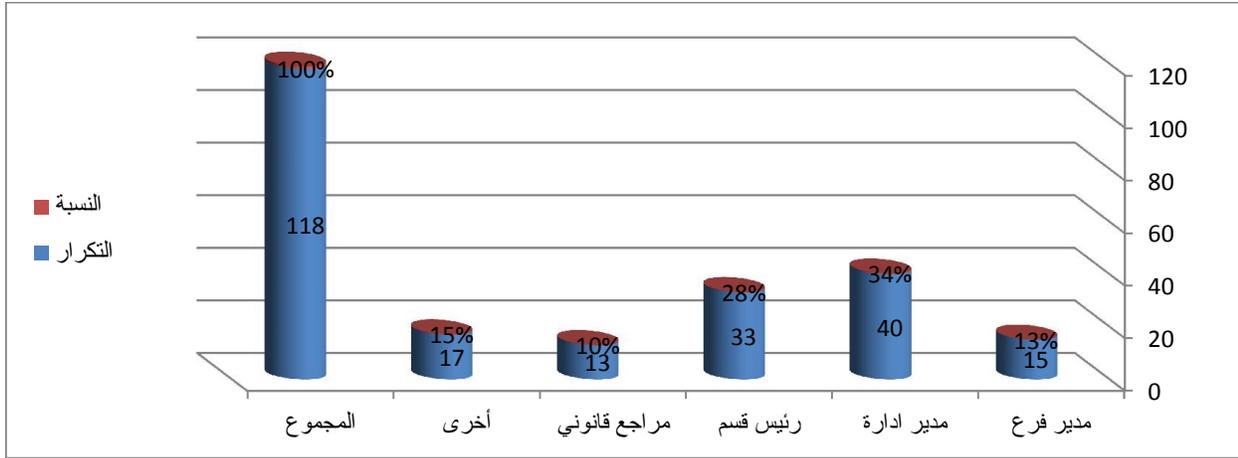
### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
١٣%	١٥	مدير فرع
٣٤%	٤٠	مدير ادارة
٢٨%	٣٣	رئيس قسم
١٠%	١٣	مراجع قانوني
١٥%	١٧	أخرى
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

شكل رقم (٦/٢/٤)

### الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٦/٢/٤) والشكل البياني رقم (٦/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة

(١٣%) مركزهم الوظيفي مدير فرع ، وأن هنالك نسبة (٣٤%) مركزهم الوظيفي مدير إدارة ،

وأن هنالك نسبة (٢٨%) مركزهم الوظيفي رئيس قسم، وأن هنالك نسبة (١٠%) مركزهم الوظيفي

مراجع قانوني، وأن هنالك نسبة (١٥%) لهم مراكز وظيفية أخرى .

## ٦ / سنوات الخبرة :

جدول رقم (٧/٢/٤)

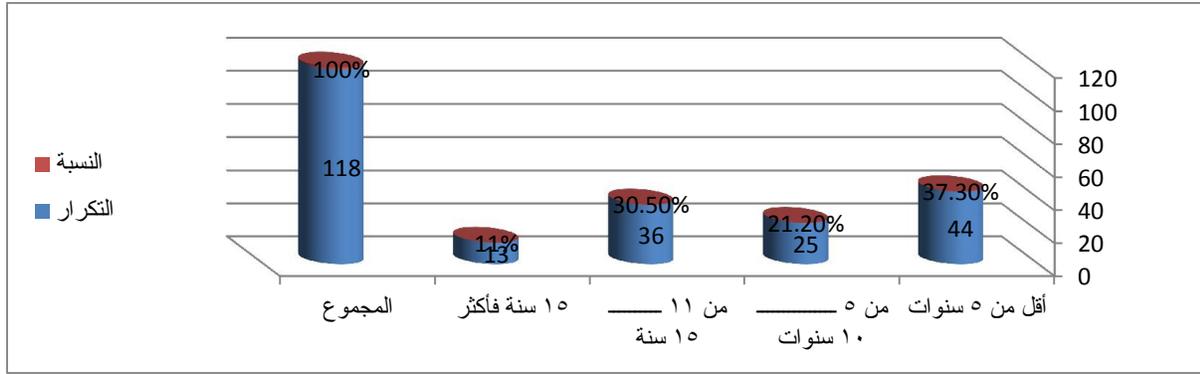
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
٣٧.٣%	٤٤	أقل من ٥ سنوات
٢١.٢%	٢٥	من ٥ — ١٠ سنوات
٣٠.٥%	٣٦	من ١١ — ١٥ سنة
١١%	١٣	١٥ سنة فأكثر
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

جدول رقم (٧/٢/٤)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٧/٢/٤) والشكل البياني رقم (٧/٢/٤) أعلاه أن هنالك نسبة (٣٧.٣%) سنوات خبرتهم أقل من ٥ سنوات ، وأن هنالك نسبة (٢١.٢%) سنوات خبرتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات ، وأن هنالك نسبة (٣٠.٥%) سنوات خبرتهم من ١١ إلى ١٥ سنة، وأن هنالك نسبة (١١%) سنوات خبرتهم ١٥ سنة فأكثر.

**ثالثاً: تحليل عبارات الاستبانة:**

العبرة الأولى: الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي بالبنك.

جدول رقم (٨/٢/٤)

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبرة الأولى**

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٥٩.٣%	٧٠	أوافق بشدة
٣٣.٩%	٤٠	أوافق
٣.٤%	٤	محايد
٢.٥%	٣	لا أوافق
٠.٨%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٧/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبرة الأولى (٥٩.٣%) ونسبة الموافقين (٣٣.٩%) ، ونسبة المحايد (٣.٤%) ونسبة الغير موافقين (٢.٥%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠.٨%) .

العبرة الثانية: الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقوائم المالية للبنك.

جدول رقم (٩/٢/٤)

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبرة الثانية**

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٩.٢%	٥٨	أوافق بشدة
٤٤.١%	٥٢	أوافق
٠.٨%	١	محايد
٥.١%	٦	لا أوافق
٠.٨%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٩/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٤٩.٢%) ونسبة الموافقين (٤٤.١%) ، ونسبة المحايدين (٠.٨%) ونسبة الغير موافقين (٥.١%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠.٨%) .

العبارة الثالثة : يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسات المستخدمة فيها.

#### جدول رقم (١٠/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٩.٨%	٤٧	أوافق بشدة
٣٩%	٤٦	أوافق
١٤.٤%	١٧	محايد
٥.١%	٦	لا أوافق
١.٧%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٩/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٩.٨%) ونسبة الموافقين (٣٩%) ، ونسبة المحايدين (١٤.٤%) ونسبة الغير موافقين (٥.١%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (١.٢%) .

العبارة الرابعة : تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي.

#### جدول رقم (١١/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٥١.٧%	٦١	أوافق بشدة
٤٠.٧%	٤٨	أوافق
٤.٢%	٥	محايد
١.٧%	٢	لا أوافق
١.٧%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٠/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٥١,٧%) ونسبة الموافقين (٤,٧%) ، ونسبة المحايدين (٤,٢%) ونسبة الغير موافقين (١,٧%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (١,٧%) .

العبارة الخامسة : تعتمد دقة نتائج التحليل المالي على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة كبيرة.

#### جدول رقم (١٢/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٦.٤%	٤٣	أوافق بشدة
٤٠.٧%	٤٨	أوافق
١٧.٨%	٢١	محايد
٣.٤%	٤	لا أوافق
١.٧%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٢/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٦,٤%) ونسبة الموافقين (٤٠,٧%) ، ونسبة المحايدين (١٧,٨%) ونسبة الغير موافقين (٣,٤%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (١,٧%) .

العبارة السادسة : الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي.

#### جدول رقم (١٣/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٩%	٤٦	أوافق بشدة
٤٤.١%	٥٢	أوافق
١٣.٦%	١٦	محايد
٢.٥%	٣	لا أوافق
٠.٨%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٣/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٩%) ونسبة الموافقين (٤٤,١%) ، ونسبة المحايدين (١٣,٦%) ونسبة الغير موافقين (٢,٥%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠,٨%) .

العبارة السابعة : يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية على نتائج التحليل المالي .

#### جدول رقم (١٤/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
%٤٣.٢	٥١	أوافق بشدة
%٤٨.٣	٥٧	أوافق
%٦.٨	٨	محايد
%١.٧	٢	لا أوافق
%٤٣.٢	٥١	لا أوافق بشدة
%١٠٠	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٤/٢/٤) والشكل البياني رقم (١٤/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٤٣,٢%) ونسبة الموافقين (٤٨,٣%) ، ونسبة المحايدين (٦,٨%) ونسبة الغير موافقين (١,٧%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%) .

العبارة الثامنة : تتخفف مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي .

#### جدول رقم (١٥/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
%٤٦.٦	٥٥	أوافق بشدة
%٣٩	٤٦	أوافق
%١١.٩	١٤	محايد
%١.٧	٢	لا أوافق
%٠.٨	١	لا أوافق بشدة
%١٠٠	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٥/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٤٦,٦%) ونسبة الموافقين (٣٩%) ، ونسبة المحايدين (١١,٩%) ونسبة الغير موافقين (١,٧%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠,٨%) .

العبارة التاسعة : الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار .

#### جدول رقم (١٦/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة التاسعة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٠.٧%	٤٨	أوافق بشدة
٤٢.٤%	٥٠	أوافق
٨.٥%	١٠	محايد
٥.١%	٦	لا أوافق
٣.٤%	٤	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٦/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٤٠,٧%) ونسبة الموافقين (٤٢,٤%) ، ونسبة المحايدين (٨,٥%) ونسبة الغير موافقين (٥,١%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٣,٤%) .

العبارة العاشرة : كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار .

#### جدول رقم (١٧/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة العاشرة

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٢.٢%	٣٨	أوافق بشدة
٣٦.٤%	٤٣	أوافق
١٦.٩%	٢٠	محايد
١٣.٦%	١٦	لا أوافق
٠.٨%	١	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٧/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٢,٢%) ونسبة الموافقين (٦٣,٤%) ، ونسبة المحايدين (١٦,٩%) ونسبة الغير موافقين (١٣,٦%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠,٨%) .

العبارة الحادية عشر : يعتمد القرار الاستثماري على مصداقية المعلومات المالية.

جدول رقم (١٨/٢/٤)

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الحادية عشر**

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٥١,٧%	٦١	أوافق بشدة
٤٤,١%	٥٢	أوافق
٢,٥%	٣	محايد
١,٧%	٢	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٨/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٥١,٧%) ونسبة الموافقين (٤٤,١%) ، ونسبة المحايدين (٢,٥%) ونسبة الغير موافقين (١,٧%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%) .

العبارة الثانية عشر : ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (١٩/٢/٤)

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية عشر**

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٥,٦%	٤٢	أوافق بشدة
٤١,٥%	٤٩	أوافق
١٢,٧%	١٥	محايد
١٠,٢%	١٢	لا أوافق
٠%	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (١٩/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٥,٦%) ونسبة الموافقين (٤١,٥%) ، ونسبة المحايدين (١٢,٧%) ونسبة الغير موافقين (١٠,٢%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%).

العبارة الثالثة عشر : يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

جدول رقم (٢٠/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٥.٦%	٤٢	أوافق بشدة
٥١.٧%	٦١	أوافق
٩.٣%	١١	محايد
٣.٤%	٤	لا أوافق
٠	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٠/٢/٤) والشكل البياني رقم (٢٠/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٥,٦%) ونسبة الموافقين (٥١,٧%) ، ونسبة المحايدين (٩,٣%) ونسبة الغير موافقين (٣,٤%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%).

العبارة الرابعة عشر : تساعد تقارير المحلل المالي في إعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات.

جدول رقم (٢١/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤١.٥%	٤٩	أوافق بشدة
٥٠%	٥٩	أوافق
٨.٥%	١٠	محايد
٠	٠	لا أوافق
٠	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢١/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٤١,٥%) ونسبة الموافقين (٥٠%) ، ونسبة المحايدين (٨,٥%) ونسبة الغير موافقين (٠%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%) .

العبارة الخامسة عشر : يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك على القدرة التنافسية.

جدول رقم (٢٢/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٣٦.٤%	٤٣	أوافق بشدة
٣٩.٨%	٤٧	أوافق
١٦.٩%	٢٠	محايد
٥.١%	٦	لا أوافق
١.٧%	٢	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٢/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٣٦,٤%) ونسبة الموافقين (٣٩,٨%) ، ونسبة المحايدين (١٦,٩%) ونسبة الغير موافقين (٥,١%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (١,٧%) .

العبارة السادسة عشر : المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية .

جدول رقم (٢٢/٢/٤)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٤٦.٦%	٥٥	أوافق بشدة
٤٥.٨%	٥٤	أوافق
٥.٩%	٧	محايد
١.٧%	٢	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٣/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٤٦,٦%) ونسبة الموافقين (٤٥,٨%) ، ونسبة المحايدين (٥,٩%) ونسبة الغير موافقين (١,٧%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%).

العبارة السابعة عشر : الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية تزيد من دقة التقارير المقدمة من المحلل المالي .

#### جدول رقم (٢٤/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة السابعة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٥٠.٨%	٦٠	أوافق بشدة
٤٣.٢%	٥١	أوافق
٤.٢%	٥	محايد
١.٧%	٢	لا أوافق
٠	٠	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٤/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٥٠,٨%) ونسبة الموافقين (٤٣,٢%) ، ونسبة المحايدين (٤,٢%) ونسبة الغير موافقين (١,٧%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة (٠%).

العبارة الثامنة عشر : يتوقف اتخاذ البنوك لقرارها الاستثماري على نتائج التحليل المالي.

#### جدول رقم (٢٥/٢/٤)

#### التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حول العبارة الثامنة عشر

النسبة	العدد	مستوى الموافقة
٧١.٢%	٨٤	أوافق بشدة
٢٥.٤%	٣٠	أوافق
٣.٤%	٤	محايد
-	-	لا أوافق
-	-	لا أوافق بشدة
١٠٠%	١١٨	المجموع

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يتضح من الجدول رقم (٢٥/٢/٤) والشكل البياني رقم(٢٥/٢/٤) أعلاه أن نسبة الموافقين بشدة عن جميع بيانات العبارة الأولى (٧١,٢%) ونسبة الموافقين (٢٥,٤%) ، ونسبة المحايدين (٣,٤%) ونسبة الغير موافقين (٠%) وأن نسبة الغير موافقين بشدة(٠%) .

## رابعاً: اختبار ومناقشة الفرضيات:

١/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الأتي: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي في البنوك السودانية).

جدول (٢٦/٢/٤)

م	العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لربع كاي (sig)	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
١	الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي بالبنك.	١٩.٨٥	٠.٠٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٥٥٤١٢
٢	الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقوائم المالية للبنك.	١٨.٦	٠.٠٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٧٦٧٥٣
٣	يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسات المستخدمة فيها.	١.٢٥	٠.٥٣	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.٧٩٠٥٧
٤	تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي.	١٨.٢	٠.٠٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٨٨٨٣١
٥	يعتمد دقة نتائج التحليل المالي على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة كبيرة.	٥.٤٥	٠.٠٦٦	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.٧١٢٠٨
٦	الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي.	٧.٥٥	٠.٠٢٣	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٦٨٦٤١

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

من الجدول (٢٥/٢/٤) نلاحظ أن القيم الاحتمالية لإختبار مربع كاي في أغلب عبارات الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي في البنوك السودانية) أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أجابات المبحوثين علي تلك العبارات ، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لاغلب عبارات هذه الفرضية تساوي ٤ وذلك يعني أن اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي تلك العبارات .  
مما سبق نستنتج أن الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي في البنوك السودانية).

٢/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية).

جدول (٢٧/٢/٤)

م	العبرة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لربيع كاي (sig)	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
١	يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية على نتائج التحليل المالي .	٩.٩٥	٠.٠٧	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.٦٥٥٨٤
٢	تنخفض مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي .	٥.١٥	٠.٠٧٦	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.٧١٤٣٢
٣	الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار .	١٨.٦٠	٠.٠٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٨٤٥٨٠
٤	كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار .	١٨.٢٠	٠.٠٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٧٦٧٥٣
٥	يعتمد القرار الاستثماري على مصداقية المعلومات المالية.	٩.٨٠	٠.٠٠٢	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٨٩١٢٠
٦	ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية.	٣٧.٤٠	٠.٠٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٦٤٨٤٧

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

من الجدول (٢٦/٢/٤) نلاحظ أن القيم الاحتمالية لإختبار مربع كاي في أغلب عبارات الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.) أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أجابات المبحوثين علي تلك العبارات ، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لاغلب عبارات هذه الفرضية تساوي ٤ وذلك يعني أن اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي تلك العبارات .

مما سبق نستنتج أن الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.) متحققة ولصالح الموافقين .

### ٣/ عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التحليل المالي والقرارات الاستثمارية للبنوك التجارية).

جدول (٢٨/٢/٤)

م	العبارة	قيمة كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية لمربع كاي (sig)	التفسير	الوسط الحسابي للعبارة	التفسير	الانحراف المعياري
١	١. يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.	١٣.٤٠	٠.٠١	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٦٣٢٤٦
٢	٢. تساعد تقارير المحلل المالي في إعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات.	٨.٦٠	٠.١٤	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.٦٧٧٤٨
٣	٣. يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك على القدرة التنافسية.	١٣.٤٠	٠.٠٠٤	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين متقاربة علي العبارة	.٨٨٢٨٩
٤	٤. المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية.	١٤.٠٠	٠.٠٠٣	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٨٣٩٧٢
٥	٥. الافصاح عن كافة المعلومات المحاسبية تزيد من دقة التقارير المقدمة من المحلل المالي.	٣٢.٤٠	٠.٠٠	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٧٦٤١٨
٦	٦. يتوقف اتخاذ البنوك لقرارها الاستثماري على نتائج التحليل المالي.	٢١.٦٠	٠.٠٠	توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين علي العبارة	٤	اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي العبارة	.٧٧٧٩٠

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة التطبيقية ٢٠١٧م

من الجدول (٢٧/٢/٤) نلاحظ أن القيم الاحتمالية لإختبار مربع كاي في أغلب عبارات الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التحليل المالي والقرارات الاستثمارية للبنوك التجارية) أقل من مستوى المعنوية ٠.٠٥ مما يعني وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين أجابات المبحوثين علي تلك العبارات ، ولمعرفة لصالح من تميل تلك الفروق نلاحظ أن قيمة الوسط الحسابي لاغلب عبارات هذه الفرضية تساوي ٤ وذلك يعني أن اجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة علي تلك العبارات .

مما سبق نستنتج أن الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التحليل المالي والقرارات الاستثمارية للبنوك التجارية) متحققة ولصالح الموافقين .

# الخلاصة

تشتمل على:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

## أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث للنتائج التالية:

١. يُفصح البنك عن المعلومات والسياسات والمحاسبية في القوائم المالية.
٢. يعتمد البنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية على نتائج التحليل المالي.
٣. يعتمد البنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية على مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة.
٤. تعتبر المعلومات المحاسبية الملائمة عامل مؤثر في نجاح القرارات الاستثمارية في البنك.
٥. تساعد تقارير التحليل المالي في إعطاء مؤشرات تساعد في تقييم أداء البنوك.
٦. تساعد تقارير التحليل المالي في معرفة الكفاءة الاستثمارية والائتمانية لدى البنك.
٧. الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لدى البنك تزيد من دقة نتائج التحليل المالي.
٨. تتوقف دقة نتائج التحليل المالي على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقط.
٩. يوفر تحليل القوائم المالية بالبنك مؤشرات ونسب تساعد في قياس السيولة المصرفية واتخاذ قرارات مستقبلية.
١٠. توحيد السياسات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية.

## ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

١. ضرورة الافصاح عن كافة المعلومات للتقليل من مخاطر الاستثمار.
٢. العمل توفير المعلومات الشاملة بالقوائم المالية للحصول على نتائج تحليل مالي دقيقة.
٣. أن يوفر التحليل المالية بيانات تساعد في وضع استراتيجيات سليمة.
٤. أن يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشرات لقياس قدرة البنك على القدرة التنافسية.
٥. أن يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسة المستخدمة فيها.
٦. الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد المعلومات المحاسبية يزيد من درجة الاعتماد على التحليل المالي.
٧. البحث عن مكونات المعلومة المحاسبية وسياستها المحاسبية وتطوير الأداء وتصحيح الانحرافات.
٨. أن تكون السياسات المحاسبية موحدة وثابتة.
٩. الافصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقائمة المالية.
١٠. أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لتزيد من فرص نجاح الاستثمارات.

## المراجع والمصادر

## قائمة المراجع والمصادر

### القرآن الكريم

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### ١. الكتب

- إبراهيم أنيس وآخرون ، المعجم الوسيط ، ( د م : د ن ، د ت ).
- إبراهيم درويش، محمد حسن يس، المشكلة الإدارية وصناعة القرار، (القاهرة : دار مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت).
- أبو القاسم محمد الشيخ ، برنامج تحليل المالي وقراءة القوائم المالية،(الخرطوم : مكتبة الإدارة العامة ، ٢٠٠٣م).
- أحمد حسن ظاهر، المحاسبة الإدارية ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م).
- أسامة الحارث، المحاسبة الإدارية ،(عمان: دار الحامد للنشر ، ٢٠٠٤م)
- أيمن الشنطي وعامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، (عمان : دار البداية ، ٢٠٠٤م).
- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية ، (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٨٠م).
- حسين حريم ، السلوك التنظيمي ، ( عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م).
- خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، (عمان : دار وائل للنشر، ٢٠٠١م).
- خليل الشماع، التحليل المالي- مدخل صناعة القرارات مع التأكيد على الشركات ،(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٩٨م).
- خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، (عمان : دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م).
- دونالد كيسو وجيري ويجانت ، ترجمة كمال الدين سعيد، المحاسبة المتوسطة ، ج ٢ ، ط ٢ ، ( الرياض: دار المريخ للنشر ١٩٩٠م).
- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية - مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل ،(عمان : دار الميسرة للنشر، ١٩٩٧م).
- رمضان محمد رعيم ، دراسات في المحاسبة الإدارية - اتخاذ القرارات الإدارية والتحليل المالي، ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ب ت).

- زكي مكي اسماعيل، مبادئ الإدارة ، ( الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، ٢٠٠٩م).
- زياد رمضان ومحمود الخلايلي، التحليل والتخطيط المالي، ( القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٣م).
- زياد رمضان ، أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والخدمات، ط ٢، (عمان : الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م).
- سعيد يس عامر وعلي محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة ، ط ٢، (القاهرة : د ن، ١٩٩٨م).
- سمير أبو الفتوح صالح ، المحاسبة الإدارية الاستراتيجية ، ( المنصورة : جامعة المنصورة ، ٢٠٠٠م).
- سونيا محمد البكري، استخدام الأساليب الكمية في الإدارة ، ( الإسكندرية : مكتبة ومطبعة الإشعاع، ١٩٩٧م).
- محمد صالح الحناوي ،نهال فريد مصطفى،الاستثمار في الأسهم والسندات،(الإسكندرية:الدار الجامعية،٢٠٠٤).
- عثمان إبراهيم السيد، تقديم وإدارة المشروعات، الطبعة الأولى،(عمان :دار وائل للنشر،٢٠٠٠).
- سيد الهواري ، الإدارة والأصول والأسس العلمية ، ( بيروت : مطابع النقري ، ١٩٦٦م).
- صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي ، (عمان : دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٩٨م).
- عادل حسن ، صنع القرار الإداري ، ( الاسكندرية : موسوعة شباب الطليعة ، ١٩٧٩م).
- عاطف الأخرس وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي، ( عمان : دار البركة للنشر ، ٢٠٠١م).
- عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ( الكويت : منشورت ذات السلاسل ، ١٩٩٥م).
- عبد الحليم كراجه وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، ( عمان : دار صفا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م).
- عبد الحي مرعي ، أساسيات المحاسبة الإدارية ، ( الاسكندرية : الدار الجامعية ، ١٩٩٨م).
- عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، ( الإسكندرية : الدار الجامعية للنشر ، ٢٠٠٤م).

- عبد الفتاح دياب حسن ، إدارة التمويل في مشروعات الاستثمار ، ( القاهرة : مطبعة النيل ، ١٩٦٦م).
- عبد القار حنفي ، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات ، ( الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، ١٩٩٣م).
- عدنان تاية النعيمي وآخرون ، الإدارة المالية ، ( عمان : دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦م).
- عدنان تاية وراشد فؤاد التميمي ، التحليل والتخطيط المالي ، ( عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م).
- علي السامي ، الإدارة العلمية ، ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠م).
- علي حسن شرفي ، نظرية القرارات الإدارية ، مدخل كمي في الإدارة ، ( عمان : دار الميسرة ، ١٩٩٧م).
- علي شريف ، الإدارة المعاصرة ، ( الاسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م).
- علي عباس ، الإدارة المالية في منظمات الأعمال ، ( عمان : مكتبة الرائد العلمية ، ٢٠٠٢م).
- فالتر ميجيس وروبرت ميجس ، ترجمة وتعريف وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون ، المحاسبة المالية ، ( الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٨م).
- فيصل جميل السعيدة ونضال عبد الله ، المخلص الوجيز للإدارة والتحليل المالي ، ( بيروت : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤م).
- كاسر نصر المنصور ، نظرية القرارات الإدارية ، ( عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م).
- ليستراي هينجر ، سيرج ماتولتش ، المحاسبة الإدارية ، ترجمة ومراجعة وتقديم : أحمد حامد حجاج ، كمال الدين سعيد ، سلطان المعهد سلطان ، ( الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٤٢٤هـ).
- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، ( مؤسسة شباب الجامعة ، ٢٠٠٨م).
- محمد أحمد العظمة ويوسف عوض العادلي ، المحاسبة المالية ، ج ٢ ، ( الكويت : منشورات ذات السلاسل ١٩٩٥م).

- محمد سعيد عبد الفتاح ، إدارة الأعمال ، ( الإسكندرية : المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٧١م).
- محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، ( عمان : دار الحامد للنشر ، ١٩٩٩م).
- محمد صالح محمد الحناوي ، تحليل وتقييم الأوراق المالية ، ( الاسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٢م).
- محمد محمود خيرى ، أصول المحاسبة الادارية - اتخاذ القرارات والرقابة ، ( القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥م).
- محمد مطر ، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية ، (عمان: مؤسسة الوراق، ١٩٩٩م).
- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ( عمان : دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م).
- محمود إبراهيم عبد السلام تركي، القوائم المالية والتقارير المالية، ( الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٩٩٣م).
- محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، ( الرياض : جامعة الملك سعود، ١٩٩٥م).
- محمود السيد الناجي، نظرية المحاسبة ، (بدون: كتبة الجلاء، ١٩٩٤م).
- محمود عساف، اصول الإدارة ، (القاهرة: دد ن، ١٩٧٦م).
- مصطفى يوسف كافي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية - الأصول العلمية والعملية ، ج٢، ( عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١١م).
- مصطفى كامل متولي، بعض الأساليب الفنية في المحاسبة الإدارية ، ( القاهرة : عين شمس ، ١٩٩٠م).
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ( عمان: دار المستقبل للنشر، ٢٠٠٠م).
- منصور السعيدة، المحاسبة الإدارية ، ( عمان : مؤسسة رام للتكنولوجيا، ١٩٩٣م).

وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، - منهج علمي وعملي متكامل، (عمان: مؤسسة العراق للنشر، ٢٠٠٤م).

هيثم محمد الزغبى ، الإدارة والتحليل المالي ، ( عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م).

منير شاكر وآخرون ، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات ، ط٢، ( عمان : دار وائل للنشر، ٢٠٠٥م).

وليد ناجي الحياي ومحمد عثمان البطمة، التحليل المالي،(عمان: دار حسن، ١٩٩٦م).

وليد ناجي الحياي ، التحليل المالي، (الدنمارك : منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، ٢٠٠٧م).  
وليم تومس هنيكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج . كمال الدين سعد ، دار المريخ ، الرياض، ١٩٨٩م).

## ٢. المجالات والدوريات:

أحمد الفيومي ، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة : دراسة تطبيقية على بورصة عمان، دراسات مجلة العلوم الإدارية ، المجلد ٣٠ ، العدد ٢٠٠٣، ٢م).

حازم الخطيب ، توجيه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الإقتصادي وأثر ذلك على الإقتصاد ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٤م )

الصادق محمد آدم علي ، أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، مجلة المحاسبين ، كلية الدراسات التجارية ، جامعة كردفان ، السودان ، ٢٠٠٦م )

عصام الدين برير آدم عوض الله ، اتخاذ القرارات الإدارية عند مديري الجامعات وعلاقتها ببعض السمات الشخصية ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية ، العدد الثاني ، ٢٠١١م )

علي عبده رضا ، مجلة الإقتصاد والإدارة ، العدد ٣٠ ذو القعدة ١٤١٩ هـ )  
كمال فتحي عبداللطيف ، التحليل المالي ماله وما عليه ، ( مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٥٩ ، ١٩٩٩م )

محمد خليل ، دور المحاسب الإداري في إطار حكومة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة نينها ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧م )

ميثيل سعيد سويدان ، مدى دقة النسب المالية في قرارات الإقراض والاستثمار على البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية ، ( طنطا : رسالة دكتوراه في المحاسبة منشورة ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٨م )

### ٣. الرسائل العلمية

الجيلي محمد الحسن ، تقويم كفاءة أداء رأس المال العامل وأثره في القرارات التمويلية والاستثمارية في المصارف التجارية ، ( الخرطوم : رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٤م ).

حسن حماد بكري ، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار ، ( الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٠م ).

هزيرة احلام ، دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة حالة بنك التنمية المحلي ، ( الجزائر : رسالة ماجستير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، ٢٠١٦م ).

سهام محمد علي ، أثر مخاطر الأوراق المالية على قرارات الاستثمار المالي ، ( الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٠م ).

طه حسين يوسف ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق المالية ، ( الخرطوم : رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١١م ).

الطيب مهدي إبراهيم الأمين ، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي في القطاع المصرفي ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ( جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩م ).

عفاف عبدالله أحمد ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف ، ( الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، ٢٠١٤م ).

ناهض خضر أبو الطيف ، اثر التحليل الفني على قرار المستثمرين ، ( الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ، ٢٠١١م ).

هاجر محمد صالح حسين ، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة ، ( جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٩ م ).

مشرف الصديق البدري، التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة بنك السلام، (رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة شندي، ٢٠١٧م).

#### ٤. مؤتمرات

نبيل المبارك وسعود بن سليمان ، الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع النفطي ، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في دول الخليج العربي بعنوان : الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية ، المنعقد في الفترة : ١٤-١٥-٢٠٠٣ م ، في مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة .

#### ٥. منشورات

معايير المحاسبة الدولية ، لجنة المحاسبة الدولية ، الهيئة السعودية للمحاسبين السعوديين (١٩٩٩م).

معايير المحاسبة الدولية ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (عمان ، ١٩٩٩م).  
ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

#### ١. Books

Bill . Jarngin , **Financial Accounting Standards – Expectation and Analysis** ١٦<sup>th</sup> edition , (New York :John wiley and Sons . Inc,) (١٩٩٤).

Gateman L.J., **Principles of Managerial Finance**, (N.Y: Harper Row Publisher(١٩٧٩).

GIVOLY . D and Palman ,D Timelines of Annual Earning Announcement – Emprical Evidence‘ The Accounting Review‘ July(١٩٨٢).

Gray. S. **International Financial Reporting**, (New York : Martins press(١٩٨٤).

Gup Benton E.**Principle of financial management**, (New York: Jon Wiley and sons(١٩٨٣).

Haried . A.g others, **Advanced Accounting**, (New York: John

Wiley and Sons. Inc(1994).

Harrington. R.D, **Corporate Financial Analysis** ,(Decisions in Global environment, business one IRWIN , Fourth Edition(1993).

Horne, C. J. **Financial Management and policy**,(McGraw- Hill· Ten edition .(1990).

John.C and Clyton A, **Intermediate Accounting**, (New York :John wiley and Sons . Ins(1987).

Martin .J. Gannon , Mangement Avintegrated Frame work<sup>2</sup> ed· edition . Boston /Toronto : little Brown and Company(1977 ,

Omar L. Carey and Musa M.H., The Essentials of Financial Management,(New Jersey: Research and Education Association· (1990).

Shilling .G , Concepts Underling Interim Financial Statements· The Accounting Review , April(1961 )

## 2. Periodicals

ASB, Concept No<sup>2</sup> ., "Qualitative Characteristics of Accounting information Accounting Standards Irwin, NSA, No(1993 ,2.

Brown . Making Corporate Report Valuable, The Accounting Magazinie ,June(1988

FASAB, Concepts, No<sup>1</sup> . , op. cit

FASAB," Objective of Fedenal Financial Accounting, concepts No<sup>1</sup> ., September

Financial Accounting Board ,FASB ,Objective of Financial Reporting by Business Enterprises , Concepts No(1978 , 1 .

International Accounting Standards Committee, "Farm work for the Preparation and presentation of Financial Statement- Qualitative Characteristics of Financial Statement " International Accounting Standers , London(1993

Patient. Mand, "Aquesition of Scpoe and Timing " ,Journal of Accountancy, Feb(1993

Ramesh Chander and Jai Chandel ,Financial Viability and performance Evaluation of co-operative credit Institutions In Haryana ,(India: International Journal of Computing and Busines Research , volume<sup>1</sup> , N<sup>1</sup> . December.(2010

Statement of Financial Accounting Concepts No<sup>1</sup> ., "Objective of

Financial Reporting by Business , (FASB, November(١٩٧٨  
Statement on Auditing Standards No . Journal of Accountancy  
August(٩٢)

**٣.Web- Sites**

[http:// www.fibsudan.com٢٠/١١/٢٠١٧/.html](http://www.fibsudan.com٢٠/١١/٢٠١٧/.html)

الملاحق



**جامعة شندي**  
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



الأخ الكريم: ...../الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**الموضوع: استبانة**

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذه الاستبانة بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم فيما تتضمنه من عبارات، لاستيفاء البيانات المتعلقة بالجانب الميداني بهدف الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بعنوان : **التحليل المالي وأثره على الاستثمارات المالية في البنوك السودانية بالتطبيق على بنك فيصل الاسلامي السوداني** ، لذا يرجو الباحث التكرم بإبداء آرائكم على التساؤلات الواردة بأعلى قدر من الإهتمام والموضوعية والتي ستؤدي بلا شك إلى تحقيق أهداف الدراسة ، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتجدونا شاكرين لكم...

**الباحث/**

**وليد فاروق عثمان أحمد**

ت: ٠٩١٢٤٩٧٤٠١

القسم الأول: البيانات الشخصية : أشر بعلامة ( ✓ ) أمام الخيار المناسب:

١.العمر:

أقل من ٣٠ سنة  من ٣٠ — ٤٠ سنة  ٤١ \_ ٥٠ سنة   
٥١ سنة فأكثر

٢.التخصص العلمي:

محاسبة  اقتصاد  إدارة أعمال  نظم معلومات   
دراسات مالية ومصرفية  أخرى اذكرها.....

٣. المؤهل العلمي:

دبلوم وسيط  بكالوريوس  دبلوم عالي  ماجستير   
دكتوراه

٤. المؤهل المهني:

زمالة المحاسبين القانونيين السودانيون  زمالة المحاسبين القانونيين البريطانيين   
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكيين  زمالة المحاسبين القانونيين العربية   
أخرى اذكرها.....

٥. المركز الوظيفي:

مدير فرع  مدير إدارة  رئيس قسم  مراجع قانوني   
أخرى اذكرها.....

٦. سنوات الخبرة:

أقل من ٥ سنوات  ٥ — ١٠ سنوات   
١١ — ١٥ سنة  ١٥ سنة فأكثر

**القسم الثاني: بيانات الدراسة:**

أشْرَعْلَامَة ( ✓ ) أَمَام مَسْتَوَى الْمَوَافَقَة الْمُنَاسِب:

أ. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ودقة نتائج التحليل المالي في البنوك السودانية.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البيانات
					١. الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية يزيد من دقة نتائج التحليل المالي بالبنك.
					٢. الإفصاح عن السياسات المحاسبية يوضح ويقيم المعلومات المحاسبية الموضحة بالقوائم المالية للبنك.
					٣. يقوم المحلل المالي أولاً بفحص مكونات المعلومات المحاسبية والسياسات المستخدمة فيها.
					٤. تغيير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى يقلل من دقة نتائج التحليل المالي.
					٥. تعتمد دقة نتائج التحليل المالي على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة كبيرة.
					٦. الإفصاح الشامل وملائمة السياسات المحاسبية وكفاءة المحلل المالي من عناصر نجاح التحليل المالي.

ب. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تحليل البيانات المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية.

البيانات					
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					١. يتوقف اتخاذ القرارات الاستثمارية على نتائج التحليل المالي .
					٢. تتخفض مخاطر القرارات الاستثمارية كلما زادت كفاءة التحليل المالي .
					٣. الإفصاح عن كافة المعلومات يقلل من مخاطر الاستثمار .
					٤. كفاءة وخبرة المحلل المالي تقلل من مخاطر الاستثمار .
					٥. يعتمد القرار الاستثماري على مصداقية المعلومات المالية.
					٦. ملائمة المعلومات المحاسبية هي أساس نجاح القرارات الاستثمارية.

ج. **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقارير التحليل المالي والقرارات الاستثمارية للبنوك التجارية.

لا	لا	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البيانات
أوافق بشدة	أوافق				
					١. يوفر التحليل المالي بيانات تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.
					٢. تساعد تقارير المحلل المالي في إعطاء مؤشرات عن الأداء لتصحيح الانحرافات.
					٣. يوفر التحليل المالي عبر السنوات مؤشر لقياس قدرة البنك على القدرة التنافسية.
					٤. المؤشرات والنسب المالية تساعد في اتخاذ قرارات التوسع في العمليات المصرفية.
					٥. الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية تزيد من دقة التقارير المقدمة من المحلل المالي.
					٦. يتوقف اتخاذ البنوك لقرارها الاستثماري على نتائج التحليل المالي.

.. الباحث

### محكمو الاستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
د. حسين محمد الطاهر خليفة	أستاذ المحاسبة مشارك	جامعة شندي - كلية الاقتصاد
د.أبوبكر عثمان محمد عثمان	استاذ المحاسبة المساعد	جامعة شندي - كلية الاقتصاد
د.محمد أحمد عبد الله مختار	استاذ المحاسبة المساعد	جامعة شندي - كلية الاقتصاد
د. التجاني الطاهر عبد القادر	أستاذ ادارة الاعمال المساعد	جامعة شندي - كلية الاقتصاد
د.أبو ذر عمر آدم الأمين	أستاذ ادارة الاعمال المساعد	جامعة شندي - كلية الاقتصاد